



تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الثلاثون
الملحق رقم ١٢ (A/10012)

الأمم المتحدة



تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الثلاثون
الملحق رقم ١٢ (A/10012)

الأمم المتحدة
نيويورك، ١٩٧٥

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام .
ويعني إيراد أحد هذه الرموز الاحالة الى إحدى وثائق
الأمم المتحدة

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
١	١ - ١١	مقدمة
		الفصل الأول
٤	١٢ - ٦٠	الحماية الدولية
٤	١٢ - ١٤	ألف - مقدمة
٤	١٥ - ٢٠	باء - اللجوء وما يتصل به من مشاكل
٥	٢١ - ٢٤	جيم - تحديد مركز اللاجئين
٦	٢٥ - ٢٦	دال - لم شمل العائلات
٨	٢٧ - ٣٣	هاء - المشاكل القانونية المترتبة على الحالات الفردية
٩	٣٤ - ٤٣	وار - الوثائق القانونية الدولية المتعلقة باللاجئين
١٢	٤٤ - ٤٩	زاي - أثر الجنسية على مشاكل اللاجئين ...
١٣	٥٠ - ٥١	حاء - الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للاجئين
١٤	٥٢ - ٥٤	طاء - اصدار وثائق السفر
١٤	٥٥	ياء - المساعدة القنصلية للاجئين
١٤	٥٦ - ٥٧	كاف - نقل موجودات اللاجئين
١٥	٥٨ - ٦٠	لام - التعويضات
		الثاني
		نشاطات المساعدة المادية المضطلع بها في اطار
١٦	٦١ - ١٧١	البرنامج السنوي
١٦	٦١ - ٦٨	ألف - ملاحظات تمهيدية
١٧	٦٩ - ١٤٢	باء - مساعدة اللاجئين في افريقيا
١٧	٦٩ - ٨٦	١ - التطورات العامة
١٨	٦٩ - ٧٣	(أ) ملاحظات تمهيدية
١٨	٧٤	(ب) العودة الاختيارية للوطن .
١٩	٧٥	(ج) اعادة التوطين
١٩	٧٦ - ٨٥	(د) التوطين المحلي
١٩	٧٦ - ٨٠	(١) التوطين الريفي ...
٢٠	٨١ - ٨٢	(٢) اسداء المشورة ...
٢٠	٨٣ - ٨٥	(٣) التعليم والتدريب ..

الفصل

الصفحة

الفقرات

٢١	٨٦	(هـ) الاغاثة الفورية
٢١	٨٧ - ١٤٢	٢ - التطورات الرئيسية في مختلف البلدان
٢١	٨٧ - ٩١	(أ) بوروندي
٢٢	٩٢ - ٩٥	(ب) اثيوبيا
٢٣	٩٦ - ٩٨	(ج) كينيا
٢٤	٩٩ - ١٠١	(د) رواندا
٢٤	١٠٢ - ١٠٥	(هـ) السنغال
٢٥	١٠٦ - ١١١	(و) السودان
٢٦	١١٢ - ١١٦	(ز) أوغندا
٢٨	١١٧ - ١٢٥	(ح) جمهورية تنزانيا المتحدة ..
٣٠	١٢٦ - ١٣١	(ط) زائير
٣١	١٣٢ - ١٣٦	(ي) زامبيا
٣٢	١٣٧ - ١٤٢	(ك) البلدان الأخرى في افريقيا .
٣٤	١٤٣ - ١٤٦	جيم - مساعدة اللاجئين في آسيا
٣٥	١٤٧ - ١٥٣	دال - مساعدة اللاجئين في أوروبا
٣٧	١٥٤ - ١٦٦	هـا - مساعدة اللاجئين في أمريكا اللاتينية ..
٣٩	١٦٧ - ١٧١	واو - مساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط ..
٤١	١٧٢ - ٢١٨	العمليات الخاصة
٤١	١٧٢ - ١٧٤	ألف - مقدمة
		باء - المساعدة الانسانية المقدمة من الأمم المتحدة
٤١	١٧٥ - ١٨٧	لقبرص
		جيم - مساعدة اللاجئين العائدين والأشخاص
٤٤	١٨٨ - ٢٠٤	المشردين في أنغولا وغينيا - بيساو وموزامبيق
		دال - مساعدة الأشخاص المرحلين من ديارهم
٤٧	٢٠٥ - ٢١٢	والمشردين في لاوس وفيتنام
٤٩	٢١٣ - ٢١٤	هـا - عملية الاغاثة الطارئة في فيتنام الجنوبية
		واو - المساعدة المقدمة للكيموديين والفيتناميين
٤٩	٢١٥ - ٢١٨	الموجودين خارج بلدانهم الأصلية ...
٥٠	٢١٩ - ٢٣٦	العلاقات مع منظمات أخرى

الثالث

الرابع

ألف - التعاون بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والأمم المتحدة وأعضاء آخرين في منظومة الأمم المتحدة	٢١٩-٢٢٤	٥٠
باء - العلاقات مع منظمات دولية أخرى	٢٢٥-٢٣٠	٥١
جيم - العلاقات مع المنظمات غير الحكومية	٢٣١-٢٣٦	٥٢
المسائل الإدارية والمالية	٢٣٧-٢٤٧	٥٤
ألف - مقدمة	٢٣٧-٤٤٢	٥٤
باء - تمويل برنامج المفوضية لعام ١٩٧٤	٢٤٣	٥٥
جيم - تمويل صندوق الطوارئ	٢٤٤	٥٥
دال - تمويل المشاريع التكميلية الخارجة عن برنامج المفوضية للمساعدة لعام ١٩٧٤	٢٤٥	٥٥
هـ - تمويل برنامج المفوضية لعام ١٩٧٥	٢٤٦	٥٥
واو - مشروع المفوضية للاستطوانات الفوتوغرافية التي تستغرق تشغيلها مدة طويلة	٢٤٧	٥٦
الاعلام العام	٢٤٨-٢٥٦	٥٧

الخامس

السادس

المرفقات

مركز الانضمام الى الوثائق القانونية الحكومية الدولية المفيدة للاجئين والتصديق عليها	٥٩	الأول
بيانات مالية وإحصائية	٦١	الثاني
الجدول ١ - تحليل شامل لعدد اللاجئين الذين قدمت اليهم مساعدة في عام ١٩٧٤ في نطاق برامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وفي نطاق المشاريع الممولة من صندوق الطوارئ ، بحسب البلد أو المنطقة ونوع الحل	٦١	
الجدول ٢ - برامج المساعدة الخاصة بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمشاريع الممولة من صندوق الطوارئ و/ أو الصناديق الاستثمارية	٦٣	
تحليل شامل للأموال المعقودة في عام ١٩٧٤ ..		

الصفحة

الجدول ٣ — المساعدة المقدمة للاجئين في ١٩٧٤ والممولة من الصناديق الاستثنائية	٦٥
الجدول ٤ — المخصصات في نطاق برنامج المساعدة الخاص بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام ١٩٧٥	٦٧
الجدول ٥ — مركز التبرعات لبرنامج المساعدة الخاص بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام ١٩٧٤ والتبرعات للمساعدة الخارجة عن البرنامج في ٣١ آذار/مارس ١٩٧٥	٦٩
الجدول ٦ — التبرعات الحكومية لبرنامج المساعدة الخاص بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام ١٩٧٥ في ٣١ آذار/مارس ١٩٧٥	٧٤

مقدمة

١ - لقد اضطرت مفوضية شؤون اللاجئين ، أثناء الفترة التي يتناولها هذا التقرير (١) ، الى مواجهة المطالب المتزايدة في مختلف ميادين نشاطها . فقد ازداد ، زيادة ملحوظة ، عدد اللاجئين المحتاجين الى المعونة بواسطة برنامج المساعدة العادية للمفوضية في عدة مناطق في العالم . ذلك أن عدد اللاجئين الجدد الوافدين قد زاد على عدد أولئك الذين تم ايجاد حلول دائمة لمشاكلهم عن طريق العودة الاختيارية الى الوطن أو التجنس .

٢ - ولقد اعترضت مشاكل جسيمة سبيل تأمين الحماية الدولية للاجئين ، ويرجع هذا الى عدد بعيد الى عدم التقيد بالمبادئين الهيوينين وهما اللجوء وعدم الرد ، مما أدى الى وقوع عدد من المآسي البشرية ، وبالنظر الى أن المزيد من البلدان أخذت تواجه مشاكل اللاجئين لأول مرة ، فقد ظهرت مشاكل جديدة ذات صيغة أعم فيما يتعلق بالحماية . وسيكون التعاون الوثيق بين المفوضية والسلطات المعنية ضروريا لحماية حقوق اللاجئين ومصالحهم في هذه البلدان التي لم تصبح اغلبيتها بعد أطرافا في اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين (٢) .

٣ - وقد انتهز المفوض السامي فرصة تقديم التقارير السنوية الى الجمعية العامة في السنوات الأخيرة ليوضح طبيعة المسؤوليات الملقاة على عاتق المفوضية بمقتضى قرارات الجمعية العامة المتعلقة " بالسماحي الحميدة " . وقد طلب الى المفوض السامي ، بمقتضى احكام هذه القرارات ، الاضطلاع بعملية خاصة لصالح الأشخاص المرحلين عن ديارهم أو الاضطلاع بمهام معينة لصالح اللاجئين المحتاجين الى المساعدة بغية إعادة توطينهم في بلدانهم الأصلية .

٤ - ومنذ الدورة التاسعة والعشرين اضطلع المفوض السامي ، بعدة عمليات خاصة واسعة المجال وكثيرة التعقيد أو شارك في الاضطلاع بها ، ولا سيما في قبرص ، وغينيا - بيساو ، وموزامبيق ، والهند الصينية .

٥ - وتنبثق مشاكل الأشخاص المرحلين عن ديارهم والتي تواجهها كل من هذه البلدان من التطورات التاريخية الهامة . وتختلف طبيعة هذه المشاكل والنهج المتبع لمعالجتها من حالة الى أخرى . وكان أحد التطورات الايجابية في هذا الصدد تنفيذ اعلان الاستقلال في الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية . وكان من نتيجة ذلك أن آلافا من اللاجئين أو المشردين السابقين هم الآن في صدد العودة الى أوطانهم ، مما يؤدي ، في الوقت المناسب ، الى خفض

(١) الفترة من ١ نيسان/ابريل ١٩٧٤ الى ٣١ آذار/مارس ١٩٧٥ ، باستثناء البيانات الاحصائية والمالية التي تتعلق في معظمها بسنة ١٩٧٤ من الميزانية .

(٢) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ١٨٩ ، رقم ٢٥٤٥ ، ص ١٣٧ .

عدد الحالات التي تعنى بها المفوضية في افريقيا . وتجري الآن مساعدتهم في العودة الى أوطانهم وفي إعادة توطينهم بواسطة الجهود المشتركة للمفوضية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة ، وذلك تمشيا مع قرار الجمعية العامة (٣٢٧) د (٢٩) ، والتوصيات المعتمدة من اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي في دورتها الخامسة والعشرين (٣) .

٦ - وفيما يتعلق بمشكلة الأشخاص المشردين في قبرص، أمكن بفضل التبرعات السخية النقدية والعينية من جانب الحكومات تقديم المعونة الانسانية الأساسية ، والاستمرار في تقديمها في الوقت الحاضر في حين تبذل الجهود للتوصل الى حل للمشكلة .

٧ - ولقد استجابت الحكومات استجابة سخية بشأن برنامج إعادة توطين مجموعات معينة من المشردين ، في لاوس وفيتنام الذي وضعته المفوضية موضع التنفيذ ، بموافقة الأمين العام . وبالنظر الى التطورات الأخيرة في المنطقة فان ثمة حاجة للاستمرار في هذا البرنامج . وفي الوقت نفسه ، استدعت تحركات السكان الكبيرة التي حدثت في آذار/مارس ١٩٧٥ وجود برنامج اغاثة طارئة واسع النطاق ، وقد اشتركت في المشروع في هذا البرنامج اليونيسيف ومفوضية شؤون اللاجئين . بيد أن الاحتياجات هي من الضخامة بحيث لا يمكن مواجهة سوى جزء بسيط منها من الموارد المتاحة حتى الآن . كما أن المشكلة اللاحقة التي تتمثل في رعاية الأشخاص النازحين من الهند الصينية واعالتهم وعودتهم الاختيارية الى الوطن وإعادة توطينهم ستتطلب هي ايضا قدرا كبيرا من النفقات .

٨ - ولكي يتسنى للمفوضية مواجهة هذه الحالات الطارئة الجديدة كان عليها ، أن تعتمد في وقت قصير ، الى التوسع في عدد موظفيها والى إعادة وزعهم ، في المقر وفي الميدان ، حيث كان تمثيل المفوضية يحتاج الى تعزيز كبير . وقد قامت المفوضية ، من خلال عطية التجارب التي مرت بها في السنوات القليلة الماضية ، بانماء قدرتها على مواجهة المشاكل الناجمة عن تشريد السكان . بيد أن تتابع هذه المشاكل ، على نحو سريع ، اثناء الفترة المستعرضة قد أوجد مشاكل ادارية خطيرة يقترح المفوض السامي عرضها على اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي للنظر فيها .

٩ - والنتائج التي تم التوصل اليها عن طريق العمليات الخاصة متباينة تباينا واسعا . ففي بعض الحالات ، مثل حالة إعادة اللاجئين السابقين من الأقاليم المستعمرة الى أوطانهم وإعادة توطينهم أو عمليات النقل الجوي في شبه القارة الاسيوية ، والتي أبلغت الجمعية العامة بها في دورتها التاسعة والعشرين ، كان للعمليات الخاصة أثرا ايجابيا يتمثل في إعادة الحياة الطبيعية الى الاف الافراد ويجاد حل دائم لمشكلاتهم . اما فيما يتعلق ببرنامج الاغاثة الطارئة في قبرص والهند الصينية فان العطية الخاصة هي ، في الأساس ، علاج يقصد به تخفيف المعاناة الى أن يتم التوصل الى حلول دائمة .

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الطحق رقم ١٢

" ألف " (A/9612/Add.1) ، الفقرة ٨٠ .

١٠ - وفي جميع الحالات ، بما فيها الحالات التي يعنى بها البرنامج السنوى العادى للمفوضية ليس هنالك من خيار أمام المفوض السامي الذى يواجه سيلا لا ينقطع من المآسي البشرية الا أن يعتمد ، بصورة متزايدة ، على سخاء الحكومات لتوفير الموارد المالية واحة الفرص للهجرة . ولقد بلغت ضخامة المشاكل التي تواجه المفوضية حدا يستدعي أن يتوفر من الموارد ما هو أكثر بكثير من الموارد المتاحة حتى الآن لمواجهة هذا التحدى .

١١ - وفي بعض الأحيان تبلغ مشاكل الفقر وسوء التغذية واعتلال الصحة التي تؤثر في الجزء الأكبر من سكان العالم والتي تنجم اما عن مصادر الخطر الجغرافية أو الأحوال المناخية أو الزيادة في عدد السكان حدا لا يستطيع الانسان معه ان يتحكم فيها . وليس هذا هو الحال فيما يتعلق باللاجئين والمشردين . بل انه ينبغي ان يكون بالامكان ، بمزيد من التسامح والعدالة الاجتماعية ، ابقاء هذه المشاكل ضمن حدود تتيسر فيها السيطرة عليها ، ان لم يمكن تلافيها . وقد أمكن بفضل التعاون الوثيق الذى نشأ بين عدد متزايد من الحكومات والمفوض السامي حل بعض مشاكل اللاجئين القائمة بل والحيلولة في بعض الأحيان دون ظهور مشاكل جديدة . والمفوض السامي على ثقة من أن هذا التعاون سيزداد تعزيزه لما فيه صالح القضية الانسانية التي آلت الأمم المتحدة على نفسها منذ نشأتها أن تقوم بخدمتها .

الفصل الأول

الحماية الدولية

الف مقفلة

١٢ - جرى المفوض السامي ، لدى تقديمه للفصل المتعلق بالحماية الدولية ، التي هي الوظيفة الرئيسية للمفوضية ، على عادة التركيز على أهم مآحقته المفوضية من نتائج وما واجهته من مشاكل فيما يتعلق بحماية حقوق اللاجئين . وقد تم احرار تقديم فيما يتعلق بمسألة الانضمام للوائح الدولية وبالتحسينات المدخلة على التشريعات القومية لصالح اللاجئين . الا أنه وقعت من ناحية أخرى ، انتهاكات كبرى لحقوق الانسان المملوكة للاجئين ، وكثيرا ما كانت على نطاق واسع ، وذلك على النحو المشار اليه بمزيد من التفصيل في الفرعين الواردين أدناه عن اللجوء والحالات الفردية .

١٣ - والى جانب ما وقع من انتهاكات لمبدأ اللجوء وعدم الرد ارتكب ، أثناء الفترة المستعرضة ، عدد متزايد من أعمال العنف أو التهديد بالعنف ضد اللاجئين المشمولين بولاية المفوضية ، بما في ذلك حوادث الاختطاف بهدف الاعادة القسرية الى الوطن ، بل وغير ذلك من أشكال العنف الأكثر خطورة . وفي جميع الحالات تشكل هذه الاعمال خرقا للقانون ؛ ولكنها عندما ترتكب ضد أشخاص هم في مركز الضعف بصفة خاصة ، مثل اللاجئين ، فانها تشكل انتهاكا صارخا لأدنى مستويات المسؤولية التي تتحملها الدولة تجاه اللاجئين .

١٤ - ومن المستحسن ألا يكون هنالك تناسب بين التقدم المحرز حاليا في التشريعات ، على-
الصعيدين القومي والدولي ، الذي له أثر بطني على مركز اللاجئين ، وبين انتهاكات حقوق اللاجئين
التي تسبب وقوع المآسي البشرية . وعلى ضوء ماورد أعلاه ، يناشد المفوض السامي كافة الدول المعنية
أن تعتمد ، على وجه السرعة ، الى اتخاذ موقف انساني تجاه اللاجئين مهما كانت ظروفهم وأينما
كانوا .

”باء“۔ اللجوء و مايتصل به من مشاغل

١٥ - وينبغي النشار في مبدأ اللجوء البالغ الأهمية من زاويتين : أولا هما التطبيق العملي لهذا المبدأ ، وثانيهما تدعيمه بواسطة اعداد الوثائق القانونية والتشريعات القومية . أما فيما يتعلق بمبدأ اللجوء وعدم الرد فان المفوض السامي يأسف أشد الأسف ان يذكر انه قد وقعت احوال الفترة المستعرضة ، انتهاكات خطيرة لهذين المبدأين ، لا فيما يتعلق بالحالات الفردية كما كان يحدث حتى الآن فحسب ، وانما ايضا فيما يتعلق بمجموعات اللاجئين . ففي حين استمر عدد من الدول في أن يقبل بسخاء مهاجرين جدد من بلدان مجاورة ، كان هناك ايضا بعض الحالات التي اغلقت فيها الحدود في وجه تدفق اللاجئين الكبير .

١٦ - وليس الوضع فيما يتعلق بالحالات الفردية بأفضل من ذلك . إذ أن ما يقرب من نصف الأشخاص الذين أجريت عليهم دراسة استقصائية في الآونة الأخيرة كان مصيرهم كما يتضح أدناه ، أما الحرمان من اللجوء أو إعادة أو الطرد من البلد المستقبل إلى البلد الذي رحلوا عنه سعياً للجوء . وحدث في ٢٥ حالة معروفة على الأقل أن تم قسراً ترحيل اللاجئين المعنيين من بلد المطعاً إلى بلدهم الأصلي . وقد اتخذ المفوض السامي كافة ما يمكن من تدابير لتأمين الاحترام الواجب لمبدأي اللجوء وعدم الرد .

١٧ - وتواصل بلدان كثيرة تعاونها مع المفوضية في هذا الشأن . فلقد وافقت السلطات الأرجنتينية على اخطار ممثل المفوضية في ذلك البلد على اية حالة يراد فيها اتخاذ تدابير الطرد أو الـرد . ويؤذن في مثل هذه الحالات لممثل المفوضية بمقابلة الاشخاص المعنيين الذين سيسمح لهم ، ان كانوا مؤهلين للجوء المشمول في ولاية المفوضية ، بالبقاء في الأرجنتين بصفة مؤقتة على الأقل . كما تم في بيرو ، على أثر تدخل مفوضية شؤون اللاجئين ، اطلاق سراح اللاجئين الذين كانوا قد اعتقلوا بعد دخولهم بطريقة غير قانونية إلى البلاد .

١٨ - وعلاوة على ذلك فقد نص اتفاق مبرم بين جمهورية ألمانيا الاتحادية ويوغوسلافيا على أن مبدأ التسليم لا ينطبق على اللاجئين في بعض الحالات .

١٩ - وعادت الجمعية العامة في دورتها التاسعة والشرين إلى النظر في مسألة مشروع اتفاقية اللجوء الاقليمي . وفي القرار ٣٢٧٢ (د - ٢٩) قررت الجمعية العامة النظر في دورتها الثلاثين في مسألة عقد مؤتمر للمفوضين بشأن اللجوء الاقليمي . وقررت أيضاً انشاء فريق خبراء يعني بمشروع اتفاقية اللجوء الاقليمي يتألف من ممثلي ما لا يزيد على ٢٧ دولة ، يعينهم رئيس الجمعية العامة بعد التشاور مع المجموعات الإقليمية المختلفة على أساس التوزيع الجغرافي المنصف . وقام فريق الخبراء في الاجتماع الذي عقده في الفترة من ٢٨ نيسان/ابريل إلى ٩ ايار/مايو ١٩٧٥ باستعراض الصيغة الحالية لمشروع اتفاقية اللجوء الاقليمي (٤) .

٢٠ - وفيما يتعلق بالتدابير الدولية الأخرى ، نظرت الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين في مسألة اللجوء الدبلوماسي . ورجت الأمين العام ، في قرارها ٣٣٢١ (د - ٢٩) ، أن يعد تقريراً مفصلاً عن هذه المسألة وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثلاثين .

" جيم " - تحديد مركز اللاجئين

٢١ - واصل المفوض السامي لشؤون اللاجئين التعاون مع حكومات الاطراف المتعاقدة في اتفاقية عام ١٩٥١ المتصلة بمركز اللاجئين (٥) وبرتوگول عام ١٩٦٧ الخاص بها ، في وضع وتنفيذ الاجراءات لتحديد الأشخاص المؤهلين لأن يعدوا لاجئين وفقاً للتعريفات المتصلة بالأمر . واذ لم

(٤) للاطلاع على تقرير اجتماع فريق الخبراء انظر A/10177 .

(٥) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٦٠٦ ، رقم ٨٧٩١ ، ص ٢٦٧ .

توجد هذه الاجراءات تعتمد المفوض السامي الى التشجيع على وضعها ، وأن احد اهدافه الرئيسية هو المساعدة على وضع التدابير التشريعية والادارية بغية توحيد مايمكن توحيد من معايير تقووم على أساسها مختلف هذه الاجراءات .

٢٢ - وقد أعرب عدد من الحكومات عن الرأى القائل بأن الاجراءات والمعايير الحالية لتحديد الأهلية يجب أن تسير على نمط يتسم بقدر أكبر من التوحيد . ويواصل المفوض السامي بذل جهوده لتحقيق هذه الغاية بالتشاور مع الحكومات المعنية .

٢٣ - وظهرت مشكلة تتعلق بأهلية الاشخاص الذين هم ، لأسباب شخصية ، ليسوا في مركز يسمح لهم بطلب اعتبارهم لاجئين مع أنهم يواجهون مشاكل مماثلة لمشاكل اللاجئين . ويجرى حالياً مزيد من الدراسة لهذه المسألة وفقاً للاقتراحات التي اعدتها اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي في دورتها الخامسة والعشرين . وسيتم اطلاع الجمعية العامة باستمرار على ما يحدث من تطورات في هذا الصدد .

٢٤ - وحدثت في بعض البلدان تطورات هامة فيما يتعلق بمسألة تحديد الأهلية . ففي النمسا ، التي انضمت مؤخراً الى بروتوكول ١٩٦٧ المتصل بمركز اللاجئين ، صدرت تعليمات يجوز بمقتضاها للأشخاص الذين أصبحوا لاجئين بعد الموعد المحدد وهو عام ١٩٥١ ، أو الذين لم يطلبوا بعد الاعتراف بهم بوصفهم لاجئين ، أو الذين رفضت طلباتهم السابقة بسبب ورودها بعد التاريخ المحدد ، ان يتقدموا بطلبات اعتبارهم لاجئين . وفي فرنسا عمدت لجنة الالتماسات التابعة لمكتب حماية اللاجئين وعديمي الجنسية والتي تعنى ، نيابة عن الحكومة ، بالمشاكل المتعلقة بمركز اللاجئين الى تقرير مبدأ الحق في التمتع بمركز اللاجئين على أساس لم شمل العائلات . وبهذا تجاوزت الحد الأدنى للمتطلبات الذى تنص عليه اتفاقية عام ١٩٥١ التي تضمنت مبدأ جمع شمل العائلات بوصفه توصية . وبمقتضى القرار الذى اتخذته لجنة الالتماسات يحتفظ أى شخص يطالب بتجديد جواز سفره - وبهذا يفيد من حماية بلده الاصلى له - ولم يكن قد بلغ الرشد وقت تقدمه بطلب التجديد ، بحقه في المطالبة باعتباره لاجئاً على أساس انه قد تم الاعتراف بكون أفراد عائلته لاجئين .

" دال " - لم شمل العائلات

٢٥ - لازالت المعاناة البشرية الناجمة عن تفريق أفراد عائلات اللاجئين تستلزم ايلاء مفوضية شؤون اللاجئين عنايتها الوثيقة ، وكذلك فانه ، نتيجة لظهور مشاكل جديدة تتعلق باللاجئين ، يجب أن تضاعف كثيراً الجهود المبذولة بهدف لم شمل اللاجئين وأبناء عائلاتهم الاقربين . وهناك الان ، كما يتضح من الدراسة الاستقصائية التي بدأتها المفوضية عام ١٩٧٤ ، مئات عديدة من الحالات الفردية المتعلقة (انظر الفرع " هاء " أدناه) وما فتئت المفوضية تقدم تفاصيل عدد من هذه الحالات الى الحكومات بهدف مساعدتها في اتخاذ قرار بلم شمل عائلات اللاجئين المعنية . وقد أظهرت الحكومات ، بوجه عام ، تفهمها العميق لمحنة هؤلاء اللاجئين واتخذت ، في كثير من الحالات ، اجراءات وفقاً للتوصية " باء " من الوثيقة النهائية لمؤتمر مفوضي الأمم المتحدة

المعني بمركز اللاجئين وعديمي الجنسية المعقودة في جنيف في الفترة من ٢ الى ٢٥ تمـوز/ يوليه ١٩٥١ (٦) والتي تركز بصورة محدودة على هذه النفقة .

٢٦ - ولا زالت هذه المشكلة تسترعي انتباه العديد من الوكالات والمعاهد . فقد عقد معهد القانون الدولي في فلورنس في شهر حزيران/ يونيه ١٩٧٤ ، بالتعاون مع الصليب الاحمر الايطالي مؤتمر خبراء^١ معني . ولم شمل العائلات كان للمفوضية تمثيل فيه بصفة مراقب . واعاد القرار الذي اتخذته المؤتمر تأكيد أهمية مراعاة ما أعرب عنه بعض أفراد العائلات من رغبة فيما يتعلق بلم شملهم وبالميلد الذي يرغبون في ان يتم لم الشمل فيه . وتم ايضا تأكيد الدور الذي تضطلع المنظمات الانسانية به بنزاهة في تيسير لم شمل العائلات .

(٦) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ١٨٩ ، رقم ٢٥٤٥ .

"هـ" - المشاكل القانونية المترتبة على الحالات الفردية

٢٧- أدت الزيادة الشاملة في عدد اللاجئين المحتاجين الى مساعدة المفوضية وفي عدد البلدان التي يقيم فيها هؤلاء اللاجئين الى ان تكتسب المشاكل المترتبة على الحالات الفردية من الابعاد ما يجعلها تطفئ في بعض الاحيان على الانشطة الحالية في مجال الحماية . ولهذا ، فقد اصبحت من الضروري تحديد المشاكل المعنية على نحو اوضح وتقرير الوسائل اللازمة لتفادي عواقبها الانسانية الوخيمة ومنع تكرارها .

٢٨- وبناء على ذلك بدئ في عام ١٩٧٤ في دراسة استقصائية للحالات الفردية وستستمر على اساس مستواها الراهن ، وستوافي الجمعية العامة بنتائجها وبما قد يستخلص منها من استنتاجات . ولا تغطي الدراسة ، بحكم الضرورة ، في هذه المرحلة الابتدائية سوى عدد مختار من الحالات البالغة الصعوبة ، وتشمل هذه الحالات ٥٥ شخصا في الفترة من تموز / يوليه ١٩٧٤ الى شباط / فبراير ١٩٧٥ . ومن المحتمل ، بناء على ما تم التوصل اليه من نتائج في الوقت الحاضر ، ان يتجه هذا الرقم نحو الارتفاع .

٢٩- والحالات التي يجري توليها منتشرة في ٧ بلدان تقريبا في سائر انحاء العالم ، الا ان معظمها في افريقيا وامريكا اللاتينية . ومن بين ما مجموعه ٥٥ حالة هناك ما ينوف على مائة حالة لاشخاص ظلوا معتقلين فترات طويلة من الزمن . وما يزيد على ثلث هذه الحالات هي حالات لاشخاص مهجرين بالطرد ولا يد من اتاحة الفرصة لهم للتوطين في بلدان اخرى . وتتألف الفئة الثالثة من هذه الحالات من حالات اشخاص يواجهون مجموعة مختلفة من المشاكل الخطيرة مثل استحالة لم شملهم وعائلاتهم ، او الحصول على عمل ، او الافادة على نحو اعم من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية المنصوص عليها في اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ . وبحلول شهر شباط / فبراير ١٩٧٥ كان قد تم التوصل الى حلول لما يقرب من ثلث هذه الحالات .

٣٠- بيد انه يوجد في الوقت الحاضر ، فضلا عن ذلك ، عدة الاف من المهاجرين الذين هم في حاجة الى فرص الاستيطان ، في بعض بلدان الملجأ المؤقت في امريكا اللاتينية . وهذا امر يتوقف بدوره على حصول اللاجئ على وثائق السفر والهوية اللازمة . وفي حين انه يمكن اعتبار هذه المشكلة مشكلة عامة ، الا ان الحالات على درجة من التنوع بحيث تحتاج جميعها تقريبا الى ان تولي الاهتمام كلاً على حدة . ويصدق القول نفسه على مئات اللاجئين الراغبين في لم شملهم وعائلاتهم وهذا ايضا يتوقف على اتاحة فرص التوطين لهم وحصولهم على وثائق السفر والهوية اللازمة .

٣١- واخيرا وليس آخرا ، هناك حاليا عدد من اللاجئين المهجرين من قبل بعض المجموعات في بلدان اقامتهم ، والمعروف ان حياتهم مهددة بالخطر . وسيكون العبء الثقيل الذي تلقاه حالتهم على كاهل المفوضية موضع التقدير . ويتمثل حل مشكلة هؤلاء اللاجئين في ان يسمح بلد او اكثر بتوطينهم هنالك بصفة دائمة . والمفوض السامي على ثقة من انه سيستمر بذل كل جهد ممكن لتحقيق هذه الغاية .

٣٢- وتعزى الزيادة المستمرة في الحالات الفردية الى اسباب متعددة . اولها ان عدد اللاجئين المشمولين في ولاية مفوضية شؤون اللاجئين ينجح الى الزيادة بالنظر الى ان عدد

تجنس اللاجئين وعودتهم الاختيارية الى الوطن لا يساير الزيادة في الأفواج الجديدة من اللاجئين وثانيها أن هناك عددا متزايدا من البلدان التي لا محيد عن ظهور مشاكل فردية للاجئين فيها بالنظر الى الزيادة في تسهيلات السفر داخل القارات وكذلك السفر من قارة الى أخرى . ولهذا فقد يحدث أن يجد عدد محدود من اللاجئين أنفسهم في بلد لم يواجه من قبل مشاكل تتعلق باللاجئين وليس لديه الأجهزة الكافية لتولي هذه المشاكل . وثالثها أن الأفواج الرئيسية للاجئين قد وفدت ، لسنوات كثيرة ، الى بلدان هيكلها القانونية الأساسية على مستوى عال من النمو حيث ييسر الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية فيها تنفيذ الصكوك القانونية المتعلقة باللاجئين . وهذا من شأنه أن يمكّن اللاجئين من الطعن في القرارات التي لا تتفق مع الحقوق المنصوص عليها في الوثائق القانونية الدولية والتشريعات القومية . وأن اتفاقية عام ١٩٥١ والنظام الأساسي لمفوضية شؤون اللاجئين قائمان ، الى حد بعيد ، على أساس الهياكل القانونية الأساسية المشار إليها آنفا . وهناك الآن ، من ناحية أخرى ، غالبية من اللاجئين في بلدان ذات نظم قانونية مختلفة تتحدد فيها حالتهم ، الى مدى بعيد ، على أساس الأنظمة الادارية المحلية الموجهة بصورة رئيسية لحفظ النظام العام .

٣٣- وفي حين أن الدراسة الاستقصائية التي لم يبدأ بها الا قبل عام واحد ليست على درجة من التقدم تكفي للوصول الى استنتاجات عامة فقد يكون من الضروري ، اذا تأكد الاتجاه الذي اتضح حتى الآن ، تكميل الوثائق القانونية السارية الآن بأنظمة قانونية محلية تكون سارية على جميع الأشخاص الذين تنطبق عليهم صفة اللاجئين .

واو - الوثائق القانونية الدولية المتعلقة باللاجئين -

٣٤- حدث في خلال الفترة المستعرضة ، كما يتضح من المرفق الأول أدناه ، عدد قليل من حالات الانضمام الجديدة الى اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ المتعلقين بمركز اللاجئين . أما غالبية الدول التي رحبت باقامة أعداد كبيرة من اللاجئين في أقاليمها أو التي تعني بشكل آخر بمشاكل اللاجئين فقد سبق أن انضمت الى هذه الوثائق الاساسية .

٣٥- وقليل من البلدان ، ولا سيما في آسيا ، تحنيها مشاكل اللاجئين بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وبعد انضمامها الى الاتفاقية والبروتوكول أمرا مرغوبا فيه الى حد بعيد . والأهم من معقود ، أيضا ، على أن يؤدي النداء الذي وجهه المفوض السامي في حزيران/يونيه ١٩٧٤ وأيده "مركز الدعوة للسلم العالمي عن طريق القانون" من أجل انضمام المزيد من الدول الى الاتفاقية والبروتوكول الى زيادة ملموسة في عدد الدول الأطراف فيهما . ولا يعد تصديق الدول المعنية بمشاكل اللاجئين في حد ذاته كافيا إذ أن مشاكل اللاجئين ، ذات الصبغة العالمية ، كثيرا ما تبرز بسرعة وبطريقة غير متوقعة في بلدان نادرا ما برزت فيها مثل هذه المشاكل من قبل . كما أن تغير الأحوال في الكثير من البلدان يؤدي الى ظهور مشاكل جديدة تتعلق باللاجئين . وغالبا ما تكون هذه المشاكل على نطاق يقتضي من الدول المستقبلة للاجئين أن تتخذ الاجراءات اللازمة على وجه السرعة . وان الانضمام الى الاتفاقية والبروتوكول من شأنه أن يعمق الوعي بالموقف

القانوني للاجئين ومن ثم فانه يؤدي الى تعزيز حالة الاستعداد التي تيسر عملية تولي مشاكل اللاجئين في البلدان المعنية . ولهذه الأسباب مجتمعة يرى المفوض السامي أن انضمام أكبر عدد من الدول الى الاتفاقية والبروتوكول يحقق مصلحة من اللاجئين أنفسهم والحكومات .

٣٦- وقد دلت التجربة على أن تنفيذ أحكام الاتفاقية والبروتوكول أمر بالغ الأهمية فيما يتصل بالحماية العادية للاجئين . وكما ذكر في تقارير سابقة فقد تم تصميم استبيان على الحكومات الأطراف في الاتفاقية والبروتوكول بغية الحصول على معلومات مفصلة عن التدابير المتخذة من أجل تنفيذ هاتين الوثيقتين على الصعيد القومي . وقد وردت حتى الآن ردود من ٣٩ دولة (٧) من الدول الثلاث والستين التي أرسل اليها الاستبيان . وهذه البلدان المعنية هي من بين الدول التي استقبلت بسخاء أعدادا كبيرة من اللاجئين في أقاليمها . ولا زال هناك الكثير من البلدان التي لم ترد منها ردود بعد . وثمة شعور بالحاجة الآن الى المزيد من البيانات التفصيلية المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية والبروتوكول ذلك أن التنفيذ غير الكافي لبعض الجوانب الأساسية لهاتين الوثيقتين ، الذي ينجم في الغالب عن عدم ادراك العواقب الوخيمة المترتبة على ذلك ، قد يؤدي ، كما هو موضح في الفرع المتعلق بالحالات الفردية ، الى مآس بشرية ينبغي تجنبها بأي ثمن كان . ولا توفر البيانات المطلوبة في هذا الاستبيان ثروة من المعلومات عن الجوانب العملية لمسألة حماية اللاجئين فحسب ولكنها أيضا تساعد على استمرار الحوار بين مفوضية شؤون اللاجئين والمسؤولين الحكوميين المعنيين بصفة مباشرة . بل وربما أنها تمثل ، في النهاية ، أنجع الوسائل للوصول الى حلول انسانية وسريعة في هذا المجال الصعب .

٣٧- وأصبحت اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية المتعلقة بالجوانب المحددة لمشاكل اللاجئين في افريقيا نافذة في حزيران / يونية ١٩٧٤ على أثر انضمام الدولة الرابعة عشرة اليها ، ومنذ ذلك التاريخ أودعت وثائق الانضمام دولتان أخريان هما المغرب وجمهورية تنزانيا المتحدة - وهذه الدولة الأخيرة هي من بين الدول الافريقية التي رحبت بقدوم عدد كبير جدا من اللاجئين اليها - ومن بين الدول الأطراف في اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية البالغ عددها ١٦ دولة التزمت ١٥ دولة أيضا اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ . وتنص اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية المعقودة عام ١٩٦٩ والتي تعد اتفاقية تكميلية قيّمة لاتفاقية عام ١٩٥١ ، في جملة أمور ، على أنه لا ينبغي لأية دولة أن تعتبر منح اللجوء عملا غير ودي ، وعلى ألا تعرض أية دولة عضواً أي أشخاص لتدابير مثل رفض دخول الحدود أو الاعادة أو الطرد مما قد يضطر هؤلاء الأشخاص الى العودة أو البقاء في اقليم تتعرض فيه حياتهم أو سلامتهم الجسدية أو حريتهم للخطر .

(٧) اثيوبيا ، استراليا ، اسرائيل ، اكوادور ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايرلندا ، ايطاليا ، بلجيكا ، بوتسوانا ، بوروندي ، تركيا ، تونس ، الجزائر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، الدانمرك ، زائير ، زامبيا ، السنغال ، السويد ، سويسرا ، غامبيا ، غانا ، فنلندا ، قبرص ، لختنشتين ، لكسمبرغ ، مالطة ، مدغشقر ، المغرب ، المملكة المتحدة (لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) ، موناكو ، النرويج ، النمسا ، النيجر ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية .

٣٨- ومن المأمول أن يصبح عدد أكبر من الدول الأفريقية أطرافا في هذه الاتفاقية الإقليمية الهامة التي تذهب في بعض النواحي الى ما هو أبعد مما نصت عليه اتفاقية عام ١٩٥١ وبرتوكول عام ١٩٦٧ .

٣٩- ومما يذكر أنه قد تم توقيع اتفاق لاهاي المتعلق بالبحارة (٨) اللاجئيين في ٢٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٥٧ من قبل الحكومات المشتركة الثماني التي تضم معظم الدول البحرية في أوروبا في مؤتمر حكومي دولي عقد بناء على مبادرة من حكومة هولندا . ويهدف هذا الاتفاق الى تنظيم شؤون مركز البحارة اللاجئيين الذين ليس لهم وطن يقيمون فيه بصفة قانونية ، والذين لا يمكنهم النزول حتى في البلد الذي تحمل السفينة التي يبحرون فيها علمه ، والذين لا يستطيعون ، نتيجة لذلك ، مغادرة السفينة التي يعملون عليها . وتتعهد الدول الأطراف في الاتفاق الذي دخل حيز التنفيذ في ٢٧ كانون الأول /ديسمبر ١٩٦١ بأن تصدر للبحارة اللاجئيين وثيقة السفر المنصوص عليها في اتفاقية عام ١٩٥١ ، أو أية وثيقة ماثلة ، وبأن تقبلهم في أراضيها . وبوسع أحدهم بروتوكولات هذا الاتفاق ، اعتمد في ١٢ حزيران /يونيه ١٩٧٣ ، نطاق هذا الاتفاق فيما يتعلق بالأشخاص الذين ينطبق عليهم وذلك بالسماح للبحارة اللاجئيين الذين أصبح لهم مركز اللاجئيين نتيجة لأحداث وقعت بعد عام ١٩٥١ بالافادة من هذا الاتفاق على نحو ما يفيدون الآن من اتفاقية عام ١٩٥١ .

٤٠- وأثناء الفترة المستعرضة ، انضمت سويسرا الى الاتفاق ، فأصبح عدد الدول المتعاقدة ١٩ دولة . والتزمت أربع دول أخرى هي سويسرا وكندا والمغرب والمملكة المتحدة ببرتوكول عام ١٩٧٣ الذي دخل حيز التنفيذ في ١٣ آذار /مارس ١٩٧٥ عقب ايداع وثيقة الانضمام الثامنة . وبالنظر الى وجود عدد من البحارة بين اللاجئيين الذين ينتمون الى بلدان غير أوروبية ، فمن المأمول أن يودع المزيد من وثائق الانضمام ولا سيما من الدول الواقعة خارج أوروبا والتي تحمل كثير من السفن أعلامها .

٤١- ويتضمن الفرع " زاي " أدناه المتعلق بأثر الجنسية على مشاكل اللاجئيين التطورات المتعلقة بوثائق الأمم المتحدة القانونية المتصلة بعدد يمي الجنسية وتخفيض حالات انعدام الجنسية . وتم أيضا احرار تقديم فيما يتعلق بعدة وثائق قانونية أخرى ، وترد تفاصيل ذلك التقدم في المرفق أدناه .

٤٢- وقد تم تمثيل مفوضية شؤون اللاجئين بصفة مراقب في الدورة الثانية للمؤتمر الدبلوماسي المعني باعادة توكيد القانون الانساني الدولي الساري على المنازعات المسلحة وانماه ، المعقود في جنيف في الفترة من ٣ شباط /فبراير الى ١٨ نيسان /ابريل ١٩٧٥ .

٤٣- ولم يعمد المؤتمر الى تعديل المادة ٦٤ من مشروع البروتوكول الاضافي رقم ١ لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ (٩) بشأن حماية اللاجئين وعديمي الجنسية . وسيجرى النظر في هذه المادة في الدورة الثالثة للمؤتمر الدبلوماسي في عام ١٩٧٦ . واقترح ٢٧ وفدا اضافة مادة جديدة يكون رقمها ٤٦ مكرر بشأن لم شمل العائلات المشتتة . وستجرى أيضا مناقشتها في الدورة الثالثة التي ستكون المفوضية ممثلة فيها أيضا .

(٨) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٥٠٦ ، رقم ٧٣٨٤ ، ص ١٢٥ .

(٩) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٧٥ .

” زاي ” - أثر الجنسية على مشاكل اللاجئين

٤٤ - للجنسية أثر مزدوج على حالة اللاجئين : ان أن منح اللاجئين جنسية بلد الإقامة ، عن طريق التجنس في المحل الأول ، هو الخطوة الحاسمة نحو اندماج اللاجئين الذين هم ليسوا في موقف يسمح لهم بالعودة الى بلد هم الأصلي . وباكتساب هؤلاء اللاجئين حقوق المواطن تسقط عنهم صفة اللاجئين ويتمتعون تمتعا كاملا بكافة الحقوق المدنية ثم يتمتعون بالحقوق السياسية بعد فترة من الزمن تختلف من بلد لآخر . ومن ناحية أخرى فانه اذا حرم مواطن ما من جنسيته فقد يصبح لاجئا نتيجة لذلك ، ان لا يعود في مقدوره أن يتمتع بالحماية التي يوفرها له البلد الذي ينتمي اليه . وعلى هذا فان التشريعات المتعلقة بمسألة الجنسية ، على الصعيدين القومي والدولي ، تكتسب ، من وجهة نظر المفوضية ، أهمية بالغة .

٤٥ - وقد واصلت مفوضية شؤون اللاجئين جهودها لتيسير عملية التجنس وذلك بالتشجيع على اتخاذ تدابير ترمي الى تبسيط الاجراءات الادارية ، والى تخفيض الرسوم ، والى الاعفاء من ضرورة أن يثبت اللاجئ تجرده من جنسيته السابقة ، وهذا أمر غالبا ما يشكل عقبة كبرى .

٤٦ - ولا يزال التقدم فيما يتعلق بمسألة الجنسية مستمرا . فقد حدثت مؤغرا ، على سبيل المثال ، تطورات في بوتسوانا التي أخذت بمشروع لتجنيس اللاجئين الانغوليين الراغبين في التوطن فـي أراضيها ، وكذلك ، في بوروندي التي قررت اعفاء اللاجئين المعوزين من رسوم التجنس . الا أن هناك غالبية من اللاجئين الذين توطنوا بصفة دائمة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ولكنهم لم يحصلوا بعد على جنسية بلد الإقامة ، اما لأن شروط التجنس غاية في الشدة أو لأن اللاجئين لا يدركون ، في كثير من الحالات ، لامكانيات التي تتاح لهم من وراء ذلك .

٤٧ - ويمكن للاجئين العديمي الجنسية من الناحية القانونية أن يفيدوا من الاتفاقيتين المتعلقتين بحالة انعدام الجنسية والمعتمدتين من الجمعية العامة وهما : اتفاقية عام ١٩٥٤ المتعلقة بمركز الاشخاص عديمي الجنسية (١٠) ، واتفاقية عام ١٩٦١ لتخفيض حالات انعدام الجنسية (١١) . وتتضمن اتفاقية عام ١٩٥٤ التي دخلت حيز التنفيذ في ٦ حزيران / يونيه ١٩٦٠ أحكاما تحدد الحقوق الأساسية للأشخاص عديمي الجنسية ماثلة لأحكام اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين . ولهذا فان لها أهمية كبيرة بالنسبة للاجئين عديمي الجنسية الذين يجدون أنفسهم في بلد ليس طرفا في اتفاقية عام ١٩٥١ . وبانضمام زامبيا وليسوتو الى هذه الاتفاقية أصبح مجموع الدول الأطراف فيها في نهاية شهر آذار / مارس ١٩٧٥ ٢٩ دولة .

(١٠) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٣٦٠ ، رقم ٥١٥٨ .

(١١) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٣٧٦ ، رقم ٥٣٧٥ .

٤٨ - وستدخل اتفاقية تخفيض حالات انعدام الجنسية الموقعة في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٦١ إلى حيز التنفيذ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ أي بعد سنتين من انضمام الدولة السادسة إليها . وتنص هذه الاتفاقية على أن يحصل ، بحكم القانون ، الأطفال المولودون لأب وأم عديمي الجنسية على جنسية الدولة المتعاقدة التي ولدوا في أراضيها . وبذا فإنها تساهم في إزالة دوام صفة اللجوء على اللاجئين . وتجدر الملاحظة في هذا الصدد أن هناك قانونا اعتمدته جمهورية ألمانيا الاتحادية في عام ١٩٧٤ يحصل بمقتضاه الأطفال المولودون لأمهات مواطنات في جمهورية ألمانيا الاتحادية على هذه الجنسية على نحو تلقائي . وأن هذا القانون قد تم توسيعه ليشمل الأطفال المولودين بعد ٣١ آذار/مارس ١٩٥٣ . وبذا سيكون له أثر حميد على عائلات اللاجئين . والأمل معقود على أن تنضم إلى هذه الاتفاقية دول أخرى ولا سيما تلك التي تقرر فيها الجنسية تبعاً لجنسية الوالدين وحيث يسهم تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية اسهاماً فعالاً في الاندماج القانوني للأطفال اللاجئين .

٤٩ - وعملاً بأحكام اتفاقية عام ١٩٦١ اعتمدت الجنسية العامة في دورتها التاسعة والعشرين القرار ٣٢٧٤ (د - ٢٩) بشأن مسألة إنشاء جهاز يستطيع طالبو الاستفادة من الاتفاقية المذكورة اللجوء إليه . وفي هذا القرار ، طلبت الجمعية العامة إلى مفوضية شؤون اللاجئين أن تضطلع مؤقتاً بالمهام المنشود اداؤها في اتفاقية عام ١٩٦١ وفقاً لأحكام المادة ١١ من تلك الاتفاقية . وقررت أن تدرس ، في موعد لا يتجاوز دورتها الحادية والثلاثين رأى المفوض السامي والترتيبات التي يكون قد اتخذها في هذا الصدد ، بغية اتخاذ قرار بشأن إقامة الجهاز المشار إليه في المادة ١١ من الاتفاقية .

"حاء" - الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للاجئين

٥ - ان احترام الحكومات لما للاجئين من حقوق اجتماعية واقتصادية شرط ضروري لاندماجهم الاقتصادي . وبالنظر إلى الحالة التي تواجهها العديد من البلدان المستقبلية للاجئين في الوقت الحاضر ، من المرجح أن يتأثر اللاجئين بالصعوبات الاقتصادية وأن يكونوا من أوائل الذين يفقدون أعمالهم . والحصول على العمل هو من الشروط الأساسية لنجاح اندماج اللاجئين ، ومن ثم ينبغي بذل جهود خاصة ، ولا سيما في هذه الأيام ، لضمان عدم تأثر اللاجئين على نحو لا مبرر له بالاتجاه نحو البطالة . وفي مثل هذه الظروف تكون للجنس أهمية خاصة نظراً لأن المواطنين في معظم البلدان يتمتعون بقدر أكبر من ضمان توفر الاعمال لهم . وتجدر الإشارة هنا بتلك الحكومات التي اتخذت تدابير خاصة لتأمين توظيف اللاجئين رغم ما تواجهه حالياً من مصاعب اقتصادية .

٥١ - وفيما يتعلق بحق اللاجئين في القيام بمختلف الأنشطة كالزراعة والحرف اليدوية والتجارة لحسابهم الخاص ، فقد اتخذت اثنتان من الحكومات تدابير جديدة بالذكر . فقد قررت حكومة المغرب ، استجابة لتدخل من قبل مفوضية شؤون اللاجئين ، ألا تسرى على الأشخاص الذين تنطبق عليهم صفة اللاجئين المراسيم الأخيرة التي تقيد اضطلاع المواطنين ببعض الأنشطة الاقتصادية . وباتخاذ هذا القرار ، تكون حكومة المغرب قد وفرت للاجئين فيما يتعلق بمسألة

الاستخدام الذاتي معاملة أفضل من تلك التي تنص عليها المادة ١٨ من اتفاقية عام ١٩٥١ . وقررت حكومة زاعير عدم تطبيق التدابير التنفيذية الأخيرة فيما يتعلق بالأيدى العاملة الأجنبية على اللاجئين . والأمل معقود على تطبيق تدابير مماثلة لما فيه صالح اللاجئين في البلدان المستقبلة للاجئين التي لم يحدث فيها ذلك حتى الآن .

" طاء " - اصدار وثائق السفر

- ٥٢ - تم احراز المزيد من التقدم فيما يتعلق باصدار وثائق السفر للاجئين وفقا للمادة ٢٨ من اتفاقية عام ١٩٥١ . وقد استمرت مفاوضات شؤون اللاجئين في تقديم المساعدة التقنية للحومات التي طلبت ذلك كما أنها قامت بطبع وثائق السفر لصالح اللاجئين في السنغال وسوازيلند .
- ٥٣ - وقد استكمل تعداد اللاجئين في كينغز الجنوبية وزائير ، كما تم توزيع هويات شخصية على اللاجئين . وكذلك تم في بوروندي اصدار هويات شخصية للاجئين .
- ٥٤ - الا أنه ظهرت مشكلة خطيرة فيما يتعلق باصدار وثائق السفر لآلاف عديدة من اللاجئين في امريكا اللاتينية كما هو موضح بمزيد من التفصيل في الفرع " هاء " أعلاه .

" ياء " - المساعدة القنصلية للاجئين

- ٥٥ - يجوز للاجئين المقيمين في الخارج والذين يحملون وثائق سفر صادرة من جمهورية المانيا الاتحادية بمقتضى الاتفاقية أن يفيدوا من منحة واحدة في حالات طارئة ، أو من سلفة ، وذلك كيما تتسنى لهم العودة الى جمهورية المانيا الاتحادية . ويمكن طلب هذه المساعدة المالية من بعثة جمهورية المانيا الاتحادية في البلد المعني ، شريطة موافقة وزارة الخارجية في كل حالة .

" كاف " - نقل الموجودات للاجئين

- ٥٦ - وما فتئ نقل الموجودات من البلد الأصلي الى بلد الاقامة يشكل مشكلة أمام اللاجئين شأنهم في ذلك شأن غيرهم من الأجانب المقيمين في بلد ما . وتنص المادة ٣٠ من اتفاقية عام ١٩٥١ ، بشأن هذا الموضوع ، في جملة أمور ، على ما يأتي :
- " على الدولة المتعاقدة أن تنظر بعين العطف الى الطلبات المقدمة من اللاجئين للسماح لهم بنقل الموجودات اللازمة لاعادة توطينهم في بلد آخر سمح لهم بدخوله ، اينما كانت هذه الموجودات . " (١٢)

٥٧ - ويقوم عدد من الحكومات بتنفيذ هذا الحكم بصورة مرضية . وقد ظهرت مؤخرا مشكلة نقل الموجودات فيما يتعلق بالآسيويين غير معيّني الجنسية الذين أعيد توطينهم والقادمين من أوغندا . ويسعد المفوض السامي أن يشير الى موافقة حكومة أوغندا على أن تحيل مفوضية شؤون اللاجئين الى الحكومة بصفة مبدئية كافة الدعاوى المقدمة من الآسيويين غير معيّني الجنسية القادمين من أوغندا والذين تعني بهم المفوضية فيما يتعلق بما تركوه في أوغندا من ممتلكات منقولة وغير منقولة .

" لام " - التعويضات

٥٨ - واصل مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في اعتماد مبالغ من " صندوق التعويض الاحتياطي Residual Indemnification Fund " للاجئين الذين تعرضوا للاضطهاد في ظل النظام الاشتراكي القومي بسبب جنسيتهم . وقد أنجزت هذه العملية التي تقوم على أساس اتفاق بين مفوضية شؤون اللاجئين وجمهورية ألمانيا الاتحادية في نهاية عام ١٩٧٤ عندما تم ، بصفة نهائية دفع مبلغ ٣٧٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة لكل ضحية من ضحايا الاضطهاد . وقد دفع هذا المبلغ لما يقرب من ٢٥٠ شخصا يعانون بصفة خاصة من ضيق ذات اليد ، وبهذا استنضبت موارد صندوق التعويض الاحتياطي .

٥٩ - وتوفر ، ابتداءً من ١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٥ ، مبلغ احتياطي صغير لتدفعه مفوضية شؤون اللاجئين الى الأشخاص الذين أصعبوا ، في الفترة الواقعة بين ٨ ايار/مايو ١٩٤٥ و ٣١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٦٥ لاجئين بالمعنى المنصوص عليه في اتفاقية عام ١٩٥١ أو الذين اعتقلوا بسبب جنسيتهم لمدة تنوف على ٩٠ يوما في أى من معسكرات الاعتقال . ويتألف هذا الاحتياطي من مبالغ اعادت سلطات جمهورية ألمانيا الاتحاد دفعها فيما يتعلق بأشخاص حصلوا في بادئ الأمر ، من أى من صناديق مفوضية شؤون اللاجئين السابقة (١٣) على مبالغ معينة ، ثم تبين فيما بعد ، وفقا لقانون التعويضات في الجمهورية الاتحادية انهم مؤهلون للحصول على مبالغ أكبر .

٦٠ - وحتى ٣١ آذار/مارس كان ما يزيد على ١٦٠٠٠ شخص قد أفادوا من صناديق مفوضية شؤون اللاجئين الثلاثة وكذلك من الاحتياطي ، ويبلغ مجموع المبالغ المقدمة لهم نحو ١٦٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . أما فيما يتعلق بالتعويضات التي قدمت بمقتضى التشريعات الصادرة في جمهورية ألمانيا الاتحادية للاجئين الذين تعرضوا بسبب جنسيتهم للاضطهاد على يد نظام الحكم القومي الاشتراكي فقد تم حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٧٥ دفع مبلغ ٤٠٠٠٠٠ ٢٩٣ مارك ألماني الى ما يقرب من ٥٩٠٠ شخص .

(١٣) " صندوق التعويض الأول التابع لمفوضية شؤون اللاجئين " الذى أنشئ بناء على الاتفاق المبرم في ٥ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٦٠ بين مفوضية شؤون اللاجئين وجمهورية ألمانيا الاتحادية ؛ و " صندوق التعويض التكميلي " الذى وضع تحت تصرف المفوضية وفقا لاتفاق المبرم بين المفوضية وجمهورية ألمانيا الاتحادية في ٢٤ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٦٦ ؛ و " صندوق التعويض الاحتياطي " وقوامه المبالغ المعاد دفعها .

الفصل الثاني

نشاطات المساعدة المادية المضطلع بها في إطار البرنامج السنوي

ألف - ملاحظات تمهيدية

٦١ - اتسمت نشاطات المساعدة التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٧٤ بتطورات جديدة هامة ، خاصة في افريقيا وامريكا اللاتينية .

٦٢ - ففي افريقيا ، كان لنيل الأقاليم التي كانت فيما مضى تحت الادارة البرتغالية استقلالها عواقب هامة بالنسبة لنشاطات المساعدة المادية التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تلك القارة ، تأثر بها أكثر من نصف مليون لاجئ يدخلون ضمن اختصاص المفوضية . ويرد في الفصل الثالث أدناه عرض للتدابير المتخذة بالفعل أو التي ستتخذ من قبل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بغية اعادة اللاجئين والنازحين من أنغولا ، وغينيا - بيساو وموزامبيق الى أوطانهم واعادة توطينهم في موطنهم .

٦٣ - وفي أمريكا اللاتينية ، ظلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تواجه أعباء متزايدة جدا من العمل بشأن تقديم الاغاثة الى اللاجئين من شيلي وتعزيز توطينهم محليا أو إعادة توطينهم في بلدان أخرى .

٦٤ - وقد حظيت الأوضاع الاقتصادية الحسيرة التي سادت مختلف أنحاء العالم في عام ١٩٧٤ والآثار المحتملة لهذه الأوضاع على حالة اللاجئين في بعض البلدان ، باهتمام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الكبير بغية تحاشي تعريض اللاجئين ، الذين غالبا ما يكونون أول من يتأثر بنقص فرص العمالة ، لمصاعب اداعي لها .

٦٥ - وبالرغم من الطلب الكبير على موارد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل تلبية متطلبات العمليات الانسانية الخاصة (انظر الفصل الثالث أدناه) وضع البرنامج العادي للمفوضية لعام ١٩٧٤ موضع التنفيذ ، بكلية تقريبا ، وكانت اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي قد أقرت لهذا البرنامج مبلغا جديدا مستهدفا قدره ١١ ٨٠٨ ٠٠٠ دولار . وقد استفاد من هذا البرنامج في عام ١٩٧٤ زهاء ٦٥٩ ٣٢٢ لاجئا ، التزمت المفوضية بتخصيص مبلغ ٢٨ ٢٨٥ ١١ دولار لمساعدتهم . وقد استخدم جزء كبير من هذه الأموال ، مرة أخرى ، لمساعدة اللاجئين في افريقيا ، الذين يشكلون الغالبية العظمى من اللاجئين الذين هم موضع اهتمام المفوضية . نجد فيما يلي عرضا لهذه المساعدة . كما يمكن الوقوف على البيانات المالية والاحصائية المتعلقة ببرنامج المساعدة المادية في المرفق الثاني أدناه .

٦٦ - لقد بذلت كافة الجهود الممكنة في عام ١٩٧٤ ، مثلما حدث في الماضي ، لمساعدة

اللاجئين على أن يختاروا بمحض إرادتهم أحد الحلول الرئيسية المتاحة لهم ، وهي العودة الاختيارية الى الوطن ، واعادة التوطين عن طريق الهجرة ، والتوطين المحلي . وكما سيتضح من الأجزاء التالية ، كانت العودة الاختيارية الى الوطن الوسيلة التي اختارها في الدرجة الأولى الأشخاص العائدون الى بلدان منشأهم في افريقيا . كذلك كان التوطين المحلي ، الذي امتص الجزء الرئيسي من أرصدة البرنامج ، الوسيلة التي اختارها اللاجئون في افريقيا بصفة أساسية . أما اعادة التوطين عن طريق الهجرة فكانت الحل الذي اختاره في الدرجة الأولى اللاجئون المقيمون في أوروبا وأمريكا اللاتينية . وقد استفاد زهاء ٨١٠ لاجئاً من المساعدة المخصصة للعودة الاختيارية الى الوطن ، واستفاد ١٩٠ ٢٧١ لاجئاً من المساعدة المخصصة للتوطين المحلي في حين استفاد ١٩ ٧٣٣ لاجئاً من المساعدة من أجل اعادة توطينهم في بلدان أخرى . وترد في الجدول ١٢ (أنظر المرفق الثاني أدناه) تفاصيل المبالغ المعقودة لمختلف أنواع المساعدة هذه .

٦٧ - وبذل المزيد من الجهود في عام ١٩٧٤ بشأن توفير المساعدة في ميداني المشورة والتعليم . وكان لأشكال المعونة هذه أهمية خاصة في افريقيا ، كما يرد وصفها بمزيد من التفصيل في الجزء التالي . بلغ مجموع المبالغ المعقودة لمشاريع اسداء المشورة . . . ١٦٥ دولار في برنامج عام ١٩٧٤ . أما المساعدة المخصصة للتعليم على المستوى الابتدائي فقد تمت تغطيتها ، كما حدث في السنوات السابقة ، عن طريق مشاريع التوطين المحلي الواردة في البرنامج السنوي : ولقد قدمت من حساب تعليم اللاجئين منح للمساعدة في ميدان التعليم على مستوى ما بعد المرحلة الابتدائية بلغت في مجموعها . . . ٩٦٨ دولار .

٦٨ - وأقرت اللجنة التنفيذية ، في دورتها الخامسة والعشرين ، مبدئاً مالياً بمقدار . . . ٦٥٦ ١٢ دولار لبرنامج المساعدة السنوي الخاص بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام ١٩٧٥ . وكما هو مبين في الجدول ٤ ، خصصت الاعتمادات الرئيسية لأمريكا اللاتينية ، وجمهورية تنزانيا المتحدة لاعادة اللاجئين من انغولا ، وغينيا - بيساو وموزامبيق الى أوطانهم .

باء - مساعدة اللاجئين في افريقيا

١ - التطورات العامة

(أ) ملاحظات تمهيدية

٦٩ - لم يحدث الا تغير طفيف في العدد الاجمالي للاجئين في افريقيا ، الذي قدر بمليون لاجئ تقريباً في نهاية عام ١٩٧٤ ، من بينهم زهاء . . . ٦٥٠ لاجئ من الأقاليم التي كانت في السابق واقعة تحت الادارة البرتغالية . والبلدان الرئيسية التي منحت حق اللجوء الى مجموعات كبيرة من اللاجئين ، هي زائير (. . . ٥٠٠ لاجئ بوجه التقريب) ، جمهورية تنزانيا المتحدة (أكثر من ١٩٣ . . . لاجئ) ، أوغندا (أكثر من ١١٠ . . . لاجئ) ، السنغال (أكثر من ٨٦ . . . لاجئ) ، السودان (٥٤ . . . لاجئ بوجه التقريب) ، بوروندي (٤٩ . . . لاجئ تقريباً) وزامبيا (أكثر من ٤٠ . . . لاجئ) .

٧٠ - واشتملت التطورات الرئيسية في عام ١٩٧٤ على الحاجة الى زيادة المساعدة للاجئين

من بوروندي ، الذين نقل عدد كبير منهم الى مستوطنات ريفية خلال العام . تنطبق هذه الحالة ، بصورة رئيسية ، على جمهورية تنزانيا المتحدة ، حيث نما عدد السكان الذين توطنوا في مستوطناتي أوليا نكولو وكاتومبا ، اللتين افتتحتا عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ على التوالي ، نموا كبيرا نتیجـة لعمليات نقل اللاجئين ووصول وافدين جدد .

٧١ - ومن السمات الأخرى التي اتسمت بها نشاطات ذلك العام استمرار تقديم المساعدة للاجئين القادمين من الأقاليم المستعمرة . وقد ترتبت ، بالضرورة ، على التطورات التي حدثت في عام ١٩٧٤ فيما يتعلق بتحرير الأقاليم الواقعة تحت الإدارة البرتغالية آثار هامة في هذا الصدد . وتجدر الإشارة هنا الى أن المساعدة التي قدمتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الى اللاجئين من هذه الأقاليم ، الذين يشكلون أكبر نسبة من العدد الاجمالي للاجئين في افريقيا ، كانت تتألف حتى الآن من تيسير توطيئهم محليا داخل بلدان اللجوء ، وذلك بالتعاون مع حكومات تلك البلدان . ونظرا الى احتمال ظهور رغبة واسعة النطاق بين هؤلاء اللاجئين في العودة الى أوطانهم ، فقد اقتضت هذه المساعدة في عام ١٩٧٤ على تدابير قصيرة الأجل ترمي الى تلبية الاحتياجات الفورية لاسيما فيما يتعلق بالصحة والتعليم ، بينما وضعت الخطط لصياغة برامج الاعادة الى الوطن واعادة التوطين .

٧٢ - وثمة تطور آخر ، من المرجح أن يكون له أثر على نشاطات المساعدة التي تضطلع به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٧٥ ، هو تدفق اللاجئين الاثيوبيين الى داخل السودان في الآونة الأخيرة . وقد تم الاضطلاع بعملية اغاثة عاجلة عن طريق اعتماد مالي من صندوق الطوارئ التابع للمفوض السامي لتلبية الاحتياجات الفورية لهؤلاء اللاجئين ريثما يمكن صياغة خطط أكثر ملاءمة توفر حلولا أطول أجلا .

٧٣ - وكما هو مبين في الجدول ٢ ، تمثل الالتزامات المعقودة للمساعدة في افريقيا اكبر نصيب من الأموال الملتزم بها في برنامج ١٩٧٤ ، وهو اتجاه مماثل لاتجاه السنوات السابقة . وتشتمل الالتزامات المعقودة من الأرصدة الاستثنائية الخاصة على اعتماد مالي بمقدار ٩٠ . ٠٠٠ دولار من أرصدة وقرها لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين صندوق الأمم المتحدة الاستثمارات في افريقيا الجنوبية . وقد يسر هذا الاعتماد تقديم المساعدة لأكثر من ٦٠٠ لاجئي من افريقيا الجنوبية ، واتخذت هذه المساعدة ، بصورة رئيسية ، شكل بدلات معيشة ، ورعاية طبية ، ومساعدة على الاستقرار ومساعدة تعليمية . وقد انفق الجزء الأكبر من هذه الأرصدة بإدارة هيئات خيرية بمقتضى اتفاقات معقودة بينها وبين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .

(ب) العودة الاختيارية الى الوطن

٧٤ - كان عدد اللاجئين في افريقيا المحتاجين الى مساعدة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عودتهم الاختيارية الى الوطن أكثر تواضعا في عام ١٩٧٤ ، بعد عملية اعادة التوطين الواسعة النطاق للاجئين السودانيين التي جرت عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ بمقتضى برنامج الأمم المتحدة للاغاثة الفورية في الجنوب السوداني . وجدير بالذكر أن هذا البرنامج ، الذي نسقته

المفوضية ، قد يسر عودة زهاء ١٤٠٠٠ لاجئي الى السودان وزهاء ٥٠٠٠ شخص سوداني من النازحين داخل السودان الى أماكن اقامتهم الأصلية . وقد تلقى زهاء ٧٤٩ لاجئا في افريقيا ، من بينهم لاجئون عائدون الى غينيا - بيساو وموزامبيق ، مساعدة في عودتهم الاختيارية الى أوطانهم في عام ١٩٧٤ ، تمثلت ، بصورة رئيسية ، بتزويدهم بتسهيلات النقل اللازمة . وقد بلغ مجموع الالتزامات المعقودة لهذا الغرض في البرنامج ١٤٧١٧ دولارا .

(ج) اعادة التوطين

٧٥ - مالت المشاكل التي أشير اليها في تقرير العام الماضي (١٤) فيما يتعلق بفرض الهجرة المقيّدة المتاحة للاجئين في افريقيا ، الى الاستمرار في عام ١٩٧٤ . ورغم الجهود المضاعفة التي بذلتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، بالتعاون مع مكتب منظمة الوحدة الافريقية المعني بتوظيف اللاجئين الافريقيين وتعليمهم ، لم يتم توطين سوى عدد ضئيل نسبيا من اللاجئين الافريقيين عن طريق الهجرة داخل افريقيا .

(د) التوطين المحلي

٧٦ - أربى مجموع الالتزامات المالية المعقودة للتوطين المحلي ، على ٩٤٠٠٠ دولار في عام ١٩٧٤ ، كما يتضح ذلك من الجدول ٢ . ويشمل هذا المبلغ عددا من المشاريع المتنوعة يتعلق معظمها بالتوطين في الأرض ، وتوفير المشورة والتعليم الابتدائي . وقد قيدت المنح المقدمة من حساب تعليم اللاجئين للمساعدة التعليمية الخاصة بالمرحلة ما بعد الابتدائية في حساب الأرصدة الاستثنائية الخاصة ، التي يرد بيان تفصيلي عنها في الجدول ٣ .

٧٧ - وبلغ مجموع عدد المستفيدين من مساعدة التوطين المحلي في افريقيا بموجب البرنامج السنوي زهاء ٢٦٣٠٠٠ شخص في عام ١٩٧٤ كما هو مبين في الجدول ١ . ويمثل هذا العدد زيادة قدرها ٣٠ في المائة بالمقارنة مع السنة السابقة ، وتعزى هذه الزيادة الى الحاجة الى زيادة المساعدة للاجئين من بوروندي .

٧٨ - وقدّمت الحكومات والهيئات الخيرية ، شأنها في السنوات السابقة ، دعما ماليا لا يقدر في مجال المساعدات المتكاملة ، وغالبا ما قامت هذه الحكومات والهيئات بمهام الوكلاء التنفيذيين للمشاريع التي تمولها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . ونجد في الجدول ٢ تقديرا لهذه الاعانات الداعمة .

(١) التوطين الريفي

٧٩ - لا يزال استقرار اللاجئين في المستوطنات الريفية يمثل أكثر الحلول مدعاة الى الارتياح

(١٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ١٢

(A/9612 and Corr.1) الفقرتان ٤٨ و ٤٩ .

بالنسبة لعدد كبير من اللاجئين في افريقيا . وكان هذا الحل ، في عام ١٩٧٤ ، ذا أهمية خاصة بوصفه شكلا رئيسيا من أشكال مساعدة اللاجئين من بوروندي المقيمين في جمهورية تنزانيا المتحدة . وقد تضمنت أشكال العون المحددة التي شملتها هذه المساعدة توزيع قطع من الأراضي الزراعية على اللاجئين ، وتزويدهم بالأدوات اللازمة ، وبالبذور والأسمدة ، والخبرة والارشاد الزراعيين خلال مرحلة الاستقرار الأولية ، ومساعدتهم في بناء الطرق والمدارس ومرافق التخزين . والمراكز الطبية وغيرها من المبانى الأساسية ، وفي توفير امدادات كافية من المياه . وقد شجعت مرة أخرى النشاطات التعاونية المتنوعة ، فنظمت بضعة حملات لمكافحة الأمية بين البالغين وعدد من مشاريع المساعدة الذاتية .

٨٠ - رغم التأخير في انجاز بعض مشاريع البناء ، كان التقدم في المستوطنات الريفية بوجه عام يدعو الى الارتياح . فقد حققت عدة مستوطنات الاكتفاء الذاتي الكلي خلال عام ١٩٧٤ ، مما مكن الحكومات المختصة من الاضطلاع بالمسؤولية المالية والادارية الكاملة عن عملها .

(٢) اسداء المشورة

٨١ - أشارت التقارير السابقة الى أهمية اسداء المشورة بوصفها وسيلة فعالة من وسائل ارشاد اللاجئين . وينطبق هذا الحال بوجه خاص على افريقيا ، حيث ازداد عدد اللاجئين الذين يعيشون حياة فردية في المناطق الحضرية كما ازدادت المشاكل العسيرة التي تواجههم . وكثيرون من هؤلاء اللاجئين لا يصلحون للاستيطان في الأرض ، ولكن تعوزهم الحلول البديلة المتمثلة بالعمالة المحدودة أو احتمالات الحصول على التعليم أو الفرص المقيدة الخاصة باعادة التوطن في بلد ثالث . وقد تسببت هذه المصاعب ، مقرونة مع ارتفاع تكاليف المعيشة ، في محن أصيب بها هؤلاء اللاجئين الذين يعتمد كثيرون منهم على معونة تكميلية لمواجهة احتياجاتهم الفورية .

٨٢ - واستمرت الجهود الرامية الى تحسين خدمات المشورة المتاحة للاجئين . وقد أفضت الدراسات التي أجراها المستشار الاجتماعي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في افريقيا ، في أعقاب زيارات قام بها لعدد من العواصم الافريقية ، الى تقوية جهاز الموظفين المؤهلين والى اقتراح تعديلات ترمي الى زيادة فعالية خدمات المشورة القائمة في اثيوبيا ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، وكينيا ، وليسوتو وبلدان مختلفة في افريقيا الغربية . وأنشئت خدمات جديدة في بوروندي والسودان في عام ١٩٧٤ ، تديرها بصفة مبدئية المكاتب الفرعية التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ريثما يتيسر تأمين مشاركة أوسع من جانب الهيئات الخيرية على الأرض . كما يجرى اعداد خطط لانشاء خدمات مشورة مناسبة في بوتسوانا وغانا .

(٣) التعليم والتدريب

٨٣ - استنادا الى مشورة تقنية من اليونسكو ، استهدفت المساعدة في مجال التعليم والتدريب من جديد ، ضمان استفادة اللاجئين من مرافق التعليم الابتدائي وما بعد الابتدائي الى حد يتكافأ مع المرافق المتاحة لرعايا بلدان لجوئهم . وقد شملت المساعدة المقدمة في مجال التعليم الابتدائي ، التي يجرى تمويلها بموجب البرنامج السنوى ، في الدرجة الاولى ، المساعدة في بناء

وصيانة المدارس الابتدائية في المستوطنات الريفية وفي مواجهة التكاليف المبدئية لسير أعمال هذه المدارس يرثما تتولى الحكومات المختصة هذه المسؤولية . وقد نفذت مشاريع من هذا النوع في عدة مستوطنات لمواجهة احتياجات الوافدين الجدد في عام ١٩٧٤ . وتلقى الأطفال اللاجئين الذين يعيشون خارج المستوطنات ، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في المدن ، مساعدات ، لـــــــدى الاقتضاء ، تمكنهم من الانتظام في المدارس المحلية .

٨٤ - وقد تم تمويل مساعدات التعليم فيما بعد المرحلة الابتدائية في افريقيا عن طريق منح من حساب التعليم الخاص بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بلغت في مجموعها ٨٢٥ .٠٠٠ دولار ، تم انفاق معظمها بإشراف هيئات خيرية . ويمثل هذا المبلغ زيادة بنسبة ١٥ في المائة تقريبا عما كان عليه مع السنة الماضية ؛ وقد شمل في الدرجة الاولى منحاً قدمت لبعض أفراد من اللاجئين في مختلف البلدان لتمكينهم من الدراسة في المدارس الثانوية والمدارس المهنية . وكان عدد المنح الدراسية الجامعية التي قدمت عام ١٩٧٤ أكبر الى حد ما من عددها في عام ١٩٧٣ ، وذلك في المجالات الدراسية التي من المرجح أن تؤدي الى توفير فرص للعمالة . كما شملت المساعدة المقدمة من حساب التعليم منحة قدمت لبناء مؤسسات تعليمية قومية وتزويد ها بالمعدات اللازمة ، وذلك على أساس قبول اللاجئين فيها كطلاب . هذا ما جرى ، على سبيل المثال ، بالنسبة لمدرسة في بوجومبورا يدرس فيها طلاب من رواندا ، وكذلك بالنسبة لمعهد القرش الصناعي في السودان ، الذي يوفر تدريباً متخصصاً لعدد من اللاجئين الاثيوبيين .

٨٥ - تمثل المساعدة المقدمة لتعزيز التعليم على كافة المستويات عنصراً هاماً من المساعدات التي تقدمها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الى اللاجئين من الأقاليم المستعمرة . ولتحقيق هذا الغرض ، أقامت المفوضية صلات وثيقة مع منظمة الوحدة الافريقية ومع حركات التحرير القومي . وقد تم مرة أخرى منح دراسية لبعض أفراد من اللاجئين لمتابعة دراستهم فيما بعد المرحلة الابتدائية وذلك على أساس الاتفاق الذي عقده المفوضية في عام ١٩٧٠ مع برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي ، الذي ازداد التعاون معه قوة .

(هـ) الاغاثة الفورية

٨٦ - قدمت في عام ١٩٧٤ اغاثة فورية لتلبية الاحتياجات الملحة للاجئين في اثيوبيا وموزامبيق ، وأيضاً لعدد من النامبيين في زامبيا ، من اعتمادات من صندوق الطوارئ التابع للمفوض السامي بلغت في مجموعها قرابة ٢٨٠ .٠٠٠ دولار . كما قدم برنامج الأغذية العالمي دعماً قيمياً في شكل حصص اعاشة وزعت على اللاجئين الجدد .

٢ - التطورات الرئيسية في مختلف البلدان

(أ) بوروندي

٨٧ - أدت عودة عدة مئات من اللاجئين الى رواندا بمحض اختيارهم الى انخفاض العدد الاجمالي للاجئين في بوروندي خلال عام ١٩٧٤ من ٤٩ .٠٠٠ لاجيء الى ٤٨ .٥٠٠ لاجيء ،

جميعهم من أصل رواندي . ومن بين هذا العدد ، يوجد ٥٠٠ لا جي يعيشون في بوروندي منذ عام ١٩٦٤ وهم يعيلون أنفسهم الى حد كبير .

٨٨ - قدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٧٤ ، مزيدا من العون بشأن تيسير التوطين المحلي لعدد من مجموعة اللاجئين الذين كانوا قد وصلوا من رواندا في الجـزء الأخير من عام ١٩٧٣ . وقد نقل عدد كبير منهم الى المستوطنات الريفية القائمة في موغيرا ومورامبا وبوكيمبا ، وقد تمت لهم المعونة اللازمة كيما يعيلون أنفسهم .

٨٩ - واستفاد عدد آخر من اللاجئين المعوزين ، خاصة منهم المسنين والمعوقين ، من مختلف أشكال المعونة التي قدمت لهم بمقتضى مشروع متعدد المقاصد تقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتمويله . وقد شمل هذا المشروع تقديم بدلات اعاشة للمعوزين الذين هم في حاجة فورية اليها ، ومساعدات بأشكال مختلفة لتأمين التوطين المحلي ، فضلا عن المساعدات الرامية الى جمع شمل الأسرة أو تأمين عودتها الى الوطن ، حسب الاقتضاء . وقد لعبت هيئة اسداء المشورة الى اللاجئين المنشأة حديثا ، والتي بدأت عملها في عام ١٩٧٤ ، دورا هاما في هذا الصدد .

٩٠ - واشتملت المساعدة التعليمية التي قدمت لها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٧٤ الى اللاجئين في بوروندي على معونة لدفع مرتبات معلمي المدارس الابتدائية في مستوطنة مورامبا . أما على مستوى ما بعد المرحلة الابتدائية فقد قدمت المساعدة ، بمقتضى اتفاق مـمع هيئة الخدمة الجامعية العالمية ، الى ٦٠٠ طالب بالمدارس الثانوية و ٢٠ طالب جامعي فـي بوجومبورا . وقد تمت كذلك معونة لمواجهة تكاليف تشغيل مدرسة ثانوية في بوجومبورا ، يدرس فيها الأولاد اللاجئين .

٩١ - وبلغ مجموع الالتزامات المعقودة بموجب برنامج عام ١٩٧٤ المخصصة لمساعدة اللاجئين في بوروندي قرابة ٧٩٠٠٠ دولار ، رصد زهاء ٥٥٠٠ دولار منها للمساعدة المتعددة المقاصد و ٢٢٠٠٠ دولار لمشاريع التوطين المحلي واسداء المشورة . وبلغ مجموع المنح المقدمة من حساب التعليم للمساعدة التعليمية في المرحلة بعد الابتدائية ٢٢٥ ٤٦ دولار .

(ب) اثيوبيا

٩٢ - ارتفع عدد اللاجئين في اثيوبيا ، الذى كان يقدر بما يزيد قليلا عن ٥٠٠ لا جي فـي عام ١٩٧٣ ، الى ٦٠٠ لا جي تقريبا ، خلال عام ١٩٧٤ . ويعزى ذلك ، في الدرجة الأولى ، الى تدفق زهاء ١٠٠ لا جي جديد من المناطق الشمالية بالسودان الى غندوار ، مما أدى الى ارتفاع مجموع عدد هؤلاء اللاجئين الى ٦٠٠ لا جي تقريبا . ويتألف العدد الباقي من لاجئين ينحدرون من أصول مختلفة ، يعيش معظمهم في أديس أبابا وحولها .

٩٣ - وقد قدمت مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين مساعدة اغاثة الى اللاجئين السودانيين في شكل أغذية وامدادات طبية ، بينما عطلت السلطات الاثيوبية على اعداد خطط لحلول أكثر قابلية للدوام . وبعد النظر بعناية في مختلف البدائل الممكنة ، تقرر انشاء مستوطنة ريفية متوغلـة داخل ولاية بيغيمدير وسيمين . وعلى حين كانت الترتيبات النهائية جارية ، استمرت مفوضية

الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في تقديم المساعدة اللازمة لمواجهة مختلف التكاليف الفورية بما فيها تكاليف مؤن الاغاثة اللازمة لتلبية احتياجات اللاجئين الملحة .

٩٤ - وظلت مشكلة اللاجئين الفرديين في أديس أبابا مصدر قلق في عام ١٩٧٤ . فمن الجدير بالذكر أنه يسمح للاجئين في اثيوبيا بالحمل بشروط العمالة ذاتها المطبقة على المواطنين الاثيوبيين بيد أن نقص فرص العمالة أو افتقار اللاجئين الى المهارات اللازمة ، ببعض التأخيرات الادارية ، قد ضاعف من خطورة الحالة . وقد أثرت هذه التأخيرات الادارية أيضا على سير عمل مكتب اللاجئين الحكومي ، الذي أنشئ في عام ١٩٧٣ والذي يتولى مسؤولية تنسيق المسائل الخاصة باللاجئين على المستوى الاداري . أما هيئة اسداء المشورة للاجئين المنشأة عام ١٩٧١ بالاشتراك مع المجلس الكنسي العالمي والصندوق الدولي للتبادل الجامعي ، فقد واصلت جهودها لمساعدة اللاجئين في ايجاد حلول دائمة عن طريق التعليم والتدريب المناسبين ، أو عن طريق ممارسة بعض الحرف والمهن ، بدلا من مواصلة المعونة التكميلية . وقد قدمت مساعدة تعليمية على مستوى ما بعد المرحلة الابتدائية الى ٨٩ لاجئا في عام ١٩٧٤ .

٩٥ - وبلغ مجموع الالتزامات المعقودة بموجب برنامج ١٩٧٤ زهاء ٥١٠٠٠ دولار ، خصص أكثر من ٢٨٥٠٠ دولار منها لمساعدة التوطين المحلي و ١٩٠٠٠ دولار لمشاريع المعونة التكميلية . فضلا عن ذلك فقد رصد مبلغ ١٧٥٠٠٠ دولار من صندوق الطوارئ التابع للمفوض السامي للمساعدة على اغاثة اللاجئين السودانيين في غندوار . بلغت الالتزامات المعقودة من الأرصدة الاستثنائية الخاصة أكثر من ٨٠٠٠٠ دولار في شكل منح من حساب التعليم .

(ج) كينيا

٩٦ - يتألف اللاجئون في كينيا ، الذين قدر عددهم ب ١٤٠ ٢ لاجئا في نهاية عام ١٩٧٤ مقابل ٢٤٠٠ في بداية العام ، من مجموعات صغيرة من اللاجئين الفرديين من مختلف البلدان يعيشون بصورة رئيسية في المدن . وقد اشتملت التحركات التي جرت خلال العام على عودة ٥٠٠ لاجئي سوداني الى وطنهم ، ووصول لاجئين جدد من بوروندي ورواندا .

٩٧ - وكما حدث في السنوات السابقة ، تولت هيئة الخدمات المشتركة للاجئين التابعة لكينيا الاشراف على انفاق المساعدة المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ؛ وقد التمسست هذه الهيئة عرض ارشادها ومساعدتها على نحو خاص في مجال اعادة التوطين والاعادة الى الوطن . وبالنسبة للاجئين الذين يرغبون في الاندماج محليا ، عرضت هذه الهيئة مساعدتها في ايجاد عمالة مناسبة لهم وفتح أبواب التعليم أمامهم وتسهيل تعلمهم اللغة الانجليزية ، واتخاذ مختلف التدابير لمساعدة اللاجئين على اعادة أنفسهم ، في بعض الحالات عن طريق ممارسة بعض الأعمال التجارية الصغيرة .

٩٨ - وبلغ مجموع الالتزامات المعقودة المخصصة للمساعدات في كينيا بموجب برنامج ١٩٧٤ ٧٥٠٠٠ دولار ، رصد مبلغ ٢٦٠٠٠ دولار منها للمساعدة في اعادة توطين اللاجئين و ٣٢٠٠٠ دولار للتوطين المحلي . وأتيحت ، بالاضافة الى ذلك ، منح مبلغ يربو على

٧٦ .٠٠٠ دولار ، من حساب التعليم مما مكن ١٠١ لاجئا من مواصلة تعليمهم فيما بعد المرحلة الابتدائية ، وفقا للدراسة التي أجرتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٧٣ ، حول احتياجات اللاجئين .

(د) رواندا

٩٩ - انخفض عدد اللاجئين في رواندا في ٣١ كانون الاول / ديسمبر عام ١٩٧٤ الى ٦ .٠٠٠ لاجيء تقريبا ، معظمهم من بوروندي ، وذلك على اثر مغادرة ٢ .٠٠٠ لاجيء بوروندي بمحض ارادتهم ، الى جمهورية تنزانيا المتحدة وزائير بصفة خاصة . ويعيش نصف هؤلاء اللاجئين تقريبا في مستوطنة موتارا الريفية ، بينما يعيش زهاء ٥٠٠ .١ منهم في منطقة بوجيسيرا الشرقية ، و ١ .٠٠٠ في كيغالي أو حولها (من بينهم ٢٥٠ طالب لاجيء) ، والبقية مبعثرون في مختلف أنحاء البلد .

١٠٠ - وكانت المساعدة المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين موجهة في الدرجة الأولى الى انماء مستوطنة موتارا ، وهو مشروع تنفذه الرابطة الدولية للانماء الريفي فيما وراء البحار بتبرعات داعمة من الحكومة ومن عدد من الهيئات الخيرية . وقد تم في نهاية العام ، استقرار ٢٥٠٠ لاجيء في موتارا في قطع من الأرض منحت لكل منهم ، مع تزويدهم بالادوات اللازمة والبذور واستخدم مستوصف مؤقت خلال العام بينما كان يجري بناء مركز طبي دائم مع مستوصف ووحدة للولادة . وقد بنيت مدرستان ابتدائيتان ، توفران التعليم لـ ٢٨٠ تلميذا من اللاجئين اعتبارا من ايلول / سبتمبر ١٩٧٤ . وكان من المقرر أن يكتمل بناء ثاني هاتين المدرستين في أوائل عام ١٩٧٥ . كما تم بناء جسر ، وطرق وسوق . وقد أوقف توزيع حصص الاغذية في نهاية عام ١٩٧٤ ، عندما كانت مشكلة امدادات المياه للمستوطنة المشكلة المعلقة الرئيسية . وكانت تجرى آنذاك دراسة التدابير اللازمة لتحسين الحالة .

١٠١ - واستخدم مبلغ ٥٣٧ .٠٠٠ دولار من مجموع الالتزامات المعقودة المخصصة للمساعدة في رواندا في عام ١٩٧٤ ، والتي تزيد على ٥٧٥ .٠٠٠ دولار ، للمساعدة في التوطين المحلي ، أنفق معظمها في تعزيز مستوطنة موتارا . فضلا عن ذلك ، استخدم ما يقرب من ٢٣ .٠٠٠ دولار لتوفير مختلف أشكال المساعدة لـ ٦٧١ لاجئا فرديا في حاجة الى معونة سواء فيما يتعلق بجمع شمل الأسرة ، أو الاستيطان في الخارج ، أو لمواجهة نفقات الاستقرار أو الاغذية ، بما في ذلك الرعاية الطبية . وقد التزم بعقد مبلغ ١٣ .٠٠٠ دولار لتغطية نفقات تعيين رئيس مؤقت للمشروع لضمان التنفيذ الفعال لمشروع مستوطنة موتارا . وبلغ مجموع المنح التي قدمت من حساب التعليم قرابة ٩٧ .٠٠٠ دولار للعلماء والدراسيين ١٩٧٣ / ١٩٧٤ و ١٩٧٤ / ١٩٧٥ ، استفاد منها ٢٢ طالبا لاجئا في المستوى الجامعي و ٣١٨ طالبا لاجئا في المستوى الثانوي .

(هـ) السنغال

١٠٢ - ارتفع عدد اللاجئين في السنغال ، القادمين بصورة رئيسية من غينيا - بيساو ، بدفعة جديدة ، في أوائل عام ١٩٧٤ من زهاء ٨٤ .٠٠٠ الى ٨٦ .٥٠٠ لاجيء ، يعيش معظمهم في قرى منطقة كازامانس .

١٠٣ - ولقد أعيد النظر في غضون هذه السنة في نشاطات المساعدة التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في السنغال ، والتي كانت تستهدف حتى الآن تيسير التوطن المحلي للاجئين ، وذلك نظرا لاحتمالات حدوث حركة عودة واسعة النطاق الى الوطن في أعقاب استقلال جمهورية غينيا - بيساو في أيلول / سبتمبر ١٩٧٤ . ونظرا الى الحالة الجديدة ، فقد قصرت مشاريع المفوضية التي كان يجري تنفيذها بالفعل من أجل تحسين المقومات الهيكلية ، لاسيما في منطقة كازامانس ، على صيانة المرافق القائمة ، بما في ذلك الخدمات الصحية المتنقلة ، وعلى اكمال أعمال البناء الصغيرة والمساعدة في حقل التعليم الابتدائي ، خاصة عن طريق المساعدة في رفع مرتبات المدرسين . ويرد في الفصل الثالث أدناه وصف للترتيبات التي اتخذت في هذه الأثناء لتنفيذ برنامج لاعادة اللاجئين من غينيا - بيساو الى وطنهم .

١٠٤ - وفي المناطق الحضرية ، أدى انتشار البطالة على نطاق واسع وارتفاع الأسعار الى مضاعفة المشاكل التي كانت تواجه بالفعل اللاجئين الفرديين ، الذين اتجهوا بأعداد متزايدة الى الخدمات الاجتماعية في داكار وزيفوينشور طلبا للمساعدة . وقد قدمت معونة تكميلية لعدد من هؤلاء اللاجئين وقد تمت في بعض الحالات مساعدة لتيسير نقلهم الى المناطق الريفية . وكما حدث في السنوات الماضية ، تعاونت اللجنة القومية لاعانة اللاجئين تعاوننا وثيقا في تنفيذ هذه المشاريع وغيرها من المشاريع التي تمولها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . كما قدمت الهيئات الخيرية دعما ماليا سخيا .

١٠٥ - وبلغ مجموع قيمة الالتزامات المعقودة المخصصة لمساعدة اللاجئين في السنغال في برنامج عام ١٩٧٤ قرابة ٧٧ .٠٠٠ دولار ، رصد ٧٥ .٠٠٠ دولار منها لمشاريع التوطن المحلي ، التي استفاد منها حوالي ٢٠٠ ١٥ لاجي . وبلغت قيمة منح المساعدة المخصصة للتعليم فيما بعد المرحلة الابتدائية قرابة ٣٩ .٠٠٠ دولار ، استفاد منها ٢٤ طالب لاجي . وقد قدمت هذه المنح الدراسية بمقتضى اتفاق مع هيئة الخدمة الجامعية العالمية . وقد افتتحت في زيفوينشور في كانون الثاني / يناير ١٩٧٤ مدرسة تيرانغا ، والتي بنيت عام ١٩٧٣ بأموال قدمت عن طريق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، التي زودتها مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة بالمعدات اللازمة .

(و) السودان

١٠٦ - قدر العدد الاجمالي للاجئين في السودان في نهاية عام ١٩٧٤ ٥٣ ٥٠٠ لاجي ، منهم ٤٩ .٠٠٠ قدموا من اثيوبيا والبقية من زائير . وتعزى الزيادة الملحوظة في العدد الاجمالي لهؤلاء اللاجئين بالمقارنة مع السنة السابقة (٥١ ٠٠٠ لاجي) في الدرجة الأولى الى وصول ٣٠٠٠ لاجي جديد من اثيوبيا .

١٠٧ - وبالتعاون مع حكومة السودان ، وجهت مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين مساعدتها مرة أخرى ، الى التوطن المحلي بصفة رئيسية . وتم في مستوطنة قلع النحل ، حيث يعيـش ٢٤ .٠٠٠ لاجي اثيوبي ، احراز مزيد من التقدم نحو تعزيز المستوطنة رغم التأخيرات التي حصلت خاصة في بناء المدارس الابتدائية ، والناجمة بصورة رئيسية عن النقص في المواد والمقاولين

المؤهلين . وقد جرى تحسين طرق المستوطنة وشراء مركبات وآلات زراعية اضافية . وساعد توفير المواد الطبية الاضافية في تحسين الحالة الصحية . وقد تأثر محصول الذرة بالأ مطار الفزيرة والفيضانات الشديدة التي أثرت أيضا في الثروة الحيوانية . ومع ذلك ، كانت المحاصيل كافية لسد احتياجات اللاجئين ، الا أنه كان لابد من حصول تأخير في شراء مواشي جديدة . وصنع اقتراب نهاية عام ١٩٧٤ ، تمت الاستعدادات لاجراء مسح لتحديد احتياجات المستوطنة فيما يتعلق بالتعليم فيما بعد المرحلة الابتدائية .

١٠٨ - وظهرت نتائج مشجعة اثر تجارب حفر الآبار التي تمت في أعقاب المسح الجيوهيدروولوجي الذي جرى تمهيدا لانشاء مستوطنة جديدة في الشوك ، من المخطط أن تستوعب ٢٢٠٠٠ لاجي اثيوبي غير مستقرين ، يعيشون حاليا في منطقة طوكر / بورسودان أو في مناطق تقع جنوب الموقع المقترح ، كذلك أسفر المسح الزراعي الاقتصادي الذي جرى من أجل تحديد مدى ملائمة هذه المنطقة لتربية الحيوانات الداجنة وللزراعة عن نتائج مبشرة ، وتبدو احتمالات انشاء هذه المستوطنة الجديدة مشجعة .

١٠٩ - وقد بلغ اللاجئين القادمون من زائير في مستوطنة الرجاف مرحلة الاكتفاء الذاتي خلال عام ١٩٧٤ . وتشكل مبيعات الفحم وصيد الأسماك مصدرهم الرئيسي من الدخل النقدي .

١١٠ - وتلبية للاحتياجات الناجمة عن تزايد عدد اللاجئين في الخرطوم ، أنشئت قرب نهاية عام ١٩٧٤ هيئة استشارية لشؤون اللاجئين وذلك بأموال مقدمة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . والفرص من انشاء هذه الهيئة هو اسداء النصح والمساعدة الى هؤلاء اللاجئين للتغلب على مصاعبهم الأولية ، ولايجاد وسائل دائمة تكفل لهم اعادة أنفسهم .

١١١ - وبلغ مجموع الالتزامات المعقودة لمساعدة اللاجئين في السودان بموجب البرنامج قرابة ٦٤٠٠٠ دولار خصص منها مبلغ ٣٠٠٠٠ دولار للتوطين المحلي . وبلغت قيمة الالتزامات المعقودة المخصصة لمشاريع المعونة التكميلية قرابة ٣٠٠٠٠ دولار . كما بلغت قيمة المنح المقدمة من حساب التعليم من أجل التعليم فيما بعد المرحلة الابتدائية ٣٤٠٠٠ دولار ، تتضمن عددًا من المنح الدراسية التي تمكن اللاجئين الذين يعيشون في قلع النحل من الحصول على التعليم المهني اللازم في معهد القرش الصناعي . وقد تخرج تسعة لاجئون من هذا المعهد عام ١٩٧٤ وعثروا على وظائف مناسبة .

(ز) أوغندا

١١٢ - اثر مغادرة ٦٠٠٠ لاجي سوداني ، عاد والى وطنهم في غضون هذه السنة ، قدر العدد الاجمالي للاجئين في اوغندا في نهاية عام ١٩٧٤ ب ١١٢٥٠٠ لاجي ، منهم ٧٨٠٠٠ من رواندا ، و ٣٤٤٠٠ من زائير وعدد ضئيل من اللاجئين الذين ينحدرون من أصول اخرى مختلفة بعضهم من الجنوب الأفريقي .

١١٣ - ويعيش أكثر من ٤٠٠٠ لاجي من مجموع عدد اللاجئين في أوغندا في ثمان مستوطنات ريفية . وبالتعاون الوثيق مع حكومة أوغندا ، وجهت مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين

مساعدها لهذه المستوطنات ، مرة أخرى ، بشكل خاص ، نحو تعزيز واستكمال مختلف التحسينات التي اضطلع بها اللاجئون أنفسهم . وتشتمل المشاريع التي تساعدها مفوضية اللاجئين على بناء المباني الادارية والطرق ، وتحسين الخدمات الصحية وحفر الآبار الجوفية . بيد أن عدة مشاريع تأثرت بسبب بعض التأخيرات التي حصلت نتيجة لنقص المواد والمقاولين المناسبين للعمل في الأماكن المنعزلة ، ولكن من الناحية الأخرى ، احرز المزيد من التقدم نحو استكمال مشروع مد مستوطنة ناكيفيل بالمياه ، الذي بدأ العمل فيه عام ١٩٧٣ . وتوسعت كذلك نشاطات التعاونيات وشملت انشاء تعاونيات زراعية جديدة لتيسير بيع المنتجات .

١١٤ - وواجه اللاجئون في المناطق الحضرية مصاعب متزايدة نتيجة لارتفاع تكاليف المعيشة . وقد تعاونت مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين مع الحكومة تعاوناً وثيقاً في اتخاذ التدابير اللازمة لمساعدة هؤلاء اللاجئين . فأمنت وسائل النقل اللازمة لأولئك الذين يرغبون في الانتقال الى المستوطنات ، وزودتهم بالآلات الزراعية والادوات المنزلية والأغذية اللازمة الى أن أصبحوا يعملون أنفسهم .

١١٥ - وأدى تزايد عدد اللاجئين الذين يكملون تعليمهم الابتدائي الى زيادة مطردة في الطلب على المنح الدراسية التي تتيح الحصول على التعليم فيما بعد المرحلة الابتدائية . كذلك ازدادت طلبات الحصول على منح لحضور دورات للتدريب المهني والتجاري ، نتيجة لتزايد الطلب على الموظفين المؤهلين . وقد بلغ مجموع قيمة المنح المقدمة من حساب التعليم في عام ١٩٧٤ أكثر من ٥٥٠٠ دولار ، استفاد منها أكثر من ٢٠٠ لاجئ .

١١٦ - وبلغ مجموع الالتزامات المعقودة في البرنامج لمساعدة اللاجئين في اوغندا أكثر من ٧٣٦٠٠٠ دولار خلال العام ، رصد زهاء ٧٢٥٠٠٠ دولاراً منها لمساعدة مشاريع التوطين المحلي . ويتضمن هذا المبلغ زهاء ٤١٥٠٠٠ دولار خصصت لاجراء تحسينات في المقومات الهيكلية في ست من المستوطنات المنظمة ، واعتماداً بمبلغ ٣٠٠٠٠ دولار من احتياطي البرنامج للتكاليف الاضافية المتعلقة بامدادات المياه لمستوطنة ناكيفيل .

(ح) جمهورية تنزانيا المتحدة

١١٧ - قدر عدد اللاجئين في جمهورية تنزانيا المتحدة في نهاية عام ١٩٧٤ بأكثر من ١٩٣.٠٠٠ لاجيء أى بزيادة ٢٥.٠٠٠ لاجيء بالمقارنة مع عدد هم في نهاية عام ١٩٧٣ ، ويعزى ذلك ، من جهة ، الى دفعة جديدة من اللاجئين الوافدين ، ومن الجهة الثانية ، الى التقديرات المنقحة التي اعدتها حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة . ويشمل العدد الاجمالي قرابة ٩١.٠٠٠ لاجيء من بوروندى ، و ٢٠.٦٠٠ لاجيء من موزامبيق و ٢٧.٤٠٠ لاجيء من رواندا . ويشمل العدد الباقي لاجئين وافدين من زائير ، وأوغندا ، وافريقيا الجنوبية ، وناميبيا وأنغولا .

١١٨ - وارتفع في عام ١٩٧٤ عدد سكان مستوطنتي أوليانكولو وكاتومبا ، اللتين كانتا قد افتتحتا للاجئين البورونديين في عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ ، من ٣٢.٤٠٠ و ٧٥.٠٠٠ لاجيء الى ٤٥.٠٠٠ لاجيء في كل منهما ، الأمر الذى تطلب زيادة المساعدة المقدمة من مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين خلال العام زيادة كبيرة . ويرجع السبب في تقرير هذه الزيادة الى قرار اتخذته حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة باعادة تنظيم القرى في منطقة كيغوما ، التي كان يعيش فيها معظم اللاجئين البورونديين ، وتحويلها الى وحدات تعاونية اطلق عليها اسم " اوجاما " . وقد طبقت هذه السياسة على المواطنين فقط ، ولذا نقل اللاجئين الذين كانوا يعيشون في هذه المنطقة الى المستوطنتين الريفييتين السالفتي الذكر .

١١٩ - وقد شملت المساعدة المقدمة الى اللاجئين في مستوطنة اوليانكولو عام ١٩٧٤ توزيع البذور ، وشتلات الكسافا (المينيهوت) والاسمدة ، فضلا عن اسداء النصح والمعونة في مجال الخبرة الزراعية . وبنيت مدرستان ابتدائيتان ، ومركز صحي ومنازل لايواء الموظفين . كذلك جرى تنفيذ عدة مشاريع بالمساعدة الذاتية ، مثل حفر الآبار ، واصلاح الطرق وبناء سد للاحتفاظ بمياه الأمطار . وتم توسيع نطاق نظام التعاونيات ليشمل انتاج الفحم النباتي ، وطحن الذرة ، واصلاح الدراجات ، وصناعة الاحذية والخياطة وما يماثل ذلك من النشاطات . وقد بلغ مجموع عدد التلاميذ المسجلين في المدارس الثماني العاملة بالفعل في المستوطنة ١٧٠٨ تلميذا ؛ ٣٧ معلما من مجموع معلميها البالغ عددهم ٤١ هم من اللاجئين . وشنت حملة لمكافحة الأمية اجتذبت أكثر من ٢.٠٠٠ شخص من البالغين .

١٢٠ - وفي مستوطنة كاتومبا ، التي استقبلت معظم اللاجئين المحولين من منطقة كيغوما ، قام برنامج الاغذية العالمي بتوزيع المؤن الغذائية والبذور والاسمدة . وتم كذلك توفير المأوى المؤقت والأغذية والأدوية ووسائل النقل الى المستوطنة لمجموعة من اللاجئين وفدوا الى جمهورية تنزانيا المتحدة من زائير ورواندا في اواخر عام ١٩٧٣ . واكتمل بناء اول مدرسة دائمة خلال العام ، كما شيد اللاجئين انفسهم تسع مدارس مؤقتة . وفي نهاية عام ١٩٧٤ ، بلغ عدد التلاميذ المسجلين في هذه المدارس ١١٤٥ تلميذا ؛ ومن مجموع معلميها البالغ عددهم ٢٠ معلما كان ثمة ١١ معلما من اللاجئين . ومن المقرر اتمام بناء مركز صحي دائم ومستوصف في أواخر عام ١٩٧٥ . وقد وزعت حصص الاغذية المقدمة من برنامج الاغذية العالمي في كلتي المستوطنتين على مدار عام ١٩٧٤ . ومن المتوقع ان يصبح معظم اللاجئين قادرين على اعالة انفسهم في المستقبل القريب .

١٢١ - واشتملت المساعدة المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الى المستوطنات الريفية في كيغوا ، المنشأة عام ١٩٧٣ للاجئين الاوغنديين ، على معونة من اجل بناء شبكة للمياه عن طريق الضخ ، وبناء طرق ومرافق مؤقتة للتخزين . وقد تم توزيع حصص الاغذية التي قدمها برنامج الاغذية العالمي ، بينما قام اللاجئون بزراعة المحاصيل من الذرة والكسافا (المنيهوت) والسهم والبطاطس والفول السوداني .

١٢٢ - وقد مت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مزيدا من المساعدات عام ١٩٧٤ الى عديد من مستوطنات اللاجئين الموزامبيقيين ، وذلك ريثما يتخذ هؤلاء اللاجئون قرارا فيما يتعلق بإمكانية عودتهم الى وطنهم . وتولت الحكومة في منتصف عام ١٩٧٤ المسؤولية المالية والادارية فسي المستوطنتين القائمتين في لوندو وموهوكورو ، بينما أحرزت المستوطنتان القائمتان في ماتيكوي ومبوتا مزيدا من التقدم نحو الاكتفاء الذاتي والاندماج في الخطط الاقتصادية الإقليمية . وقد اتخذت الترتيبات اللازمة لنقل مسؤولية ادارة مستوطنة ماتيكوي الى حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة في عام ١٩٧٥ . وبلغ عدد التلاميذ المسجلين في المدارس الثلاث القائمة في مستوطنة مبوتا ١٠٠٠ تلميذ ، وبلغ عدد الاشخاص الذين حضروا دروس محو الأمية للبالغين ، ٣٥٠٠ شخص . ومن المتوقع ان تعطى اشجار جوز الكاشيو ، التي زرت خلال العام ، محصولا نقديا هاما عندما يحين الوقت .

١٢٣ - ونوقشت في حلقة دراسية عقدت في دار السلام في آب/اغسطس ١٩٧٤ المشاكل العامة ذات الصلة بالنهوض بمستوطنات اللاجئين في إطار سياسة التخطيط العامة لحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة . وقد حضر الحلقة مسؤولون حكوميون ، وممثلون عن رابطة الاتحاد اللوثرى العالمي والخدمة المسيحية التنجانيقية للاجئين وعن فوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، باعتبار أن مشاريع المستوطنات الريفية في ذلك البلد يجرى تنفيذها بمقتضى اتفاقات ثلاثية تقوم فيها رابطة الاتحاد اللوثرى العالمي والخدمة المسيحية التنجانيقية للاجئين بدور الوكيل التنفيذي الرئيسي . والفرض من هذه الحلقة الدراسية هو البحث عن الوسائل الكفيلة بالتوصل الى تفهم أفضل لاحتياجات اللاجئين ، وتوفير الحلول المناسبة لمشاكلهم .

١٢٤ - وارتفع عدد اللاجئين في المناطق الحضرية ارتفاعا كبيرا خلال النصف الاول من عام ١٩٧٤ . وبالتعاون مع السلطات الحكومية والمجلس المسيحي لتانزانيا ، قدمت مساعدات مختلفة أدت الى انخفاض عدد الحالات الصعبة التي عولجت خلال النصف الثاني من العام .

١٢٥ - وأربرت الالتزامات الاجمالية المعقودة للمساعدة في برنامج ١٩٧٤ على ٢٨٩٥٠٠٠ دولار ، خصص مبلغ ٢٨٥٥٠٠٠ دولار منها لمساعدة التوطين المحلي . وقد شمل هذا المبلغ فسي معظمه الاعتمادات التي رصدت بشأن مستوطنتي اوليانكولو (٨٨٠٠٠٠ دولار) وكاتومبوا (٢٩٣٠٠٠ دولار) ، بالإضافة الي مبلغ ٣٤٠٠٠ دولار خصصت للمعونة التكميلية للاجئين الفرديين . وقد مت مساعدة للتعليم فيما بعد المرحلة الابتدائية الى ١١٣ طالب لاجيء عن طريق منح بلغت في مجموعها ٧٣٠٠٠ دولار من حساب التعليم . وكان عدد المستفيدين من هذه المنح عام ١٩٧٤ اكثر من عدد هم في عام ١٩٧٣ ، ويتألفون من ٧٩ تلميذا في المدارس الثانوية و ٣٠ تلميذا يتلقون دروسا في التدريب المهني وثمانين طالب من المستوى الجامعي . وقد مت

الهيئات الخيرية مساعدات مالية اضافية . كذلك استفاد عدد من اللاجئين من افريقيا الجنوبية من مختلف اشكال المساعدة وذلك بفضل المنح التي توافرت عن طريق الارصدة الاستثمارية الخاصة .

(ط) زائير

١٢٦ - وقد رعد اللاجئين الذين يعيشون في زائير حتى ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ بـ ٥٠٠ . ٠ . ٠ . لاجيء ، مقابل ٤٦٠ . ٠ . ٠ . في نهاية العام السابق . وظهرت هذه الزيادة بعد التنقيح الذي جرى لعدد الانغوليين ، الذين يمثلون اكبر مجموعة من اللاجئين في زائير ، ويقدر عددهم بـ ٤٥٠ . ٠ . ٠ . لاجيء . وقد شمل العدد الاجمالي للاجئين ٢٤ . ٠ . ٠ . لاجيء من بوروندي ، ويمثل هذا العدد انخفاضا كبيرا بالمقارنة مع العام السابق نتيجة لمفارقة عدة آلاف من هؤلاء اللاجئين الى البلدان المجاورة ، ولا سيما جمهورية تنزانيا المتحدة ، كما ظهر ذلك من احصاء سكاني أجرته السلطات المحلية في منطقة كيفو في ربيع عام ١٩٧٤ . وعلاوة على ذلك ، يوجد زهاء ٣٠٠ ٢٤ لاجيء رواندي ، و ٧٥٠ لاجيء من زامبيا وعدد من الناميبيين والافريقيين الجنوبيين .

١٢٧ - وكما هو الحال في البلدان الاخرى التي منحت حق اللجوء الى اللاجئين من الاقاليم البرتغالية ، ادت التطورات التي حدثت في عام ١٩٧٤ الى اعادة النظر في المساعدة المقدمة من مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين الى هؤلاء اللاجئين ، نظرا الى احتمال عودتهم الاختيارية الى الوطن على نطاق واسع . اما المساعدة التي كانت مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين تقدمها حتى الآن الى اللاجئين الانغوليين في زائير ، الذين يعيش معظمهم في مقاطعة زائير السفلى وبالقرب من حدود انغولا ، فكانت تستهدف تعزيز توطيئهم وادماجهم محليا . ولكن ، بالنظر الى احتمال عودتهم الى انغولا ، وبعد التشاور مع الحكومة ومع الجبهة القومية لتحرير انغولا ، تم تعديل هذه المساعدة على نحو يلبي احتياجات اللاجئين الفورية ، خاصة في حقل التعليم والصحة . فبنيت المآوى المؤقتة ، وقد مت الادوية والمعدات الطبية وسيارات الاسعاف ، كما لبيت الاحتياجات الزراعية الفورية التي اشتملت على شراء المركبات والوقود والآلات والبذور والاسمدة ومبيدات الحشرات . اما فيما يتعلق بالتعليم ، فقد ساعدت مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في تمويل مرتبات المعلمين ، وشراء الادوات المدرسية ، وترميم أبنية المدارس وبصورة أعم تزويد اللاجئين بالتعليم الذي ييسر اعادتهم الى ديارهم في موطنهم . ووضعت في الوقت نفسه الخطط اللازمة لبرنامج شامل لاعادة التوطين (انظر الفصل الثالث أدناه) .

١٢٨ - وتركزت المساعدات التي قدمتها مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين عام ١٩٧٤ للاجئين الوافدين من بوروندي الذين يعيشون في كينشاسا على تلبية احتياجاتهم الفورية التعليمية والصحية وذلك ريثما تتخذ حكومة زائير قرارا بشأن اختيار موقع لمستوطنة دائمة لهؤلاء اللاجئين .

١٢٩ - وقد أصبح اللاجئين الروانديون الذين يعيشون في ولاية كيفو واللاجئون الزامبيون الذين يعيشون في ولاية شابا يعولون انفسهم اعالة كاملة ، ولم يعودوا في حاجة الى أية مساعدة اخرى من مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٧٤ باستثناء بعض المعونة الثانوية .

١٣٠ - ومرة أخرى قدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى اللاجئين الفرديين الذين يعيشون في كينشاسا ، ولومومباشي ، وكسانغاني ، وبوكافو مساعدة ، معظمها ، في شكل معونة تكميلية . ولكي تساعد هؤلاء اللاجئين على إيجاد حلول دائمة لمشاكلهم ، اتخذت المفوضية عام ١٩٧٤ التدابير اللازمة لإنشاء هيئة استشارية للاجئين في زائير .

١٣١ - ومن مجموع الالتزامات المعقودة في برنامج عام ١٩٧٤ للمساعدة في زائير ، والتي تبلغ قيمتها قرابة ٣٤٠ . ٠٠٠ دولار ، انفق زهاء ٣١٥ . ٠٠٠ دولار للمساعدة على التوطين المحلي ، معظمها للاجئين الانغوليين . وبلغ مجموع الالتزامات المعقودة للمعونة التكميلية لـ ٤٤٣ لاجيء أكثر من ٢٢ . ٠٠٠ دولار . أما المنح المخصصة للمساعدة التعليمية في المرحلة ما بعد الابتدائية من حساب التعليم فقد بلغت في مجموعها قرابة ١٠٦ . ٠٠٠ دولار ، استفاد منها في الدرجة الأولى اللاجئون الروانديون والانغوليون والبورونديون ، وقد اشرفت هيئات خيرية في زائير على تقديم هذه المنح .

(٥) زامبيا

١٣٢ - نظرا لحدوث دفقة جديدة من اللاجئين الوافدين من الاقاليم المستعمرة ، ارتفع عدد اللاجئين في زامبيا عام ١٩٧٤ الى أكثر من ٤٠ . ٠٠٠ لاجيء ، مقابل ٣٧ . ٠٠٠ لاجيء في مطلع العام . ويشتمل هذا العدد الاجمالي على ٢٥ . ٠٠٠ لاجيء من أنغولا ، و ١٠ . ٠٠٠ من موزامبيق ، و ٣٣٠٠ من ناميبيا ، و ٦٠٠ من افريقيا الجنوبية ، أما الباقون فينحدرون من اصول مختلفة . ومرة أخرى تركزت المساعدة المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على المستوطنات الريفية ، حيث يعيش أكثر من ١٣ . ٠٠٠ لاجيء . بيد أن المفوضية اعادت النظر بدقة في هذه النشاطات قرب اواخر العام ، في ضوء التطورات السياسية التي طرأت في موزامبيق وأنغولا واحتمالات حدوث حركة عودة اختيارية واسعة النطاق الى الوطن نتيجة لهذه التطورات .

١٣٣ - وارتفع عدد اللاجئين في مستوطنة ميهيا الى أكثر من ٨٥٠٠ خلال العام عن طريق نقل لاجئين جدد معظمهم انغوليون ، من مناطق الحدود . وقد حقق جميع الذين قضوا في المستوطنة أكثر من موسم زراعي كامل الاكتفاء الذاتي الكامل ؛ بينما حصل الآخرون على نصف حصص الاعاشة التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي . وبالتعاون مع حكومة زامبيا ومع رابطة الاتحاد العالمي للوثري والخدمة المسيحية الزامبية للاجئين ، التي تعمل كوكيل تنفيذي ، ادخلت تحسينات جديدة في المقومات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية للمستوطنة . فتم شراء مركبات جديدة ، وشرع في بناء مستوصف آخر ، ووفرت العقاقير والادوية ، كما بني مزيد من المساكن بمقتضى خطة الاسكان المحسنة ؛ ونفذت مشاريع تعاونية جديدة لتربية الدواجن والزراعة وصيد الاسماك ، ووسع نطاق زراعة الخضروات . وتحسنت شبكة المياه عن طريق اضافة مضخات يدوية . وافتتحت مدرسة ثانية في كانون الثاني /يناير ١٩٧٤ ؛ وبلغ مجموع عدد التلاميذ ١٠٠٠ تلميذ تقريبا . ونظمت بالاضافة الى ذلك دورات في الطهي والتغذية والصحة . وبالنظر الى احتمال عودة معظم سكان المستوطنة الى وطنهم ، بذلت الجهود قرب نهاية عام ١٩٧٤ لاعادة النظر في مختلف نشاطات الانماء المجتمعي وذلك بغية اعداد اللاجئين لعودتهم وتيسير اعادتهم الى وطنهم .

١٣٤ - وكما ذكر في التقرير السابق ، تولت حكومة زامبيا المسؤولية الادارية والمالية فـــــــي المستوطنتين الموجودتين في مايوكوايوكوا ونيمبا اللتين تأوى الاولى منهما اللاجئين من انغولا والثانية اللاجئين من موزامبيق . وقد اعيد النظر في خطط توطيين السكان الزائدين في مستوطنة نيمبا في مكان اخر وذلك في ضوء التطورات السياسية المذكورة آنفا .

١٣٥ - وظلت حالة اللاجئين الذين يعيشون بمفردهم في المدن مصدرا للقلق . ذلك أن افتقارهم الى المؤهلات الكافية ، مقرونا بالقيود المفروضة على العمالة والنشاطات التجارية قد أدى الى تفاقم مشاكلهم . وقد سعت مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين الى مساعددة هؤلاء اللاجئين باعطائهم منحاً دراسية للتعليم في المرحلة بعد الابتدائية ، بما في ذلك التدريب التقني والمهني وكذلك بمنحهم مساعدات مالية للقيام ببعض الاعمال التجارية الصغيرة . وريثما يتم ايجاد حلول اطول أجلا كهذه الحلول ، قدمت مفوضية اللاجئين الى اولئك الذين يواجهون أشد الصعاب معونة تكميلية لسد احتياجاتهم الفورية ، بما في ذلك الايجارات والرعاية الطبية ، فضلاً عن مساعدتهم في تدبير مأوى مؤقت لهم . وقد استفاد اللاجئون الوافدون من افريقيا الجنوبية من مساعدة من نوع مماثل بفضل أموال قدمت الى مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين عن طريق صندوق الامم المتحدة الاستئماني لافريقيا الجنوبية . وتلقى عدد منهم معونة بشأن الاستيطان في الخارج . ورغم المصاعب ، واصلت مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين جهودها بغية انشاء هيئة استشارية لخدمة افراد اللاجئين .

١٣٦ - بلغت قيمة الالتزامات المعقودة في برنامج عام ١٩٧٤ لمساعدة اللاجئين في زامبيا ٣٥٥ ٠٠٠ دولار ، انفق مايزيد على ٣٠٧ ٠٠٠ دولار منها لمساعدة التوطيين المحليين ، و ٤٤ ٠٠٠ دولار للمعونة التكميلية من النوع الموصوف في الفقرة السابقة . وقد أتيح مبلغ قدره ٤ ٠٠٠ دولار تقريبا من صندوق الطوارئ التابع للمفوض السامي لتقديم مساعدات فورية ، معظمها في شكل مؤن غذائية ، لمجموعة مكونة من ٢٩٠ لاجيء نامبي دخلوا زامبيا في منتصف عام ١٩٧٤ . وقد بلغت القيمة الاجمالية للمنح المقدمة من حساب التعليم للتعليم في المرحلة بعد الابتدائية ، والتي استفاد منها ١٦٧ لاجئاً ، ٢١٢ ١٧٠ دولار ، منها ١٥٠ ٠٠٠ دولار قدمتها احدى الحكومات الى مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين لتمكين ٨٨ لاجئاً من افريقيا الجنوبية من متابعة الدراسة في كلية نكومي الدولية .

(ك) البلدان الأخرى في افريقيا

١٣٧ - قدر عدد اللاجئين الذين تهتم بهم مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في مختلف البلدان الافريقية الاخرى ب ٢٧ ٠٠٠ لاجيء في نهاية عام ١٩٧٤ .

١٣٨ - وانخفض عدد اللاجئين في بوتسوانا الى ٢٥٠٠ لاجيء في عام ١٩٧٤ وذلك ، فـــــــي الدرجة الاولى ، بنتيجة التجنس خلال العام . وقد تمت المفوضية مزيداً من المساعدات الحدية لتعزيز مستوطنة اتشا الريفية ، حيث كان يعيش ٢٢١ لاجئاً انغوليا في نهاية العام ، ريثما يتخذوا قرار بشأن عودتهم الاختيارية الى الوطن . وساعدت المفوضية ايضاً ، خلال هذه السنة ،

على تمويل التدابير الرامية الى تيسير ادماج اللاجئين الفرديين ، والى توفير معونة تكميلية لمن هم في حاجة فورية للمساعدة . ويمثل انشاء مجلس بوتسوانا للاجئين في عام ١٩٧٤ تطورا هاما في هذا الصدد . ومن المتوقع ان تزداد فعالية المجلس تعزيزا بانشاء هيئة استشارية مؤهلة ، يجرى الآن اعداد خطط لها . وفي ليسوتو وسوازيلند ، استمرت الجهود للنهوض بالاكثفاء الذاتي للاجئين الفرديين ولتيسير متابعة تعليمهم الثانوى ؛ وفي سوازيلند قدّمت مساعدة مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين بصورة رئيسية عن طريق لجنة سوازيلند لاغاثة اللاجئين . وقد بلغ مجموع الالتزامات المعقودة في برنامج ١٩٧٤ لمساعدة اللاجئين في هذه البلدان الثلاثة زهاء ٣٢ .٠٠٠ دولار . وبلغت القيمة الاجمالية للمنح المقدمة من الارصدة الاستثمارية الخاصة للاجئين من الجنوب الافريقي على وجه خاص ، اكثر من ٢٥ .٠٠٠ دولار ، اضيفت اليها في عديد من الحالات تبرعات من هيئات خيرية .

١٣٩ - وبلغ عدد اللاجئين في بلدان افريقيا الغربية (١٥) ، في نهاية عام ١٩٧٤ ، قرابة ٤ .٠٠٠ لاجيء ينحدرون من أصول مختلفة ويعيش معظمهم في المدن . ونظرا الى تباين حاجاتهم ، فقد قدمت المساعدات لتيسير ادماجهم محليا ، أو اعادة توطينهم أو عودتهم بمحض اختيارهم الى الوطن ، وذلك في الدرجة الاولى عن طريق مشاريع متعددة المقاصد ، تولّى ادارتها ممثلو برنامج الامم المتحدة الانمائي المقيمون في المنطقة ، واضطلعت بتنفيذها في بعض الحالات هيئات خيرية . وقد بلغ مجموع الالتزامات المعقودة لهذا الغرض أكثر من ٦٠ .٠٠٠ دولار ، استفاد منها ٣٥٠ لاجئا في توغو ، وداهومي ، وساحل العاج ، وسيراليون ، وغامبيا ، وغانا ، وفولتا العليا ، وليبيريا ، ومالي ، والنيجر ، ونيجيريا . واتيحت ، بالاضافة الى ذلك ، التزامات معقودة بلغت في مجموعها ٥٨ .٠٠٠ دولار من حساب التعليم ، بمقتضى اتفاقات مع الهيئات الخيرية ، استفاد منها ٤٠ تلميذا لاجئا تابعوا تعليمهم في المرحلة ما بعد الابتدائية في ليبيريا وساحل العاج .

١٤ - ويمثل جانب آخر من جوانب النشاطات التي اضطلعت بها مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في هذه المنطقة في عام ١٩٧٤ بالمساعدة ، بناء على طلب من الحكومات المعنية ومن الأمين العام ، الى الماليين الذين أرغمتهم ظروف الجفاف في مالي على اللجوء الى النيجر حيث أقاموا في كامب لازاريتا ، بالقرب من نيامي . وقد قدمت تبرعات قدرها ١٠٠ .٠٠٠ دولار عن طريق الارصدة الاستثمارية الخاصة للمساعدة على اعادة توطين هؤلاء اللاجئين في موقع أكثر ملاءمة بالقرب من نيامي ، حيث يستطيعون الافادة من الاحوال الصحية المحسنة هناك ريثما يمكن ايجاد حل طويل الاجل لمشكلتهم . وقد ساعدت هذه التبرعات على تمويل بناء طريق يؤدي الى الموقع الجديد ، وحفر آبار لتوفير المياه ، وانشاء مرافق لتخزين الاغذية . وقد بني مستوصف للطوارئ لمواجهة الحاجات العاجلة ، ريثما يكتمل بناء مركز صحي ريفي على مقربة من المنطقة . كما تم شراء ونقل المؤن الغذائية الأساسية اللازمة . وقد

(١٥) باستثناء السنغال .

قامت حكومة النيجر بإدارة هذا المشروع ، بالتشاور الوثيق مع مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وبفضل تبرعات اضافية اخرى قد متها الهيئات الخيرية العاملة في المنطقة .

١٤١ - ويقدر العدد الاجمالي للاجئين في افريقيا الوسطى في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ ب ١٧٠٠٠ لاجيء ، من بينهم ١٠٠٠ لاجيء انغولي يعيشون في الكونغو ، و ١٠٠٠ لاجيء من غينيا الاستوائية يعيشون في غابون ، و ٥٠٠٠ لاجيء من البلدان المجاورة يعيشون في جمهورية افريقيا الوسطى ، و ١٠٠٠ لاجيء ينحدرون من اصول مختلفة متناثرين في شتى أنحاء المنطقة . وكما هي الحال في افريقيا الغربية ، تولى ممثلو برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، بالتعاون في أغلب الاحيان مع منظمات خيرية محلية ، الاشراف على تنفيذ مشاريع المساعدة المتعددة الاغراض التي مولتها مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين والتي تشمل المعونة التكميلية ، ومساعدات التوطين المحلي ومشاريع اعادة التوطين والعودة الى الوطن . وقد بلغ مجموع الالتزامات المعقودة لهذا الغرض وللمساعدات التعليمية المحدودة ٢٢٠٠٠ دولار في عام ١٩٧٤ .

١٤٢ - وفي تونس ، والجزائر والمغرب ، قدمت مفوضية اللاجئين ، مرة أخرى ، معونة تكميلية لمجموعات صغيرة من اللاجئين المنحدرين في معظمهم من أصل أوروبي ، وذلك ، بصورة رئيسية ، في شكل مرتبات سنوية منحتها لعدد من اللاجئين المسنين والمعوقين . وأتيحت ، بالاضافة الى ذلك ، منح لتيسير ادماج مجموعة صغيرة من اللاجئين من شيلي كانوا قد قبلوا في الجزائر في عام ١٩٧٤ . وقد بلغ مجموع الالتزامات المعقودة في برنامج عام ١٩٧٤ للمساعدة في هذه البلدان الثلاثة ٤٥٠٠ دولار .

جيم - مساعدة اللاجئين في آسيا

١٤٣ - استمر الانهاء المرحلي لنشاطات مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في الهند أثر التقدم الذي تم احرازه في السنوات الأخيرة فيما يتعلق باعادة تأهيل جماعات اللاجئين الموجودين في هذا البلد . وتتحمل حكومة الهند المسؤولية الرئيسية في مساعدة هذه الجماعات ، بواسطة الاموال التي تحصل عليها بمقتضى المشروع المشترك لحملة اللاجئين وظلت مساعدة مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين مقصورة على تلبية الاحتياجات الحدية فيما يتعلق بتعزيز المستوطنات الريفية وغيرها من المجتمعات المحلية ، وذلك بصفة رئيسية في مجال الاحتياجات الطبية والتدريبية ، التي تمت تلبيتها من الاعتمادات العامة في البرنامج السنوى . ومن ناحية أخرى ، دعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الى مساعدة عدد من آسيوى أوغندا غير محددى الجنسية الذين سمح لهم بالعودة الى الهند في نهاية عام ١٩٧٢ وكانوا في حاجة الى المشورة والمعونة التكميلية والمساعدة في جمع شملهم مع أسرهم . وفي مجال اسداء المشورة ، قدم مجلس الرعاية الاجتماعية الهندي مساعدة قيمة .

١٤٤ - وفي جنوب شرقي آسيا ، قدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أيضا مشروع مساعدات في شكل أغذية وحاجات أساسية ، الى مجموعة من المواطنين الكمبوديين الذين يقيمون

في الجزء الغربي من جمهورية فيتنام الجنوبية . وقد تولت جمعية الصليب الأحمر لجمهورية فيتنام الجنوبية تنفيذ هذا المشروع الذي تم تمويله عن طريق أرصدة استثنائية بلغت في مجموعها ٢٠٠ .٠٠٠ دولار .

١٤٥ - واستمر تقديم مساعدات الاستقبال وإعادة التوطين الى اللاجئين المنحدرين من أصل أوروبي ، والمقيمين مؤقتا في هونغ كونغ بانتظار تهجيرهم . وقد استفاد عام ١٩٧٤ عشرون شخصا من هذه المساعدة ، التي تولى مكتب المجلس الكندي العالمي في هونغ كونغ الاشرف عليها نيابة عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .

١٤٦ - وبلغ مجموع الالتزامات المعقودة في برنامج عام ١٩٧٤ للمساعدة في آسيا ١٤٥ .٠٠٠ دولار ، خصص ٦٦ .٠٠٠ دولار منها لمساعدة إعادة التوطين وأكثر من ٦٣ .٠٠٠ دولار لمساعدة التوطين المحلي . وبلغ مجموع الالتزامات المعقودة للصندوق الاستئماني الخاص في آسيا أكثر من ٢٥٠ .٠٠٠ دولار .

دال - مساعدة اللاجئين في أوروبا

١٤٧ - لم يختلف العدد الاجمالي للاجئين الذين تهتم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأمرهم في بلدان الاقامة بأوروبا في (٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤) (٥٥٤ .٠٠٠) اختلافا كبيرا عن عددهم في نهاية عام ١٩٧٣ (٥٨٠ .٠٠٠) وكان قد تم ادماج معظمهم اقتصاديا واجتماعيا لعدة سنوات خلت . ويتساوى ، بوجه التقريب عدد اللاجئين المعترف بهم حديثا ، واللاجئين الذين أعيد توطينهم في أوروبا بمقتضى برامج خاصة ، مع عدد أولئك الذين غادروا أوروبا للاستيطان من جديد في بلدان ما وراء البحار بصورة رئيسية . بيد أن نسبة اللاجئين الى أوروبا من البلدان الأخرى استمرت في الزيادة ، ونظرا الى افتقار العديد منهم الى المؤهلات المتخصصة ، فقد تسببوا في اثاره مشاكل خطيرة لبلدان الاقامة . ومرة أخرى قدمت مفوضية اللاجئين مساعداتها للاجئين في أوروبا بالتعاون مع السلطات الحكومية والهيئات الخيرية .

١٤٨ - واستجابة لنداءات المفوض السامي ، قدمت عدة بلدان من كل من أوروبا الشرقية والغربية عروضاً لإعادة توطين اللاجئين من شيلي . وغالبا ما صاحبت هذه الفرص تدابير خاصة لتيسير ادماج هؤلاء الأشخاص ؛ وقد شملت هذه التدابير مساعدات مادية مختلفة الأنواع ، خاصة فيما يتعلق بتأمين السكن ، وتوفير التدريب المهني وتعليم اللغة ، حسب الاقتضاء ، واشكال مختلفة أخرى من المعونة . ولا بد أيضا هنا من ذكر التدابير التي اتخذتها سلطات بلدان اللجوء لتيسير جمع شمل أسر اللاجئين المشتتة وذلك بالسماح بسرعة بدخول الأفراد الذين تخلفوا منذ البداية في أمريكا اللاتينية .

١٤٩ - وتم خلال عام ١٩٧٤ ، احراز نتائج مشجعة فيما يتعلق بإعادة توطين اللاجئين عن طريق تهجيرهم . فقد ساعدت مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتعاون مع اللجنة الحكومية الدولية للهجرة الأوروبية على إعادة توطين أكثر من ١٥ .٠٠٠ لاجيء ، مقابل ١٠ .٠٠٠

لاجيء في عام ١٩٧٣ . وكان أكثر من ١٤٠٠٠ منهم لاجئين وفدوا الى أسبانيا من منطقة الكاريبي ، أعيد توطين معظمهم في الولايات المتحدة الأمريكية بمقتضى برنامج موسع وعُـدِدَت الولايات المتحدة بتنفيذه . وظل زهاء ٣٠٠٠ لاجيء فقط ينتظرون تهجيرهم من أسبانيا فـي نهاية عام ١٩٧٤ لاعادة توطينهم . وقد استمر وصول هؤلاء اللاجئين الى أسبانيا بمعدـل ٢٠٠ لاجيء شهريا خلال عام ١٩٧٤ .

١٥٠ - ومن مجموع الـ ١٥٠٠٠ لاجيء الذين أعيد توطينهم ، كان ثمة ٢٠٥ أشخاص من المعوقين قبلتهم بلجيكا ، والدانمرك ، والسويد ، وسويسرا ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والنمسا ونيوزيلندا .

١٥١ - وجرى مساعدات التوطين المحلي التي قدمت للاجئين في أوروبا ، كتكملة للمعونة الحكومية في عام ١٩٧٤ ، على نسق برامج السنوات الماضية . وأدى استخدام المساعدين المتخصصين في الدمج الى نتائج مشجعة في عدة بلدان . الا أن الاسكان ظل مشكلة أساسية في العديد من بلدان اللجوء ، ولذلك قدمت مفوضية اللاجئين مرة أخرى مساعدة مالية للوافدين الجدد المعوزين ، بينما استفاد بعض اللاجئين من المشاريع القومية للاسكان المنخفض التكاليف . وقد استخدمت الشقق الخالية ، في المباني التي تمولها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمقتضى برامج سابقة ، لسكنى أسر اللاجئين الآخرين . وشملت المساعدات الأخرى معونات مختلفة الانواع للمساعدة على الاستقرار ، وتوفير الادوات المنزلية ، وتيسر الحصول على التدريب المهني وتعليم اللغة . ومرة أخرى ثبت أن اسداء المشورة عنصر أساسي في تيسير ادماج اللاجئين . وقد استفاد عدد من اللاجئين الذين وفدوا الى أوروبا في السنوات الاخيرة من قارات أخرى ، بينهم على وجه الخصوص شيليون وآسيويون من أوغندا ، من المساعدة في ادماجهم .

١٥٢ - وفي أعقاب قرار اتخذته اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي في دورتها الخامسة والعشرين المعقودة في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٤ (١٦) ، تم اتخاذ التدابير اللازمة لتسوية البدلات والمرتبات السنوية التي تمنح للاجئين المسنين والمعوقين بمقتضى برامج سابقة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، والتي أصبحت قوتها الشرائية غير كافية على الاطلاق بسبب ارتفاع الأسعار .

١٥٣ - وبلغ مجموع الالتزامات المعقودة في برنامج ١٩٧٤ لمساعدة اللاجئين في أوروبا ٦٧٧٠٠٠ دولار ، استفاد منها زهاء ١٨٦٦٠ لاجيء وقد خصص زهاء ٤١٠٠٠٠ دولار من هذا المبلغ لمساعدة التوطين المحلي و ٤٥٠٠٠ دولار للمساعدة على اعادة التوطين . وانفق ما يقرب من ٦٥٠٠٠ دولار للمعونة التكميلية و ٥٨٠٠٠ دولار للمساعدة القانونية . وبلغ اجمالي الالتزامات المعقودة للصندوق الاستثماري الخاص في عام ١٩٧٤ أكثر من ١٥٧٠٠٠ دولار .

(١٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ١٢

ألف (A/9612/Add.1) ، الفقرة ٨٠ (و) .

هـ - مساعدة اللاجئين في أمريكا اللاتينية

١٥٤ - اضطرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الى توسيع نشاطاتها في أمريكا اللاتينية خلال عام ١٩٧٤ توسيعا كبيرا بغية المساعدة على اعادة توطين ذلك العدد الكبير من اللاجئين الوافدين من شيلي الذين قبل معظمهم في البلدان المجاورة ، على أساس المرور العابر فقط . وبذلك ارتفع عدد اللاجئين في أمريكا اللاتينية في عام ١٩٧٤ من ١٠٨ . ٠٠٠ الى ١٨٠ . ٠٠٠ لاجيء ، بينهم ٩١ . ٠٠٠ لاجيء من أصل أوروبي مقابل ٩٥ . ٠٠٠ في العام الماضي أى بانخفاض ٤ . ٠٠٠ لاجيء نتيجة النقص الطبيعي والتجنس في المقام الأول ، و ٢٧ . ٠٠٠ لاجيء من أصل أمريكي لاتيني ، مقابل ١٣ . ٠٠٠ في نهاية العام السابق .

١٥٥ - واستمرت خلال الأشهر الأولى من عام ١٩٧٤ التدابير الطارئة التي اتخذت لحماية اللاجئين في شيلي ومساعدتهم ولتيسير اعادة توطينهم ، وذلك بمساعدة الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة وخاصة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي . وواصلت اللجنة القومية لمساعدة اللاجئين ، المنشأة عام ١٩٧٣ بموافقة الحكومة الشيلية وبمشاركة الكنائس ، عملها الى أن تولت مهام الحماية والمساعدة التي كانت تضطلع بها لجنة مساعدة اللاجئين التي أنشئت في وقت لاحق من العام بموافقة السلطات الشيلية ، لمعالجة المشاكل المتبقية ، بما في ذلك جمع شمل الأسر التي تشتت أفرادها بعد مغادرتهم البلاد . وتم بالتدريج اغلاق " المأوى الآمنة " الستة التي كانت اللجنة القومية قد أنشأتها لتوفير الحماية والمأوى المؤقت للاجئين ريثما تتم هجرتهم ، ولم يبق منها سوى مأوى واحد فقط ما زال يمارس وظيفته في نهاية عام ١٩٧٤ .

١٥٦ - وعلى اثر النداءات التي أرسلها المفوض السامي الى الحكومات بشأن توفير فرص لاعادة التوطين ، تمكن ٢٥٠٠ لاجيء ينحدرون من أصل أمريكي لاتيني من مغادرة شيلي متجهين الى ٤ بلدان ، تاركين وراءهم عددا ضئيلا جدا من الحالات في نهاية العام . وبالإضافة الى ذلك ، تمكن ١٣٠٠ من أفراد الأسر الذين تخلفوا في شيلي والذين كان عددهم آخذا بالتزايد من مغادرة البلاد في نهاية عام ١٩٧٤ ، بينما انتظر الباقون دورهم للحاق بأرباب أسرهم بمجرد استقرار هؤلاء في بلدان لجوئهم استقرارا ثابتا . وبذلك بلغ مجموع عدد الأشخاص الذين أعيد توطينهم من شيلي قرابة ٤٠٠٠ في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ .

١٥٧ - وتحول الاهتمام ، في هذه الأثناء ، الى حالة اللاجئين الشيليين الذين قبلوا في الأرجنتين وبيرو . وكان عدد من هؤلاء اللاجئين يقدر بما يتراوح بين ١٢ . ٠٠٠ و ١٤ . ٠٠٠ لاجيء قد دخلوا الأرجنتين في نهاية عام ١٩٧٤ ، سمح لبعضهم بالاستقرار بصفة دائمة ، في حين لم يسمح للباقيين بالدخول الا بصفة مؤقتة فقط . وفي التاريخ نفسه ، تم قبول ٣ . ٠٠٠ شيلي في بيرو على أساس المرور العابر (الترانزيت) فقط .

١٥٨ - وقد تمت المساعدة الى اللاجئين الوافدين من شيلي الذين تم قبولهم في الأرجنتين بالتعاون مع لجنة للتنسيق ، تضم بعض الهيئات الخيرية والكنائس المعنية بشؤون اللاجئين ، كانت قد أنشئت بموافقة السلطات . واشتملت هذه المساعدة على اغاثة فورية للوافدين الجدد ، أعقبتها مساعدة لتأمين السكن والعمل في مختلف المهن الحرة والحرف والتجارة ، لأولئك الذين

استقروا في الأرجنتين بصفة دائمة . أما بالنسبة للذين قبلوا بصفة مؤقتة على أساس المرور العابر فقد تم إعادة توطين ٣٠٠ لاجئاً منهم خلال عام ١٩٧٤ فيما يقرب من ٣٠ بلداً . ومع مضي العام ، ضاعفت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين جهودها بشأن تأمين فرص إضافية لإعادة التوطين نظراً لتزايد المشاكل المادية والسيكولوجية التي تواجه هذه المجموعة .

١٥٩ - وقد تمت المساعدة الى اللاجئين الوافدين من شيلي الذين قبلوا في بيرو بصفة مؤقتة ريثما تتم إعادة توطينهم ، بدعم من اللجنة المسكونية للمساعدة الاجتماعية ، وهي لجنة تضم الهيئات الخيرية المعنية بشؤون اللاجئين في بيرو . وقد أعيد توطين قرابة ١٥٠٠ من هذه المجموعة برعاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ١٥ بلداً في نهاية عام ١٩٧٤ ، تاركين حوالي ٨٠٠ حالة مسجلة ، بينما غادر عدة مئات آخرون بيرو بصفة مستقلة أو مازالوا هناك لتسجيلهم لدى اللجنة المسكونية للمساعدة الاجتماعية .

١٦٠ - ولعبت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دوراً فعالاً في إعادة توطين أكثر من ٧٠٠٠ لاجئاً من الأرجنتين ، وبيرو وشيلي في نهاية عام ١٩٧٤ ، بفضل الدعم القيم الذي نالته من اللجنة الحكومية الدولية للهجرة الأوروبية ، التي قدمت يد المساعدة فيما يتعلق بترتيبات السفر . وتجدر الإشارة هنا بالاستجابة السخية من جانب ما يزيد عن ٤٠ حكومة في اتاحة منازل دائمة لهؤلاء اللاجئين ، وكذلك لعدد من اللاجئين الشيليين يتراوح بين ١٠٠٠٠ و ١٥٠٠٠ تمكنوا من مغادرة شيلي بصورة مباشرة قاصدين بلدان إعادة التوطين . وفي نهاية عام ١٩٧٤ ، كانت المشاكل المتعلقة بتصل في الدرجة الأولى برعاية وإعادة توطين اللاجئين الذين قبلوا في الأرجنتين وبيرو على أساس المرور العابر (الترانزيت) ، وجمع شمل عدد من أسرار اللاجئين داخل بلدان اللجوء .

١٦١ - وبلغ مجموع الالتزامات المعقودة لمساعدة اللاجئين الموجودين في شيلي والنازحين منها في برنامج عام ١٩٧٤ ١٤٠٠ ٦٥٩ ٢ دولار ، يضاف اليها مبلغ ٢١٠٠٠٠ دولار من صندوق الطوارئ . وقد خصص ٥٠٠ ٧٩٨ ١ دولار من هذا المبلغ لتنفيذ مشاريع متعددة المقاصد تتناول اشكالا مختلفة للمساعدة في الأرجنتين وبيرو وشيلي ، والمكسيك ، استفاد منها أكثر من ٩٠٠٠ لاجئاً . وبلغ مجموع الالتزامات المعقودة لإعادة التوطين ، بما فيها تكاليف النقل ، من جانب هذه البلدان ٢٠٠ ٤٢ ١ دولار ، في حين استخدم مبلغ ١٨٠٠٠ دولار لمساعدة اللاجئين من شيلي على العودة الاختيارية الى الوطن . وانفق مبلغ ١٠٠٠٠ دولار لتمويل فريق من المستشارين في شيلي يقومون بتقديم الارشادات اللازمة في ميداني التوطين المحلي وإعادة التوطين . وفضلاً عن ذلك ، التزم بمبلغ ٩٣ ٣١٠ ٠ دولار ، اضيف اليه مبلغ ٢٠٠٠٠ دولار من صندوق الطوارئ لتغطية النفقات العملية والدعم الإداري .

١٦٢ - وبالإضافة الى تدابير المساعدة الاستثنائية اللازمة لتلبية حاجات اللاجئين الوافدين من شيلي ، واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين برنامج نشاطاتها التقليدي المتعلق باللاجئين الآخرين في أمريكا اللاتينية ، الذين ينحدر معظمهم (٩١٠٠٠) من أصل أوروبي .

١٦٣ - ومرة أخرى شملت مساعدة اللاجئين المعوزين في هذه المجموعة ، الذين يقيم معظمهم منذ

بعض الوقت في الأرجنتين ، وباراغواي ، والبرازيل ، وبيرو ، وشيلي وفنزويلا ، تسهيل توفير السكن وشراء الماكينات والآلات ، والمشاركة في مشاريع تعاونية أو مشاريع خاصة . وقد مدت الرعاية الطبية ، أو أتيحت وظائف في المؤسسات المتخصصة أو منحت بدلات شهرية للمسنين والعاجزين ، الذين مازالت حالتهم تتطلب الرعاية الخاصة . ونظرا الى أن عدد الأماكن التي أتيحت في المؤسسات المتخصصة بمقتضى البرامج السابقة لم تكف لسد الحاجات الراهنة ، يجري الآن اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير مرافق اضافية . وقد وضعت الترتيبات اللازمة لبناء جناح لـ ٣٢ لاجئي من المسنين بالقرب من ساوباولو بالبرازيل ولانشاء مركز صحي للمرضى الخارجيين في أوروغواي للاجئين الذين يعانون من الأمراض العقلية . وشملت المساعدات الأخرى المخصصة للاجئين الذين ينحدرون من أصل أوروبي ، اسداء المشورة وتقديم المعونة التكميلية والمساعدة القانونية ، وقد استفاد منها زهاء ١١ ٧٠٠ لاجئي .

١٦٤ - وقد تمت مساعدة مماثلة للتوطين المحلي ، عن طريق اسداء المشورة وتقديم المعونة التكميلية والمساعدة القانونية ، للاجئين المنحدرين من اصل أمريكي لاتيني ، الذين يعيشون بصورة رئيسية في الأرجنتين وبيرو والجمهورية الدومينيكية .

١٦٥ - وبلغ مجموع الالتزامات المعقودة في برنامج المساعدة العادي في أمريكا اللاتينية قرابة ٣٧٠ . ٠٠٠ دولار عام ١٩٧٤ ، خصص ٢٧٥ . ٠٠٠ دولار منها لمساعدة التوطين المحلي . وبلغت القيمة الاجمالية للمنح المقدمة من حساب التعليم قرابة ٢٨ . ٠٠٠ دولار ، مما مكن ٩٦ طالبا من مواصلة دراستهم فيما بعد المرحلة الابتدائية .

١٦٦ - والتزم بمبلغ اجمالي قدره ٣ ٥٩٦ ٨٠٠ دولار في عام ١٩٧٤ ، لجميع نشاطات المساعدة الموصوفة اعلاه لصالح اللاجئين في أمريكا اللاتينية .

واو - مساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط

١٦٧ - قدر عدد اللاجئين الذين تهتم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بهم في الشرق الأوسط بـ ١٧ . ٠٠٠ لاجئي في نهاية عام ١٩٧٤ ، مقابل عدد يتراوح بين ١٠ . ٠٠٠ و ١٢ . ٠٠٠ في نهاية العام السابق ، ويتألفون في معظمهم من الأرمن والأشوريين ممن لا جنسية لهم ، وبعض اللاجئين من أصل أوروبي وأفريقي يعيش معظمهم في لبنان ومصر ، وبضعة ١٥٠٠ لاجئي عربي زنجباري يعيشون في الامارات العربية المتحدة ومجموعات أصغر من اللاجئين من أصول مختلفة يعيشون في الأردن ، وايران والجمهورية العربية السورية ، والعراق وقبرص . وبالنظر الى تزايد المصاعب التي يواجهها هؤلاء اللاجئين بنتيجة تزايد ارتفاع تكاليف المعيشة وقلة الفرص المتاحة لاعادة التوطين وقلة عروض العمالة ، فلا بد من زيادة المساعدة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٧٤ ، وخاصة للمسنين والمعوقين ، وأيضا للطلاب اللاجئين - الذين تأثروا أشد التأثير بهذه المصاعب . كما بذلت المفوضية جهودا ، غالبا بالتعاون مع الهيئات الخيرية ذات الخبرة في الأعمال المتعلقة باللاجئين ، لتحسين الخدمات الاستشارية المتاحة للاجئين الذين ينشدون مساعدة أو مشورة مؤهلة .

١٦٨ - وفي مصر ، حيث يقدر عدد اللاجئين الذين تهتم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بهم بـ ٤٠٠٠ لاجئ تقريباً حتى نهاية عام ١٩٧٤ ، شملت مساعدة التوطين المحلي في الدرجة الأولى المساعدة في توفير الاسكان ، والاستقرار ، والرعاية الطبية وتعليم اللغة والتدريب المهني ، واستفاد منها ٤٤١ لاجئاً . وقد تمت معونة تكميلية لتغطية الاحتياجات الفورية كالمأوى ، والغذاء ، والملابس والمعالجة الطبية العاجلة لـ ٣٧٢ شخصاً ، منهم لاجئون جدد من أصل افريقي . وقد حصل مائة وأربعة وستون تلميذاً لاجئاً على منح التمكينهم من متابعة دراستهم في المرحلة بعد الابتدائية . وقد تمت مساعدة عاجلة وخدمات استشارية اجتماعية الى عدد من التلاميذ اللاجئين الجدد من افريقيا ، وصلوا في نهاية عام ١٩٧٤ ، وذلك ريثما تتم دراسة طلبات حصولهم على منح دراسية .

١٦٩ - ووصل زهاء ٣٠٠٠ لاجئ الى لبنان من البلدان المجاورة في عام ١٩٧٤ ، ييحث معظمهم عن فرص للهجرة الى ما وراء البحار . ورغم القيود التي تطبقها عدة بلدان من بلدان المهجر التقليدية على قبول المهاجرين اليها ، تمكن ١٧٠٠ لاجئ من مغادرة لبنان في عام ١٩٧٤ ، معظمهم الى الولايات المتحدة الأمريكية ، تاركين ٣٣٠٠ حالة مقابل ١٨٠٠ حالة في مطلع العام . وقد تمت للذين كانوا ينتظرون إعادة توطينهم مساعدة لمواجهة النفقات الطبية وغيرها من المصروفات العاجلة . واستفاد من مساعدات التوطين المحلي ٣٣٠٠ شخصاً وشملت هذه المساعدات دفع بدلات شهرية وتسويات المرتبات السنوية ، والمساعدة في توفير الرعاية الطبية المتخصصة عند الاقتضاء ، واشكالاً مختلفة من المساعدة على الاستقرار والتعليم . وقد تمت في ايران أيضاً مساعدات للسماح لـ ٨٨ لاجئاً زنجبارياً بالاستقرار .

١٧٠ - وأحرز المزيد من التقدم في الامارات العربية المتحدة فيما يتعلق بمشاريع الاسكان للاجئين الزنجباريين الوافدين من افريقيا الشرقية والمنحدرين من أصل عربي . وكما ذكر في تقرير العام الماضي ، يجري الآن في دبي بناء مساكن لـ ٥٠ أسرة ، في حين تم في أبوظبي توفير المرافق اللازمة لتخفيف مشاكل المأوى الحادة التي تواجه أسر اللاجئين الزنجباريين هناك . قد تمت كذلك مساعدات عن طريق الارصدة الاستثنائية لتيسير جمع أسر لـ ٣٢٤ لاجئاً زنجبارياً في الامارات العربية المتحدة .

١٧١ - وبلغ مجموع الالتزامات المعقودة في برنامج عام ١٩٧٤ للمساعدة في البلدان السالف ذكرها الذكر ٦٧٠٠٠٠ دولار ويشمل هذا المبلغ أكثر من ٤٨٥٠٠٠ دولار لمشاريع التوطين المحلي ، انفق قرابة ٢٢٠٠٠٠ دولار منها لمشاريع الاسكان في دبي . وقد التزم بمبلغ ٨٢٠٠٠٠ لمساعدة إعادة التوطين في لبنان و ٨٠٠٠٠ دولار للمعونة التكميلية للاجئين في مصر وفي لبنان . وقد خصص مبلغ ١٥٠٠٠ دولار تقريباً لتغطية التكاليف الادارية للمكتب الاقليمي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بيروت . وبلغت القيمة الاجمالية للمنح المقدمة من حساب التعليم ١٥٧٧٥ دولاراً ، استفاد منها ٢٨ تلميذاً لاجئاً في المرحلة بعد الابتدائية معظمهم من أصل افريقي . وشملت التزامات الارصدة الاستثنائية الأخرى منحة بمبلغ ٣٠٠٠٠ دولار لشراء دار في طهران لايواء اللاجئين المسنين والمعوقين الذين ينحدرون من أصل أوروبي .

الفصل الثالث

العطيات الخاصة

ألف - مقدمة

١٧٢- اتسعت العمليات الخاصة الممولة من التبرعات الواردة من مصادر غير البرنامج العادي نطاقا وازدادت تنوعا الي درجة كبيرة أثناء الفترة المستعرضة . ومما يذكر ، ان الاضطلاع بهذه العمليات يتم في اطار المهام الموكولة الي مفوضية اللاجئين بموجب قرارات الجمعية العامة الخاصة " بالمساعي الحميدة " .

١٧٣- ففي آب/أغسطس ١٩٧٤ ، عين الأمين العام المفوض السامي منسقا للمساعدة الانسانية المقدمة من الأمم المتحدة لقبرص . كذلك اضطلعت مفوضية اللاجئين بتنفيذ برنامج لمساعدة الأشخاص المرحلين عن ديارهم والمشردين في لا ووس وفيتنام ، وذلك استجابة للالتماسات التي تقدمت بها السلطات المعنية وبموافقة الأمين العام . ويقوم المفوض السامي حاليا ، في نطاق الوظائف للمفوضية وبموجب قرار الجمعية العامة (٣٢٧ د - ٢٩) ، بتنفيذ برنامج لاعادة اللاجئين والأشخاص المشردين الي أوطانهم في أنغولا وغينيا - بيساو وموزمبيق ولتوطينهم هنالك .

١٧٤- وفي صدد التطورات الأخيرة في الهند الصينية ، طلب الي المفوض السامي أيضا أن يشترك مع مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، في المساهمة في برنامج للاغاثة الطارئة في فيتنام . وتقرر بعد ذلك أن يضطلع المفوض السامي بتنفيذ برنامج لرعاية الأشخاص الوافدين من كمبوديا وفيتنام واعالتهم واعادتهم الي وطنهم وتوطينهم .

باء - المساعدة الانسانية المقدمة من

الأمم المتحدة لقبرص

١٧٥- على أثر الأحداث التي وقعت في قبرص في شهرى تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٧٤ ، عمد الأمين العام ، في ٢٠ آب/أغسطس ، الي تعيين المفوض السامي لشؤون اللاجئين منسقا للمساعدة الانسانية المقدمة من الأمم المتحدة لقبرص . وقام المفوض السامي بزيارة قبرص في الفترة من ٢٢ الي ٢٧ آب/أغسطس وأوفد بعض موظفي المفوضية الي الجزيرة بغرض تنسيق عطيات الاغاثة هناك . وقامت المفوضية ، بالتشاور مع السلطات في قبرص ، وقوة الأمم المتحدة المعنية بصيانة السلم في قبرص، والأعضاء المعنيين في منظومة الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر ، بتقييم الاحتياجات المتعلقة بالاغاثة الطارئة المتوسطة الأجل ، والتي قدرت تكاليفها للفترة من ١ أيلول/سبتمبر الي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ بمبلغ ٢٢ مليون دولار ، لتغطية نفقات الغذاء والمأوى والأدوية ونقل المون .

١٧٦- ووجه الأمين العام ، في ٦ أيلول /سبتمبر ١٩٧٤ ، نداء الى الحكومات لتمويل هذه الاحتياجات الفورية ، وفي الوقت ذاته أصدر المفوض السامي طلبا مفصلا عملا بقرار مجلس الأمن ٣٦١ (١٩٧٤) ، الذي كان المجلس قد أعرب فيه عن قلقه الشديد لمحنة اللاجئين وغيرهم من الأشخاص المشردين في قبرص ، ورجا فيه الأمين العام أن يواصل تقديم المساعدة الطارئة لكافة فئات السكان . وكررت الجمعية العامة طلب مواصلة تقديم المساعدة في قرارها ٣٢١٢ (د - ٢٩) وكذلك فعل مجلس الأمن في قراره ٣٦٥ (١٩٧٤) ، المؤرخ في ١٣ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٤ .

١٧٧- وكانت استجابة الحكومات لهذا النداء سريعة وسخية ، إذ تم بفضلها الحصول علي الرقم المستهدف للتبرعات النقدية والعينية ، ومقداره ٢٢ مليون دولار ، مما مكن المفوض السامي من الوفاء بالاحتياجات العاجلة للاجئين والأشخاص المشردين ، أثناء الفترة من ١ أيلول /سبتمبر الى ٣١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٤ .

١٧٨- ووجه ، في ١٠ كانون الثاني /يناير ١٩٧٥ ، نداء لاحق الي الحكومات لتقديم مبلغ ٣٩ مليون دولار ، وذلك ، كي يغطي ، بصورة رئيسية ، تكاليف الأغذية والاحتياجات الطبية أثناء فترة الأشهر الأربعة الأولى من عام ١٩٧٥ .

١٧٩- وكانت المهمة الأساسية التي تواجه المفوض السامي بوصفه منسقا هي توفير الاحتياجات الفورية والاحتياجات القصيرة الأجل لنحو ٢٢٥ شخص من كلا الطائفتين المتأثرتين بالأحداث ، وهم يمثلون أكثر من ثلث مجموع سكان الجزيرة . وكانت أغلبية هؤلاء من المشردين ؛ في حين أن الآخرين ، وان كانوا لا يزالون في ديارهم ، قد فقدوا أسباب كسب العيش بسبب مالحق بالبنية الاقتصادية والاجتماعية في الجزيرة من تفكك تام . وترتب علي تدابير المساعدة تحديد مواقع المؤن والحصول عليها وتدريب أمر نقلها وتسليمها الى المحتاجين ، وتنسيق العروض الكثيرة للمساعدة التي قدمت علي الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف ، لتفادي الازدواج في الجهد المبذول .

١٨٠- وقام المفوض السامي ، وفقا لمقتضيات وظيفة التنسيق الموكولة اليه ، باقامة تمثلية لمفوضية اللاجئين في كل من قطاعي الجزيرة بهدف الابقاء علي الاتصال المستمر مع سلطات كل من القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك ، وذلك بالتشاور مع الممثل الخاص للأمين العام في قبرص . وأقام المفوض السامي اتصالا وثيقا مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، التي اشتركت في تقديم مساعدات الاغاثة منذ بداية حالة الطوارئ وأدت دورا رئيسيا فيها ، لاسيما في المراحل الأولى للعطية ؛ ومع جمعيتي الصليب الأحمر والهلال الأحمر المحليتين ، اللتين أسهمتتا اسهما حيويا في تلبية الاحتياجات الطارئة للقبارصة اليونانيين والأتراك علي السواء .

١٨١- وقد اشترك عدد كبير من أعضاء منظومة الأمم المتحدة اشتراكا نشطا في برنامج المساعدة الانسانية المقدمة من الأمم المتحدة لقبرص ، وهي : برنامج الأغذية العالمي ، الذي اضطلع منذ البداية بترتيب نقل التبرعات الغذائية ، وتولي فيما بعد مسؤولية ادارة الجانب الغذائي للبرنامج برمته ؛ ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، التي اضطلعت بمهمة الحصول علي جميع مؤن الاغاثة ، فيما عدا الأغذية وبعض اللوازم الطبية ؛ ومنظمة الأغذية والزراعة ، التي ساعدت في الحفاظ علي الثروة الحيوانية ؛ ومنظمة الصحة العالمية ، التي قدمت الدعم الضروري في الميدان الطبي بما في ذلك

الحصول علي الأذوية . وبالإضافة الى ذلك ، قامت قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص بتوفير دعم تمويني وإداري حيوي في قبرص ، ولا سيما في توزيع مؤن الاغاثة للقبارصة اليونانيين في الشمال والقبارصة الأتراك في الجنوب ، وفي توفير وسائل النقل للمؤن الكبيرة الحجم الي الشمال ، بينما اتسع الي درجة كبيرة نطاق أنشطة القسم المعني بالنواحي الانسانية ضمن قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . وكذلك اشترك كثير من أعضاء منالوامة الأمم المتحدة في الأنشطة الطويلة الأجل التي تقع ، رغم صلتها بالاحداث ، خارج نطاق المساعدة التي تتولى مفوضية اللاجئين تنسيقها .

١٨٢- وقد قامت اللجنة الحكومية الدولية للمهجرة الأوروبية باجراء جميع الترتيبات لنقل مؤن الاغاثة ، عدا المواد الغذائية الكبيرة الحجم ، ومعدات الي اعارة ، بعض خبراء المساعدة الفنية الي منسق عمليات الاغاثة للغرض نفسه ، وقامت ، نيابة عن مفوضية اللاجئين ، باستئجار الطائرات اللازمة لنقل المؤن العاجلة . أما المواد الأخرى فقد نقلت بحرا .

١٨٣- وقام المفوض السامي ، منذ توليه المسؤولية بوصفه منسقا لعمليات المساعدة الانسانية المقدمة من الأمم المتحدة لقبرص ، باتخاذ الترتيبات اللازمة لعقد اجتماعات منتظمة في جنيف لممثلي منظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المعنية وذلك بغرض تنسيق مختلف أنشطة الاغاثة . وعقدت اجتماعات مماثلة في نيقوسيا ، كما عقدت اجتماعات منتظمة مع الحكومات الممثلة في قبرص لاطلاعها على ما أحرز من تقدم في سير العملية .

١٨٤- وقد تسنى بفضل التبرعات النقدية والعينية المقدمة من المجتمع الدولي ، سواء بالسبيل الثنائية أو المتعددة الأطراف ، تحقيق الرقمين المستهدفين في كلا الندائين الصادرين عن المفوض السامي . فمن بين التبرعات التي قدمت علي أثر النداء الأول ، قدم مبلغ ١٢ مليون دولار عن طريق مفوضية اللاجئين ، بما في ذلك ، مبلغ ٢٧ مليون دولار في شكل تبرعات عينية . وفيما يتعلق بالنداء الثاني فقد قدم مبلغ ٧ ملايين دولار عن طريق المفوضية بما في ذلك ٢ مليون دولار في شكل تبرع عيني .

١٨٥- وقد أمكن بفضل هذه الاستجابة السخية والسريعة سد أكثر الاحتياجات الحاحا . بيد أن عدد الأشخاص المشردين والمحتاجين في قبرص لم ينقص حتي نيسان/أبريل ١٩٧٥ الا قليلا ، ولهذا ، ظلت مشكلة تقديم المساعدة لهم حقيقة ماثلة بالفعل . وبناء عليه ، كلف الأمين العام المفوض السامي بمواصلة تقديم المساعدة الانسانية بالجزيرة لفترة محدودة أخرى .

١٨٦- ومع مرور الزمن ، مالت طلبات المساعدة الانسانية المقدمة من سلطات الجزيرة ، بطبيعتها الحال ، الي شمول تدابير لا يقصد بها توفير الاغاثة الطارئة فحسب ، وانما كذلك مساعدة السكان المشردين في استعادة شيء من الاكتفاء الذاتي الاقتصادي . وبقيت خدمات مفوضية اللاجئين متاحة للسلطات والمتبرعين المهتمين لتصريف هذه المساعدة ، بناء على طلب السلطات .

١٨٧- وترد المعلومات التفصيلية عن التقدم الذي أحرز في مجال تنفيذ المساعدة الانسانية المقدمة من الأمم المتحدة لقبرص في التقارير المقدمة من الأمين العام الي مجلس الأمن (S/11488 و Add.1 (١٧) و 2 (١٨) و S/11568 (١٨) و (S/11730).

جيم - مساعدة اللاجئين العائدين والأشخاص
المشردين في أنغولا وغينيا - بيساو
وموزامبيق

١٨٨- وردت الاشارة أعلاه الي ما اتخذته مفوضية اللاجئين في عام ١٩٧٤ من اجراءات لتكليف أنشطتها الحالية لمساعدة اللاجئين القادمين من الأقاليم الأفريقية الواقعة تحت السيطرة البرتغالية علي الأحوال الجديدة الناتجة عن كون هذه الأقاليم قد حصلت علي استقلالها مؤخرا أو عن كونها في طريقها الي الحصول عليه . وقد عمدت مفوضية اللاجئين ، عملا بقرار اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي ، المتخذ في دورتها الخامسة والعشرين (١٩) ، وقرار الجمعية العامة ٣٢٧١ (د - ٢٩) ، وبناءً على الطلبات المحددة المقدمة من حكومات الاقاليم المعنية ، الي وضع برامج لعودة اللاجئين اختياريًا من غينيا - بيساو ومزامبيق الي أوطانهم وتوطينهم هناك . وقد تم هذا بعد اجراء مشاورات مع السلطات القومية وحركات التحرير القومي المعنية ومنظمة الوحدة الأفريقية ، مع مراعاة النتائج التي خلصت اليها البعثات المشتركة الموفدة الي غينيا - بيساو وموزامبيق ، والتي اشتركت فيها مفوضية اللاجئين وأغلبية برامج الأمم المتحدة ومنظماتها . ويؤمل أن يتسنى اتخاذ تدبير مشابه فيما يتعلق بأنغولا .

١٨٩- وكانت الأهداف الأساسية لبرامج المساعدة هي تيسير العودة السريعة للاجئين والأشخاص المشردين الي أوطانهم ، وسد احتياجاتهم الملحة ، الي جانب مساعدتهم في التمكن من العالسة أنفسهم . وفيما يلي معلومات عن هذه البرامج :

(١٧) للاطلاع علي النص المطبوع ، أنظر : الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة التاسعة والعشرون ، ملحق تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٧٤ .

(١٨) المرجع نفسه ، ملحق تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ .

(١٩) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢ ألف (Add.1/5/9612) ، الفقرة ٨٠ (ميم) .

١ - أنغولا

١٩٠ - في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٧٥ ، تم التوصل الي اتفاق في " ألفور" بين البرتغاليين وحركات التحرير على اجراءات حصول أنغولا على الاستقلال وموعده . ويتضمن هذا الاتفاق اشارة صريحة الي مشاكل اللاجئين والأشخاص المشردين . كما يعالج مسألة انشاء لجان مشتركة متكافئة التمثيل ، تكون مسؤولة عن وضع الترتيبات اللازمة لاستقبال اللاجئين .

١٩١ - وفي شباط/فبراير ١٩٧٥ ، أوفدت مفوضية اللاجئين بعثة الي لواندا للتباحث مع الحكومة الانتقالية والمفوض السامي البرتغالي في أنغولا في مشاكل عودة اللاجئين وتوطينهم . وكذلك قامت هذه البعثة ، بالاشتراك مع اللجنة المشتركة المتكافئة التمثيل ، بزيارة أنغولا الشمالية ، وذلك بقصد دراسة الحالة هنالك .

١٩٢ - وفي آذار/مارس ١٩٧٥ ، أبلغ مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين المفوض السامي البرتغالي في أنغولا ومجلس الرئاسة استعداداه لتخصيص مبلغ أولي في حدود مليون دولار — من دولارات الولايات المتحدة لمساعدة السلطات في حل المشاكل الأكثر الحاحا والتي تواجه ما يتراوح عددهم بين ٥٠٠٠٠ و ١٠٠٠٠٠ لاجيء من اللاجئين الهائدين الي أنغولا . ومن المتوقع أن يتم توفير ٥٠٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة من هذا المبلغ من اعتمادات البرنامج العادية لمفوضية اللاجئين . وانا تطلب الأمر مزيدا من الاعتمادات قبل قيام المتبرعين بتقديم التبرعات الخاصة استجابة لنداء يصدر عن المفوض السامي ، فريما لزم اعتماد مبلغ لذلك الغرض من صندوق الطوارئ .

١٩٣ - وفي الوقت نفسه ، اقترح المفوض السامي لشؤون اللاجئين علي السلطات المعنية تكوين مشتركة بين مفوضية شؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ويجوز أن تضم كذلك أعضاء آخرين من منظومة الأمم المتحدة . وتم ايفاد موظف برامج الي أنغولا في نهاية آذار/مارس ١٩٧٥ ، وأقيمت ممثلية لمفوضية اللاجئين في لواندا في نهاية حزيران/يونيه ١٩٧٥ . الا أن التطورات في أنغولا قد حالت ، منذ ذلك التاريخ ، دون احراز المزيد من التقدم .

٢ - غينيا - بيساو

١٩٤ - لجأت حكومة جمهورية غينيا - بيساو ، لما واجهتها المشاكل الاقتصادية الحادة عقب تأليفها في بيساو في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤ ، الي المجتمع الدولي طلبا لمساعدته ، وخاصة مساعدة منظومة الأمم المتحدة . وكذلك طلبت الحكومة ، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، السبي المفوض السامي أن يتولي أمر العودة الاختيارية للاجئين الذين كانوا قد استضيفوا في البلدان المجاورة . أثناء كفاح التحرير ، الي وطنهم وتوطينهم فيه ، وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص المشردين داخل البلاد .

١٩٥- وعلى أثر هذا الطلب ، قامت بعثة مشتركة بين الوكالات تمثل عدة برامج ومنظمات تابعة للأمم المتحدة ، بما فيها مفوضية شؤون اللاجئين ، بزيارة البلاد في كانون الثاني /يناير وشباط /فبراير ١٩٧٥ . وفي ضوء ما خلصت اليه البعثة وبالتشاور مع حكومة غينيا-بيساو ، تم اعداد برنامج للعودة الاختيارية لنحو ١٥٠.٠٠٠ لاجيء ومشردين ، ولا غائتهم وتوطينهم ، بتكاليف تبلغ ٤٠٢٥.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة . وتضمن البرنامج اعتماد مبالغ لتوفير المركبات ، ولشراء ونقل وتوزيع المؤن الغذائية ، حسب الحاجة ، والمواد الضرورية ، مثل الأدوات المنزلية والبذور والنباتات والأدوات الزراعية ومعدات توفير المياه والأدوية والمعدات الطبية ، وكذلك اعتماد مبالغ لبناء المستوصفات والوحدات الصحية في مناطق التوطين .

١٩٦- وفي ١٠ آذار /مارس ١٩٧٥ توجه المفوض السامي بندا الى الحكومات للتبرع لتمويل هذا البرنامج . وبنهاية أيار /مايو ١٩٧٥ بلغت التبرعات المدفوعة أو المعقودة ١٣٧ ١٢٦ ٢ دولارا من دولارات الولايات المتحدة .

١٩٧- وقد بدأت المراحل الأولية لعملية الاعادة الى الوطن والتوطين في نيسان /أبريل ١٩٧٥ ، وكان من المتوقع أن تستمر الى حزيران /يونيه من العام نفسه ، حيث يبدأ فصل الأمطار . وفي هذا الفصل الممتد من حزيران /يونيه الى أيلول /سبتمبر ستقل الحركة الفعلية للعودة الى حد بعيد ، ولكنها لا تلبث أن تستعيد قوتها فيما بعد . وقد قدرت السلطات في أيار /مايو ١٩٧٥ أن ما بين ٣٠.٠٠٠ و ٤٠.٠٠٠ لاجيء قد عادوا من السنغال وغامبيا ، كما عاد ٣٠.٠٠٠ من الأشخاص المشردين في داخل البلاد الى أمكنهم الأصلية .

١٩٨- وفي نيسان /أبريل ١٩٧٥ ، توجهت حكومة جمهورية غينيا - بيساو بندا عاجل الى برنامج الأغذية العالمي لتوفير المؤن الغذائية للاجئين والأشخاص المشردين في غينيا-بيساو والى أن يصبحوا مكتفين ذاتيا فيما يتعلق بالأغذية . واستجابة لهذا النداء ، أقر برنامج الأغذية العالمي ، بتفويض من المدير التنفيذي ، اعتماد مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتوفير المؤن الغذائية . وكان من المتوقع أن تصل الشحنة الأولى من هذه المؤن الى بيساو في أوائل شهر تموز /يوليه . وستدرس مفوضية اللاجئين امكانية سد جزء ، علي الأقل ، من هذه الاحتياجات ، اذا ما اقتضي الحال ذلك ، عن طريق عقود الشراء المحلية ، الي حين وصول هذه المؤن .

١٩٩- وقد أقيم تعاون وثيق بين حكومة غينيا - بيساو ومفوضية شؤون اللاجئين فيما يتعلق بالاستفادة من الاعتمادات المتاحة حسب الاحتياجات ذات الأولوية للاجئين والأشخاص المشردين . ولهذا الغرض ، عين قائم بأعمال بعثة مفوضية اللاجئين في بيساو ، حيث يجري تنسيق أنشطة التوطين والاعادة الى الوطن عن طريق لجنة ثنائية . وكذلك تم تعيين اثنين من المسؤولين في مفوضية شؤون اللاجئين في السنغال وغامبيا . ويتبع هؤلاء الموظفون لادارة الممثل الاقليمي لغرب أفريقيا ، حيث يجري تنسيق حركات العودة الى الوطن عن طريق اللجان الثلاثية المؤلفة من ممثلي حكومة غينيا-بيساو وحكومة البلد المضيف ومفوضية شؤون اللاجئين .

٣ - موزامبيق

٢٠٠ - بعد أن تألفت في لورينسو ماركيز في أيلول / سبتمبر ١٩٧٤ حكومة انتقالية ، ريثما يتم حصول موزامبيق علي الاستقلال التام في ٢٥ حزيران / يونيه ١٩٧٥ ، بدأت تلقائيا عودة اللاجئين الذين كانوا قد منحوا حق اللجوء في البلدان المجاورة الي موزامبيق . وبحول شهر آذار / مارس ١٩٧٥ ، كانت قد تمت عودة ما يقرب من ٢٥٠٠ لاجيء من ملاوي وزامبيا وزمبابوي وشرعوا في الاستيطان في الخالب في مقاطعة التيت ؛ وبالإضافة الي هؤلاء فقد عاد الي موزامبيق كذلك ما يقرب من ١٥٠٠ لاجيء من أولئك الذين كانوا قد طلبوا اللجوء في جمهورية تنزانيا المتحدة ليستقروا في مقاطعتي غابولغادو ونياسا . ومن أجل سد الاحتياجات العاجلة للدفعة الأولى من العائدين ، والي حين وضع برنامج للعودة والتوطين ، عمد المفوض السامي ، في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ، الي اعتماد مبلغ ١٠٠٠٠٠ دولار من صندوق الطوارئ التابع للمفوضية .

٢٠١ - وفي الوقت ذاته ، قامت بعثة مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة ، شبيهة في تركيبها باللجنة الخاصة بخينيا - بيساو ، بزيارة موزامبيق في شهر شباط / فبراير ١٩٧٥ ، وذلك استجابة لطلب المساعدة تقدمت به الحكومة الانتقالية في موزامبيق . وتلا ذلك أن قامت مفوضية اللاجئين بوضع برنامج للمساعدة بمبلغ ٧١٥٠٠٠ دولار لسد نفقات عودة اللاجئين الي وطنهم ولتوطينهم وهم الذين عادوا فعلا أو من المتوقع عودتهم . وشمل البرنامج كذلك بعض الاحتياجات المحددة والعاجلة للأشخاص المشردين المقيمين في مستوطنات داخل موزامبيق والذين يواجهون مصاعب مادية حادة . وقد اعتمد مبلغ في الميزانية لتغطية نفقات المرافق الغذائية والتعليمية ، وكذلك نفقات توفير البذور والآلات وما اليها من المعدات الزراعية الضرورية ، وذلك كي يتسنى للاجئين انتهاز حلول الموسم الزراعي المقبل .

٢٠٢ - وقد تم في أواخر نيسان / أبريل تعيين أحد كبار موظفي البرامج التابعة لمفوضية اللاجئين في لورينسو ماركيز ، وتولى ممثل المفوضية لموزامبيق أعماله هناك في حزيران / يونيه ١٩٧٥ .

٢٠٣ - وقد شرعت المفوضية في اجراء مفاوضات مع الحكومة الانتقالية ، ولا سيما مع فريقها العامل المعنى بالتعاون الدولي . ووضعت قائمة أولية بالمؤن الضرورية العاجلة ، وهي تتطلب مساهمة من مفوضية اللاجئين في حدود ١٧٠٠٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة استجابة

٢٠٤ - كذلك أسهمت مفوضية شؤون اللاجئين بمبلغ يربو على ١٠٠٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة استجابة لطلب قدمت به فريليمو (جبهة تحرير موزمبيق) في دار السلام من أجل الاعادة العاجلة لجماعات معينة من اللاجئين الموزامبيين من جمهورية تنزانيا المتحدة الي وطنهم .

دال - مساعدة الأشخاص المرحلين من ديارهم والمشردين في لاوس وفيتنام

٢٠٥ - اضطلعت مفوضية شؤون اللاجئين ، استجابة لطلبات تقدمت بها مختلف الاطراف المعنية في الجزء الأخير من عام ١٩٧٣ ، وفي اطار مهمة " المساعي الحميدة " التي تؤديها ، ببرنامج

لمساعدة الأشخاص المرحلين عن ديارهم والمشردين في لاوس وفيتنام . وقد فهم أن المساعدة ستقدم في جميع المناطق المعنية علي أساس انساني بحت ، طبقا للطابع غير السياسي الذي تتسم به أعمال مفوضية اللاجئين كما بينته الجمعية العامة . وكان أحد المبادئ التي استرشد بها في تحديد الاطار العام لعمل مفوضية شؤون اللاجئين في الهند الصينية هو التنسيق مع وكالات المعونة الدولية الأخرى وذلك بهدف تفادي الازدواج في الجهد المبذول .

٢٠٦- وقد تقرر ، طبقا لما هو مطلوب ، أن يتم تنفيذ برنامج المساعدة ، الذي أعد علي أساس مشاريع محددة ومبينة بصورة جيدة تقدمت بها الأطراف الطالبة للمساعدة . واقتنعت المفوضية اقتناعا تاما بصلاحياتها للتنفيذ ، في كل من جمهورية فيتنام الديمقراطية ، وما كان يعرف سابقا بجمهورية فيتنام ، وفي المناطق التي كانت تسيطر عليها آنذاك الحكومة الثورية المؤقتة لجمهورية فيتنام الجنوبية ، وفي لاوس . وقد قدر مجموع احتياجات ميزانية البرنامج لتغطية فترة السنتين ١٩٧٤-١٩٧٥ بما مقداره ١٢ مليون دولار . واستجابة لنداء المفوض السامي بالتبرع لتحقيق هذا الرقم ، عقدت تبرعات بما يزيد علي ٧٧٠٠٠٠ دولار بنهاية شهر أيار/مايو ١٩٧٥ وأنشأت مفوضية شؤون اللاجئين في عام ١٩٧٤ ، مكتبا اقليميا للهند الصينية جعل مقره في فيينتيان في لاوس بقصد التنسيق مع السلطات أو وكالات التنفيذ أو كليهما .

٢٠٧- وقد رأى ، وقت كتابة هذا التقرير ، أنه ربما تدعو الحاجة الي تنقيح جزء من الأنشطة التي يشملها برنامج مفوضية اللاجئين لمساعدة المرحلين عن ديارهم والأشخاص المشردين في فيتنام ، وذلك في ضوء المساعدة التي ستقدم في فيتنام عن طريق البرنامج المشترك بين مفوضية شؤون اللاجئين ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، الوارد ذكره أدناه .

٢٠٨- أعطيت الأولوية المبدئية في لاوس لمساعدة الأشخاص المشردين في العودة الاختيارية الي أوطانهم ، وذلك بالتشاور مع اللجنة المركزية المشتركة في لاوس . وقامت السلطات بتشكيل تسعة أفرة مشتركة متنقلة لأجراء تعداد لهذا الغرض . وقد بدى في نهاية شهر كانون الثاني /يناير ١٩٧٥ بتنفيذ عملية نقل جوي الي سهل الجرار ، وذلك بفضل المساعدة المالية المقدمة من مفوضية شؤون اللاجئين . كما تمكن أشخاص آخرون من العودة في القوارب النهرية أو سيارات الشحن ، فأصبح مجموع العائدين بحلول شهر أيار/مايو ما يقرب من ٣٣٠٠٠ شخص . وفور وصولهم ، قدمت لهم المساعدة لسد احتياجاتهم العاجلة . ومن المتوقع أن تستأنف عملية العودة عند انتهاء فصل الأمطار .

٢٠٩- وبعد ذلك ركز الاهتمام ، بالتعاون مع اللجنة المشتركة لشؤون اللاجئين ، على مرحلة التوطين من البرنامج الجاري تنفيذه في لاوس . فقد رسمت الخطط لتوفير المعدات المنزلية ، ومعدات البناء الأساسية ، والآلات والأدوات الزراعية ، واللوازم الطبية ، والبذور غير المقشورة ، وذلك لتمكين الأشخاص في كلا القطاعين من استئناف حياتهم العادية في أسرع وقت ممكن .

٢١٠- وقد اشتملت المساعدة في جمهورية فيتنام الديمقراطية ، بصفة رئيسية ، علي توفير الخيوط القطنية لنسج الملابس للأشخاص المشردين والمرحلين من ديارهم ، كما اشتملت علي توفير اللوازم الطبية . وقد تمت المساعدة أيضا في ميدان الزراعة ؛ وقد قامت جمعية الصليب الأحمر لجمهورية فيتنام الديمقراطية بدور الوكالة التنفيذية .

٢١١- وفي المناطق التي كانت تسيطر عليها الحكومة الثورية المؤقتة لفيتنام الجنوبية ، اشتمل برنامج مفوضية شؤون اللاجئين للمساعدة علي توفير الملابس والأغذية ومواد البناء والآلات الزراعية ، وذلك للمساعدة في انتاج الأغذية لقاعدة الأشخاص المشردين .

٢١٢- وبالنظر لما حدث من تطور سريع للأحداث وردت الاشارة اليه آنفا ، لم يتم تنفيذ أية مشاريع للمساعدة في ما كان يعرف سابقا بجمهورية فيتنام .

هـ - عملية الاغاثة الطارئة في فيتنام الجنوبية

٢١٣- ونظرا لما حل بالفيتناميين من معاناة انسانية قاسية على أثر الأحداث التي وقعت في فيتنام الجنوبية في ربيع ١٩٧٥ ، عمد الأمين العام ، في ٣١ آذار/مارس ١٩٧٥ ، الي توجيه نداء للحكومات والأفراد في كل مكان بزيادة من المساعدة الانسانية اللازمة لسد الاحتياجات الضرورية للسكان المدنيين . وكذلك أنشأ الأمين العام مكتبا في مقر الأمم المتحدة لتنسيق كافة أشكال المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة لليهند الصينية .

٢١٤- وعلي أثر نداء الأمين العام ، قام المفوض السامي والمدير التنفيذي لمؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة بالطلب الي الحكومات تقديم التبرعات . وحتى ٣١ أيار/مايو ١٩٧٥ ، تم التبرع بما يقارب ٢٥ مليون دولار في شكل تبرعات نقدية وعينية ، بما في ذلك ما يقارب ٢٠٠٠٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة ، جاءت عن طريق مفوضية شؤون اللاجئين .

واو - المساعدة المقدمة للكيمبوديين والفيتناميين الموجودين خارج بلدانهم الأصلية

٢١٥- لفتت الحكومات المعنية نظر المفوض العام الي وصول الكيمبوديين والفيتناميين الي عدد من البلدان في المنطقة . وقد طلب الي مفوضية شؤون اللاجئين أن تساعد هؤلاء الأشخاص ، بالقدر الممكن ، بغية ضمان اللجوء المؤقت أو الدائم لهم ، وأن تقوم بالترتيبات اللازمة للعناية بهم - وعلتهم ، وعودتهم الاختيارية أو توطيئهم .

٢١٦- وقد قدر مجموع عدد الفيتناميين والكيمبوديين الذين تركوا بلدانهم بنحو ١٨٥٠٠٠ ، يعيش حوالي ١٣٠٠٠٠ منهم في أراضي الولايات المتحدة الأمريكية ، بينما يقيم معظم الآخرين في مختلف البلدان الآسيوية في منطقة جنوب شرقي آسيا .

٢١٧- وتتقدر التكاليف اللازمة لنقلهم والعناية بهم وعلتهم أو دمجهم محليا بعشرات الملايين من الدولارات . وتبعاً لذلك ، فقد أصدر المفوض السامي نداء بتقديم التبرعات الخاصة . ومن أجل سد احتياجات فرص التوطين ، صدر نداء آخر لهذا الغرض . وتلقت المفوضية ردودا ايجابية من عدد من الحكومات .

٢١٨- وقام موظفون تابعون لمفوضية شؤون اللاجئين ، كانوا قد أوفدوا الي مختلف المناطق المحتاجة لخدماتهم ، بتسجيل هؤلاء الاشخاص ، بمن فيهم أولئك الذين يرغبون في العودة الي أوطانهم .

الفصل الرابع

العلاقات مع منظمات أخرى

ألف - التعاون بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والأمم المتحدة وأعضاء آخرين في منظومة الأمم المتحدة

٢١٩ - استمرت أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المبذولة لصالح اللاجئين والمشردين في الاستفادة من جهود أعضاء منظومة الأمم المتحدة وفقا لمبادئ الاعتماد المتبادل والوحدة التي أكدتها مؤخرا من جديد لجنة التنسيق الإدارية . وقد شاركت المفوضية في اجتماعات هذه اللجنة وهيئاتها الفرعية ، خاصة تلك المعنية بالتعليم والتدريب وبانماء المجتمعات المحلية الريفية وهي مواضيع لها صلة خاصة بعمل المفوضية . ويمثل كثير من أعضاء منظومة الأمم المتحدة بصفة منتظمة في اجتماعات اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي كما يمثل المفوضية في اجتماعات هذه المنظمات بالمثل . وقد أقيم تعاون وثيق على مستوي المقر والميدان مع وكالات الأمم المتحدة المعنية . وعملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥٤٩ (د - ٤٩) بشأن المشاورات المسبقة ، ترسل المساعدة السنوية المقترح أن تقدمها المفوضية الى وكالات الأمم المتحدة ، قبل بحثها من قبل اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي .

٢٢٠ - وفي ميدان الأنشطة التي يشتملها برنامج المساعدة المقدمة من المفوض السامي كان للتعاون فيما بين الوكالات دور ذو أهمية خاصة فيما يتعلق بمساعدة اللاجئين من الأقاليم المستعمرة ، وفقا للقرارات المتصلة بالموضوع التي اتخذتها الجمعية العامة واللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ومن الأمثلة المعنية لذلك التدابير التي اتخذها برنامج الأغذية العالمي لتقديم المؤن للاجئين الأنغوليين والناميبيين في مستوطن ميهيبيا في زامبيا ؛ وقيام مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة بتوفير المعدات الطبية اللازمة للخدمات الصحية المتنقلة في إقليم كازامانس في السنغال لصالح اللاجئين من نينيا - بيساو ؛ والدراسة التي أجرتها منظمة الصحة العالمية لحالات الإصابة بمرض النوم في مستوطن ميهيبيا في زامبيا ؛ وقيام المنظمة العالمية للأرصاد الجوية واتحاد البريد العالمي بتقديم منح دراسية للتدريب المتخصص للاجئين من البلدان المستعمرة . كما استمر التعاون الوثيق مع مجلس ناميبيا وخاصة فيما يتعلق بخطط بناء مركز صحي في بوتسوانا يشترك المجلس بجزء من تمويله . وقد وضع صندوق الأمم المتحدة الاستثماري لافريقيا الجنوبية تحت تصرف المفوضية ، في عام ١٩٧٤ ، مبلغ ١٠٠٠٠ دولار لمساعدة اللاجئين من افريقيا الجنوبية .

٢٢١ - وقد تمت مشورة الخبراء مرة أخرى فيما يتعلق بإنشاء ملحقات للمستوطنات الريفية للاجئين ، خصوصا من جانب منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية اللتين شاركتا في الدراسات المتعلقة بالمواقع المقترحة لتوطين اللاجئين السودانيين الموجودين حاليا في غاند وار باثيوبيا . كما أجرت منظمة الصحة العالمية دراسة عن امدادات المياه في مستوطنات اللاجئين من بوروندي

في جمهورية تنزانيا المتحدة . واستمر برنامج الأندية العالمي في الاسهام بنصيب كبير من المؤن الغذائية للاجئين بوروندي في جمهورية تنزانيا المتحدة .

٢٢٢ - وفي ميدان التعليم ، استمر التعاون الوثيق مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو" وفقا لشروط " مذكرة التفاهم " الموقعة مع المفوضية في عام ١٩٧٣ ، والتي تعيد "اليونسكو" بمقتضاها الخبراء من موظفيها الى المفوضية لتقديم المساعدة التقنية اللازمة . وفي ميدان المساعدة التعليمية لمرحلة ما بعد الابتدائية المقدمة للاجئين من الجنوب الافريقي ، أقيم تعاون وثيق مع برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي .

٢٢٣ - ومن الأوجه الهامة الأخرى للتعاون فيما بين الوكالات في الأنشطة التي يشملها البرنامج السنوي ، المساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الانمائي في ادارة مشاريع المساعدة المقدمة من المفوضية في البلدان التي ليس للمفوضية تمثيل فيها ، خاصة في افريقيا الغربية وافريقيا الوسطى . كما قدم برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة مساعدة بالغة القيمة في هذا الصدد في مجال متابعة النداءات الموجهة لجمع الأموال . وواصلت المفوضية أيضا الاستفادة من تعاون منظمة العمل الدولية في عام ١٩٧٤ فيما يتعلق بالدراسات التي أجريت عن حالة مستحقي السناهيات .

٢٢٤ - ويشكل الدور الذي يضطلع به مختلف أعضاء منظومة الأمم المتحدة في اطار المهام الانسانية الخاصة التي قامت بها المفوضية في عام ١٩٧٤ ، مثالا بارزا آخر للجهود المشتركة للمجتمع الدولي . وترد تفاصيل هذا التعاون في الفصل الثالث أعلاه .

باء - العلاقات مع منظمات دولية أخرى

٢٢٥ - شهدت الروابط مع منظمة الوحدة الافريقية مزيدا من التعزيز لها ، خصوصا في ميدان المساعدة الى اللاجئين من الأقاليم المستعمرة ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣٠٠ (د - ٢٩) بشأن تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد اشترك سعادة السيد و . اتيكي مبوروما ، الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ، في الدورة الخامسة والعشرين للجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي . ومثلت المفوضية في اجتماعات منظمة الوحدة الافريقية بما فيها دورات مجلس وزراء المنظمة وفسي اجتماعات مكتب توظيف وتعليم اللاجئين الافريقيين .

٢٢٦ - كما أجريت مشاورات وثيقة في اطار قرار الجمعية العامة ٣٣٠٠ (د - ٢٩) ، بين المفوضية وحركات التحرر الوطنية المعترف بها من قبل منظمة الوحدة الافريقية ، بغية القيام ، بوجه خاص ، بوضع برامج لاعادة اللاجئين من أنغولا وفينيا - بيساو وموزامبيق الى أوطانهم واعادة توطينهم . وقد أدلى ممثل عن الجبهة القومية لتحرير أنغولا ببيان أمام اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي في دورتها الخامسة والعشرين .

٢٢٧ - وقد تم أيضا تقوية التعاون مع مكتب توظيف وتعليم اللاجئين الافريقيين لمنظمة الوحدة الافريقية بغية تقديم مساعدة أكثر فعالية فيما يتعلق بتعليم واعادة توطين اللاجئين في افريقيا .

٢٢٨ - وواصلت اللجنة الحكومية الدولية للهجرة الأوروبية مهمتها الحيوية في ميدان إعادة توطين اللاجئين ولا سيما فيما يتعلق بإعادة توطين اللاجئين من أوروبا وأمريكا اللاتينية .

٢٢٩ - وآزرت المجتمعات الأوروبية من جديد عمل المفوضية مؤازرة كريمة عن طريق تقديم مساهمة عينية محددة تتضمن . . . ٥ طن من القمح الطري و ٣٠٠ طن من زيت الزبد للمساعدة الانسانية فـي قبرص . علاوة على أنها أبدت استعدادها للنظر في امكانية الاسهام في عدة برامج هامة أخرى للمفوضية .

٢٣٠ - واستمر التعاون الوثيق مع المجلس الأوروبي ، الذي أبدى اهتماما خاصا بمشاكل المساعدة المتوسطة الأجل والطويلة الأجل في قبرص . علاوة على أن الجمعية البرلمانية للمجلس تتابع عن كثب مشاكل اللاجئين في أوروبا وفي أماكن أخرى .

جيم - العلاقات مع المنظمات غير الحكومية

٢٣١ - أسهم تعاون المنظمات غير الحكومية مرة أخرى اسهاما ذا شأن في عمل المفوضية ، لا سيما بالنظر الى الخبرة الواسعة التي تستطيع الكثير من هذه المنظمات تقديمها لمساعدة اللاجئين على التغلب على المشاكل اليومية التي يواجهونها داخل مجتمعاتهم الجديدة . وعلى المستوي الدولي ، أقيمت علاقات وثيقة مع المجلس الدولي للمهيات الخيرية ومع هيئاته الفرعية التي تسعى الى تنسيق الأنشطة غير الحكومية لصالح اللاجئين .

٢٣٢ - وفيما يتعلق بالأنشطة التي يشملها برنامج المفوضية السنوي للمساعدة ، كان تعاون المنظمات غير الحكومية هاما بصورة خاصة في عام ١٩٧٤ بالنسبة لمشاريع الخدمات الاستشارية . وكما يرد في مواضع أخرى من هذا التقرير ، فان المفوضية كانت تسعى الى زيادة انماء هذا الشكل من المساعدة ، وعلى الخصوص في افريقيا ، حيث يمكن لأفراد اللاجئين الذين يسكنون المناطق الحضرية الانتفاع كثيرا من ارشادات الخبراء . وكان دور المنظمات غير الحكومية أساسيا أيضا في تنفيذ العديد من مشاريع المساعدة الأخرى ، وفي المساهمة في تمويلها في أغلب الأحيان . وقد تضمنت تلك المشاريع مشاريع لتوطين اللاجئين في أفريقيا في المناطق الريفية ، مثل المشاريع الخاصة باللاجئين من بوروندي في جمهورية تنزانيا المتحدة ، وكذلك عمليات إعادة التوطين كتلك التي تم تنظيمها للاجئين من شيلي .

٢٣٣ - وفي ميدان الحماية القانونية ، نشطت المنظمات غير الحكومية في العمل على تأمين المصادقة على اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ المتعلقين بمركز اللاجئين وتنفيذهما ، وفي دراسة مسألة اللجوء .

٢٣٤ - وبالإضافة الى المساعدة المقدمة ، على الصعيدين التنفيذي والمالي ، من الهيئات الخيرية في الأنشطة المبذولة في نطاق برنامج المساعدة السنوي ، أسهمت تلك الهيئات أيضا اسهاما فعالا في المهام الانسانية الخاصة التي قامت بها المفوضية في عام ١٩٧٤ ، وخاصة فـي إطار مساعدة الأمم المتحدة الانسانية لقبرص .

٢٣٥ - وجدير بالاشادة أيضا ما بذلته المنظمات غير الحكومية من جهود كريمة في تركيز السلطات والرأى العام على احتياجات اللاجئين والابقاء على ذلك الاهتمام . وتقدم الحملة التي نظمها مجلس اللاجئين النرويجي في صيف عام ١٩٧٤ مثالا على النجاح الكبير في العمل على توفير دعم واسع النطاق وسخي لقضيتهم .

٢٣٦ - وتقديرا للدور الذى قامت به المنظمات غير الحكومية في شيلي ، منحت ميدالية نانسين في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٤ الى الأسقف هيلموت فرنز ، رئيس اللجنة القومية الشيلية لمعوننة اللاجئين . وكانت هذه اللجنة تتألف من ممثلي ثمانية طوائف دينية ومنظمات كنسية في شيلي ؛ وكانت تقدم الحماية والمأوى والمساعدة لعدة آلاف من اللاجئين في ذلك البلد ، في أعقاب أحداث أيلول / سبتمبر ١٩٧٣ .

الفصل الخامس

المساءل الادارية والمالية

ألف - مقدمة

٢٣٧ - تميز عام ١٩٧٤ بزيادة كبيرة جدا في الاحتياجات المالية اللازمة لمساعدة اللاجئين ، سواء فيما يتعلق بالأنشطة العادية للمفوضية أو بالعمليات الخاصة التي تقوم بها المفوضية في اطار قرارات الجمعية العامة بشأن " المساعي الحميدة " . وتعين لذلك على المفوض السامي أن يتصل في عدة مناسبات بالمجتمع الدولي لطلب أموال اضافية .

٢٣٨ - وقد أدت الاحتياجات المتزايدة للاجئين من شيلي والاحتياجات المستمرة للاجئين من بوروندي في البلدان المجاورة الى ضرورة رفع المبلغ المستهدف لبرنامج المساعدة لعام ١٩٧٤ من ٨ ٧٣٩ ٠٠٠ دولار الى ١١ ٨٠٨ ٠٠٠ دولار . ووافقت على هذه الزيادة اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي في دورتها الخامسة والعشرين .

٢٣٩ - وتمت في الشهور الأربعة الأولى من عام ١٩٧٤ مواصلة برنامج الاعادة الى الوطن في شبه القارة الآسيوية الجنوبية ، الذي بدأ في عام ١٩٧٣ . وورد ما مجموعه ٢ ٨٥٧ ٢٤٥ دولارا في عام ١٩٧٤ لهذه العملية ، بالاضافة الى المبلغ الوارد في عام ١٩٧٣ وقدره ٣ ٣٨ ٢٣٥ دولارا .

٢٤٠ - وبناء على طلب الحكومات المعنية ، اضطلع المفوض السامي ببرنامج لمساعدة اللاجئين والمشردين في شبه جزيرة الهند الصينية . وحتى ٣١ آذار/مارس ١٩٧٥ ورد مبلغ ٧ ٦٣٣ ٧٣٧ دولارا نقدا وما مقداره ٢٠ ٠٠٠ دولار عينا مساهمة في المبلغ المستهدف لهذا البرنامج ، والذي قدر بمبلغ ١٢ مليونا من الدولارات للفترة ١٩٧٤/١٩٧٥ .

٢٤١ - في آب/أغسطس ١٩٧٤ ، عين الأمين العام للأمم المتحدة المفوض السامي منسقا لمساعدة الأمم المتحدة الانسانية لقبرص . وقد وجه الأمين العام في أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ نداء لجمع أموال تبلغ في مجموعها ٢٢ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار . وقد تم التبرع بمبلغ ١٢ ٣٦٣ ٦٠١ دولار من مجموع ذلك المبلغ عن طريق المفوضية والباقي عن طريق التبرعات الثنائية . ونظرا للاحتياجات المستمرة للمشردين في الجزيرة ، وجه المفوض السامي ، في كانون الثاني/يناير ١٩٧٥ ، نداء لجمع مبلغ اضافي قدره ٩ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار ، تم حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٧٥ عقد مبلغ منه قدره ٦ ٥١٨ ٩٥٠ دولارا نقدا وعينا عن طريق المفوضية .

٢٤٢ - وطبقا لقرار الجمعية العامة ٣٢٧١ ألف (د - ٢٩) المؤرخ في ١٠ كانون الثاني/ديسمبر ١٩٧٤ ، وتوصية اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي في دورتها الخامسة والعشرين المعقودة في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٤ ، وبناء على طلب حكومة فينيا - بيساو ، وجه المفوض السامي في ١٠ آذار/مارس نداء لجمع أموال مجموعها ٢٥ ٠٠٠ ٤٠٠ دولار . وقد غطى هذا المبلغ المستهدف التكاليف المقدرة لبرنامج يستهدف المساعدة في الاعادة الطوعية للاجئين من

والمشردين في فينيا - بيسا والى أوطانهم واثبتهم واعادة توطينهم على وجه السرعة . وقد تم حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٧٥ عقد تبرعات مجموعها ٠.٨٨ ١.٠٦ دولارا . ووردت تبرعات جديدة منذ ذلك التاريخ .

باء - تمويل برنامج المفوضية لعام ١٩٧٤

٢٤٣ - كما يتبين من الجدول ٥ (أنظر المرفق الثاني أدناه) ، تبرعت ٨٢ حكومة حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٧٥ بمبلغ مجموعه ٨٠٢ ٢٥١ ١٠ دولارا في الهدف المنقح لبرنامج المفوضية للمساعدة لعام ١٩٧٤ ، والذي يبلغ ٨٠٨ ٨٠٠ ١١ دولار . وبلغ مجموع التبرعات من المصادر غير الحكومية ، حتى نفس التاريخ ، ١٣٦ ٥٢٣ دولارا . وقد مول البرنامج تمويلا كاملا بفضل هذه التبرعات والايادات المتنوعة من مصادر أخرى .

جيم - تمويل صندوق الطوارئ

٢٤٤ - بلغت المصروفات من صندوق الطوارئ في عام ١٩٧٤ ما مجموعه ٧٤٣ ٥٠٨ دولارا ، مولت كلها تقريبا من صندوق رأس المال المتداول والضمانات .

دال - تمويل المشاريع التكميلية الخارجة عن برنامج المفوضية للمساعدة لعام ١٩٧٤

٢٤٥ - يبين الجدول ٥ أيضا التبرعات المقدمة للصناديق الاستثنائية الخاصة في ٣١ آذار/مارس ١٩٧٥ سواء من مصادر حكومية أو غير حكومية للمشاريع التكميلية الخارجة عن برنامج المساعدة السنوي . وقد خصص لحساب التعليم الخاص بالمفوضية مبلغ ٨٦٩ ٩٥٦ دولارا من مبلغ مجموعه ٢ ٢٨٦ ٧٤٦ دولارا واستخدم باقي المبلغ وقدره ٨٧٧ ٣٢٩ دولارا في مساعدات أساسية أخرى خارجة عن البرنامج .

هاء - تمويل برنامج المفوضية لعام ١٩٧٥

٢٤٦ - أقرت اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي في دورتها الخامسة والعشرين مبلغا مستهدفا قدره ١٢ ٦٥٦ ٠٠٠ دولار لبرنامج عام ١٩٧٥ . ويورد الجدول ٦ (أنظر المرفق الثاني أدناه) تبرعات مجموعها ٧٢٠ ٥٢٤ ٧٥ دولارا أعلنت عنها ٥٢ حكومة في ٣١ آذار/مارس ١٩٧٥ للاستخدام في ذلك المبلغ .

واو - مشروع المفوضية للأسطوانات الفونوغرافية التي يستغرق
تشغيلها مدة طويلة

٢٤٧ - بلغ عائد مبيعات الاسطوانات الفونوغرافية والشرائط المسجلة الصغيرة (الكاسيتات) حوالي ١٧٤ .٠٠٠ دولار في ١٩٧٤ . وبلغ الرصيد الناتج عن ذلك والمتاح في نهاية العام لاستكمال الأموال اللازمة لمشاريع معينة للمساعدة ٤٧٨ .٠٠٠ دولار . ومن المقرر انتاج اسطوانة جديدة لعام ١٩٧٥ ، وهرجي ، على الرغم من الانكماش الاقتصادي الذي يعانيه عدد من البلدان ، أن تلاقي من النجاح ما لاقته اسطوانة مسهرجان كبار النجوم ، " Top Star Festival " التي نزلت إلى الأسواق في عام ١٩٧٢ وبلغت مبيعاتها ١٠٩١ .٠٠٠ دولار في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ .

الفصل السادس

الاعلام العام

٢٤٨ - استوجب نطاق أنشطة المفوضية وتنوعها خلال الفترة المستعرضة وجود حاجة مستمرة لدعم جماهيري وفعال ، وخاصة فيما يتعلق بالمهام الانسانية الخاصة التي تلزم لها أموال كبيرة الحجم . ودعا ذلك بدوره الى بذل جهود مكثفة في ميدان الاعلام العام لتعريف اكبر عدد ممكن من الجماهير بأنشطة المفوضية والدعوة الى مؤازرتها .

٢٤٩ - وبرز من جديد انتاج الأفلام الوثائقية كجزء متمم لأنشطة الاعلام العام التي تضطلع بهـا المفوضية ، مستهدفة أساسا توزيعها في شكل مختصر على محطات التلفزيون في بلدان كثيرة . وقد أنتج فيلم ، في عام ١٩٧٤ ، للافتتاح الرسمي لجسر جديد عبر النيل في جوبا ، تمت اقامته في المراحل النهائية لبرنامج الأمم المتحدة للاغاثة العاجلة لجنوب السودان . وأنتجت ثلاثة أفلام في الشهور الأولى من عام ١٩٧٥ : ففي قبرص ، كان دور المفوضية كمنسق لمساعدة الأمم المتحدة الانسانية لقبرص موضوع فيلم وثائقي مدته ٢٢ دقيقة ، أرسلت نسخة منه مدتها ٨ دقائق الى محطات تلفزيون معينة ؛ وفي الهند الصينية ، أنتج فيلم عن بدء الجسر الجوي بين فيتنام وفونوسافنخ في اطار برنامج المفوضية لمساعدة المشردين والنازحين ، لتوزيعه أيضا كمادة تلفزيونية اخبارية وكفيلم وثائقي ؛ وانتج فيلم بعنوان " اللاجئ " للعروض التلفزيونية والجماعية ، يصور اعادة اللاجئين من شيلي . وقد عزز قدرة المفوضية على توفير الأفلام على وجه السرعة للوفاء بالاحتياجات المعينة لمحطات التلفزيون في البلدان المختلفة ، الحصول على معدات لتجهيز الأفلام للعرض ، مما قلل الاعتماد على التسهيلات التقنية الخارجية .

٢٥٠ - كان من المهم بوجه خاص بذل جهود لتأمين تغطية أنشطة المفوضية تغطية صحفية واسعة النطاق بالنسبة للنداءات التي قام المفوض السامي بتوجيهها خلال عام ١٩٧٤ ، للمساعدة في تمويل العمليات الخاصة المسندة اليه . فأصدرت على سبيل المثال نشرات صحفية منتظمة عن دوره كمنسق لمساعدة الأمم المتحدة الانسانية لقبرص ، تبين مدى الاستجابة للنداءات التي وجهت في ايلول / سبتمبر ١٩٧٤ وكانون الثاني / يناير ١٩٧٥ من أجل جمع التبرعات . وبالإضافة الى ذلك ، نظمت المفوضية جولة صحفية في قبرص شارك فيها ثمانية ممثلين لصحف ومحطات تلفزيون رئيسية وذلك لتقديم نظرة مباشرة عن التطورات . وقد أسفرت هذه الجولة عن تغطية صحفية وتلفزيونية محدودة في الوقت الذي كان فيه الاهتمام العام بمحنة الأشخاص المشردين آخذا في التضاؤل . وقد ساعدت النشرات الصحفية أيضا على استرعاء الانتباه الى ضرورة الدعم المالي المستمر لعملية الاعادة الى الوطن في شبه القارة (٢٠) الستى كانت لا تزال جارية في النصف الأول من عام ١٩٧٤ والتي أقيم

(٢٠) للاطلاع على التقرير بشأن العملية المقدم الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين ، أنظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ١٢ بأ (A/9612/Add.2) .

من أجلهم - أكبر جسر جوى بشرى عرف حتى الآن . وقد طلب الدعم العام مؤخرا عن طريق النشرات الصحفية من أجل برامج الاعادة الى الوطن واعادة التوطين للاجئين في أنغولا وفينيا - بيسمار وموزامبيق ، التي وجهت المفوضية من أجلها نداءات خاصة . ومن المواضيع التي شملتها النشرات الصحفية للمفوضية أحداث أخرى يحتمل أن تثير الاهتمام بالمساعدة الدولية للاجئين ، مثل منح ميدالية نانسين في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٤ للأسقف فرنز تقديرا لأعماله البارزة لصالح اللاجئين في شيلي . وبالإضافة الى النشرات الصحفية ، كان يجري الاتصال بصفة منتظمة مع الأفراد - من مشلي وسائل الاعلام عن طريق المؤتمرات الاعلامية غير الرسمية وعقد دورات لتقديم معلومات أساسية .

٢٥١ - وقد شملت صحيفة الأنباء الدورية والتي تصدر مرة كل شهرين (١٥٥٠٠ نسخة بالانجليزية و ٦٠٠٠ نسخة بالفرنسية) من جديد مقالات عن جميع نواحي أنشطة المفوضية التي تمثل اهتماما انسانيا . وشملت مقالات عن عمل المفوضية التقليدي في ميدان الحماية ، تصور عددا من الدراسات الافرادية التي ساعدت تدخل المفوضية فيها على حل مشاكل انسانية مؤثرة ، وعن برنامج المساعدة السنوي ، بما في ذلك نقل عدد كبير من لاجئي بوروندي الى مستوطنات ريفية جديدة عام ١٩٧٤ ، وعن معلومات متصلة بمتابعة العمليات الواسعة النطاق ، مثل اعادة توطين وادماج آسيويي أوغندا الذين لا يحملون جنسية معينة .

٢٥٢ - ومن الابتكارات العملية المثيرة للاهتمام فيما يتعلق بصحيفة المفوضية اصدار طبعة مشتركة بالتعاون مع هيئة خيرية في أستراليا . وقد صدرت ثلاثة أعداد منها في عام ١٩٧٤ تشتمل على مواد قدمتها المفوضية بجانب مواد تحريرية محلية ، وطبع من كل عدد منها ٥٠٠٠٠ نسخة .

٢٥٣ - وقد صدرت ، ضمن سلسلة " تقارير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين " ، منشور مصغر بعنوان " الجسر الجوي " (٢٥٠٠٠ نسخة بالانجليزية و ٥٠٠٠ نسخة بالفرنسية) تقدم عرضا لعملية الاعادة الى الوطن في شبه القارة .

٢٥٤ - وصدرت باللغة السنوية طبعة منقحة للكتيب الأساسي تعطي معلومات مستكملة عن أهداف وأنشطة المفوضية ، وينتظر أن تصدر في المستقبل طبعات باللغات الألمانية والألمانية واليابانية والعربية واليابانية . وقد أفاد تعاون مركز الأمم المتحدة للاعلام في طوكيو بصفة خاصة في المساعدة في وضع الترتيبات الخاصة بالطبعة اليابانية .

٢٥٥ - استمرت مراكز الأمم المتحدة للاعلام في تقديم المعاونة ؛ فتولت في بعض البلدان توزيع مواد المفوضية ، وقامت في بلدان أخرى بإيداع تلك المواد لديها .

٢٥٦ - وتوضح هذه الأمثلة النهج المتنوع بصورة متزايدة والذي اتخذته المفوضية في ميدان الاعلام العام ، سعيا الى اعلام العالم عامة بطبيعة أنشطتها وما يتصل بها من أهداف ومشاكل - الى تأمين دعم عام فعال بوصفه أمرا أساسيا للأعمال ذات الطبيعة الانسانية . ويمكن أن يقال أن هذه الجهود قد لاقت نتائج مشجعة في ضوء التعاطف الواسع النطاق الذي أظهره الرأي العام تجاه جهود المفوضية المتواصلة من أجل توفير الحماية الدولية والمساعدة للاجئين ، وفي ضوء الاستجابة الكريمة للحكومات والهيئات الخيرية والافراد للنداءات الخاصة التي وجهها المفوض السامي في عام ١٩٧٤ .

مركز الانقسام الى المواثق القانونية الحكومية الدولية المفيدة لللاجئين والتمديد يقر عليها
(في ٣١ آذار / مارس ١٩٧٥).

- 59 -

المرفق الثاني

بيانات مالية وإحصائية

(١)

تحليل شامل لعدد اللاجئين الذين قدمت اليهم مساعدة في عام ١٩٧٤ وفي نطاق برامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وفي نطاق المشاريع الممولة مستند صندوق الطوارئ ، بحسب البلد أو المنطقة ونوع الحل

المعونة الإضافية	المساعدة	المجموع	المساعدة في	مساعدة	إعانة	تسهيل	البلد
المعونة الإضافية	التأثيرية	(١) الى (٤)	التوطين المحلي	متنوعة (أ)	التوطين	الى الوطين	

٦٦	—	٥ ٦٤٠	٥ ٦٠٨	—	٩	٢٣	افريقيا
٧٩١	—	٨ ١١٤	٨ ٠٠٠	—	١١	١٠٣	اثيوبيا
١١٥	٢ ١٩٤	٨٣٦	٨١٤	—	٢٢	—	أوغندا
—	—	٧ ٨٦٣	٤ ٥٥٨	٣ ٣٠٠	٥	—	بوتسوانا
١٤٠	—	١ ٠٢ ٧٩٨	١ ٠٢ ٧٦٦	—	٢٥	٧	بورتوريكو
—	—	٤ ٩٥٧	٤ ٢٨٠	٦٧١	٦	—	جمهورية تنزانيا المتحدة
٤٤٣	١	١ ٠٢ ٥٠٠	١ ٠٢ ٥٠٠	—	٥	٣	رواندا
٧٠٠	—	٨ ٣٨١	٨ ٧٩٦	—	٣٩	٦	زائير
١٤٢	—	١ ٥ ٢٧٧	١ ٥ ٢٠٠	—	—	٧٧	زامبيا
١٤٨	—	١ ٠ ٧٣٨	١ ٠ ٧٠٠	—	١	٣٧	السنغال
١٦٥	—	٩٣٥	٢٤٦	١ ٠ ٢	٩٩	٤٨٨	السودان
٩٦	—	٤٨٣	٧٤	٣٩٠	١٤	٥	كينيا
١٢	—	١ ٠ ٣٦	١ ٠ ١١	—	٣٥	—	بلدان أخرى (ب)
١ ٣٨٩	—	١ ٤ ٣٩٠	٧٣	—	١ ٤ ٣١٧	—	آسيا
٤٣	٣ ٠ ٧٣	٨ ٦٣	٧٩	—	٨ ١٣	—	أوروبا
٧٣٠	١ ١	٦ ٦٠	٦ ٦١	—	٦ ٦٠	٣	أستراليا (جمهورية — الاتحادية)
١٣	—	١ ٣٦	١ ٢٢	—	١ ٠	—	إيطاليا
٧٣	١	١ ٥٨٠	١ ٥٧٥	—	٣	٢	تركيا
١٤٤	٣ ٠ ٨	٦ ٩٤	٦ ٢٨	—	٦ ٦	—	فرنسا
٤٦٣	٢	٨ ٥٨	٨ ٤٧	—	١١	—	النمسا
٩٣	٤٠	٨	—	—	٨	—	اليونان
							بلدان أخرى (ج)

(يتبع)

- 72 -

- 62 -

تكون فيها مشاريع معينة غير عملية .

• مالي والمغرب والنيجر ونيجيريا

(c)

(c)

- ٦٣ -

المساعدة المقدمة للاجئين في ١٩٧٤ والممولة من الصناديق الاستثنائية
(بدورات الولايات المتحدة)

البلد	حساب التعليم	التوطين المحلي	إعادة التوطين	المعمونة الإضافية	المساعدة المالية	اشكال مختلفة	المجموع
مساعدة تعليمية							
مسن							
أفريقيا							
أثيوبيا	٨٠ ٥٢٠	—	—	—	—	—	١٦١ ٨٧٩
أوغندا	٥٥ ٦٧٠	—	—	—	—	—	٧٤ ٣٢٦
بوتسوانا	—	—	—	—	—	—	١١ ٧٣٢
بوروندي	٤٦ ٢٢٥	—	٣٢٠	—	٤ ٤١٨	—	٦٦ ٤١٢
جمهورية أفريقيا الوسطى	٤ ٥٢٢	—	—	—	—	—	٤ ٥٢٢
جمهورية تنزانيا المتحدة	٧٣ ٠٠٠	—	—	—	٢ ٨٠٠	—	١٠٧ ٢٨١
رواندا	٩٧ ٣٦٧	—	—	—	—	—	١٠٧ ٤٦٢
زائير	١٠٦ ٢٢٩	—	—	—	—	—	١١٨ ٢٤٨
زامبيا	١٧٠ ٢١٢	—	—	—	—	—	٢٠٥ ٣٢٠
ساحل المساج	٣٥ ٩٢٤	—	—	—	—	—	٣٥ ٩٢٤
السنغال	٣٨ ٥٩٤	—	—	—	—	—	٣٥ ٩٢٤
سوازيلاند	—	—	—	—	—	—	١٥ ٤٧٢
السودان	٣٣ ٨٧١	—	—	—	—	—	٢ ٩٧٦
غانغا	٢ ٨٥٩	—	—	—	—	—	٤٧ ٩٧٦
كينيا	٧٦ ٦٦٦	—	—	—	—	—	٢ ٨٥٩
ليبيريا	٢٣ ٠٠٠	—	٣ ٧٧٢	—	—	—	٩١ ٤٠٨
ليسوتو	٧٢٧	—	—	—	—	—	٢٣ ٠٠٠
النيجر	١ ١٠٠	—	—	—	—	—	١١ ١٣٤
نيجيريا	٤ ٠٠٩	—	—	—	—	—	١٠١ ١٠٠
بلدان أخرى	٦٢١	—	—	—	—	—	٢٩ ٨٤١
آسيا	٥ ٦٩٨	—	—	—	—	—	٥٩ ٩٥٥
أوروبا	—	٢٤٧ ٠٠٠	—	—	—	٧٧٩	٢٥٣ ٤٧٧
أيرلندا	—	٥ ٠٠٠	—	—	—	—	٥ ٠٠٠
بلجيكا	—	١١٩ ٣٦٨	—	—	—	—	١١٩ ٣٦٨
تركيا	—	٣ ٠٠٠	—	—	—	—	٣ ٨٠٥
الدانمارك	—	—	—	—	—	—	٣ ٦٧٤
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية	١٠ ٤٤٧	—	—	—	—	١٠ ١٢٤	٢٠ ٥٧١

(يتبع)

تابع ٣

البلد	مساعدة تعليمية				مساعدة تشغيل				المجموع
	حساب التعليم	التوطين المحلي	إعادة التوطين	المعمونة الإضافية	المساعدة القانونية	أماكن مختلفة	المجموع		
استراليا	—	—	—	—	—	—	٥١٨٦	٢٦٤٣	٥١٨٦
بلدان أخرى	٢٦٤٣	—	—	—	—	—	٢٦٤٣	—	٢٦٤٣
<u>أمريكا اللاتينية</u>									
الأرجنتين	١٨٨٧٠	—	١٤٢٧	—	—	—	٢٥٢٩٧	—	٢٥٢٩٧
أوروغواي	٦٠٠	—	—	—	—	—	٦٠٠	—	٦٠٠
البرازيل	١٥٠٠	—	—	—	—	—	١٥٠٠	—	١٥٠٠
بيرو	—	—	٤٣٠	—	—	—	٤٣٠	—	٤٣٠
شيلي	٥٣٠٩	—	٣٠٦٢	—	—	١٠٢٧٧٠	١١١١٤١	—	١١١١٤١
فنزويلا	١٠٢٠	—	—	—	—	—	١٠٢٠	—	١٠٢٠
بلدان أخرى	٤٥٢	—	١٠٠٨١	—	—	—	١٠٥٢٣	—	١٠٥٢٣
<u>الشرق الأوسط</u>									
الإمارات العربية المتحدة	—	٥٠٠٠	١٠٥٠٠٠	—	—	—	١١٠٠٠٠	—	١١٠٠٠٠
سوريا	—	٥٦٠٧	—	٥٠٠٠	—	—	١٠٦٠٧	—	١٠٦٠٧
لبنان	١٦٢٧١	—	٥٠٠٠٠	—	—	٢٢٦٤	٦٨٥٣٥	—	٦٨٥٣٥
مصر	٤٨٤٩٦	١٢٣٢٢	—	١٢٦٦	—	٢٠٠١	٦٤٠٥٥	—	٦٤٠٥٥
أماكن مختلفة	١١٥٥	—	—	—	١٠٥٠٠٠	١١٠٦٢٢	٢٢١١٥٨	—	٢٢١١٥٨
<u>المجموع</u>									
	٩٦٨٠٦٨	٤٣٥٥٥٨	١٨٤٢٧٨	١٣٤٤٤	١١٤١٦٣	٦٦٢٣٠٤	٢٣٧٧٨١٥		

(٤٥)

المخصصات في نطاق برنامج المساعدة الخاص بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون

اللاجئين لعام ١٩٧٥

(بدولارات الولايات المتحدة)

المنطقة أو النشاط	المخصصات المعتمدة (أ)
<u>افريقيا</u>	
افريقيا الغربية	٥٩ ٠٠٠
افريقيا الوسطى	٢٢ ٠٠٠
اثيوبيا	٣٧٥ ٠٠٠
اوغندا	٩١ ٠٠٠
بوتسوانا وسوازيلند وليسوتو	٢٧ ٠٠٠
بوروندي	٩٤ ٠٠٠
الجزائر وتونس والمغرب	٣٠ ٠٠٠
جمهورية تنزانيا المتحدة	٢ ٠١٥ ٠٠٠
رواندا	١٦٥ ٠٠٠
زائير	٣٠٠ ٠٠٠
زامبيا	٦٠ ٠٠٠
السنگال	٢٦ ٠٠٠
السودان	٦٨ ٠٠٠
كينيا	٧٥ ٠٠٠
لاجئون من انغولا وغينيا بيساو وموزامبيق	١ ٠٠٠ ٠٠٠
<u>أوروبا</u>	
اسبانيا	١٠٣ ٠٠٠
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	٦٨ ٠٠٠
ايطاليا	٨٥ ٠٠٠
تركييا	٢١ ٠٠٠
فرنسا	٣١ ٠٠٠
النمسا	٤٠ ٠٠٠
اليونان	١١٤ ٠٠٠
امريكا اللاتينية	٢ ٩٢٢ ٠٠٠

(يتبع)

٠٠ / ٠٠

(٤) تابع

المخصصات المعتمدة (أ)	المنطقة أو النشاط
	<u>الشرق الأوسط</u>
	الشرق الأوسط (بما فيه الامارات العربية المتحدة)
٤٥٧ ٠٠٠	مصر
١٦١ ٠٠٠	<u>أوقيانيا</u>
٦٠ ٠٠٠	استراليا ونيوزيلندا
٣٤٠ ٠٠٠	اعتماد لتسوية التعويضات والسناهيات
	<u>المخصصات الاجمالية</u>
٢١٠ ٠٠٠	الاستيطان المحلي
٥٢٢ ٠٠٠	اعادة التوطين
٦٠ ٠٠٠	الاعادة الطوعية
٨٨ ٠٠٠	المساعدة المحلية
١٦٠ ٠٠٠	خدمات الارشاد
٢٠ ٠٠٠	المعاقون
١٢٠ ٠٠٠	المعون الاضافي
١ ٥٦٧ ٠٠٠	دعم البرنامج والادارة
١ ١٠٠ ٠٠٠	احتياطي
١٢ ٦٥٦ ٠٠٠	المجموع

(أ) اعتمدت هذه المخصصات من قبل اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوضية في دورتها الخامسة والعشرين ، المعقودة في تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٤ . وهي عرضة للتعديل أثناء العام .

مركز التبرعات لبرنامج المساعدة الخاص بغفوضية اللاجئين لعام ١٩٧٤
والتبرعات للمساعدة الخارجة عن البرنامج في ٣١ آذار/مارس ١٩٧٥
(بدولارات الولايات المتحدة)

تحليل مجموع التبرعات

الحكومة أو المنظمة	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	مجموع التبرعات	برنامجه المفوضية للمساعدة	الاهاءة الى الوطن شبه الجزيرة	الهند الصينية	فبروس	الصناديق الاستثنائية الخاصة صناديق استثنائية خاصة أخرى
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٤٤٥ ٠٠٠	١٠١٥٩	٥١٥٩	(د) ٤٤٥ ٠٠٠	٦٥٥ ٣٠٨	٦٥٥ ٥٣١	٥ ٠٠٠
ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)	٩٦٩ ٢٩٥	٢٥ ٠٠٠	٢٩٧ ٤٤٠	(أ) ١٥٠ ٠٠٠			
الامارات العربية المتحدة	٢٥ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠	١٠٠٠				
اندونيسيا	٢٥ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠	١٠٠٠				
إفريقيا	٤٩٢٣	١٦٨ ٢٧٩	٢٩٧ ٤٤٠				
إيران	٩٨٨٧	١٠٠٠	١٠٠٠				
إيرلندا	٢٥ ٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠				
إسبانيا	٨٥٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠				
إيطاليا	٤٥ ٣٨٥	١٠٠٠	١٠٠٠				
باكستان	١٢ ٢٢٣	١٠٠٠	١٠٠٠				
البرازيل	٢٠ ٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠				
البرتغال	٤ ٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠				
بلجيكا	٧٥١ ١٨٢	١٠٠٠	١٠٠٠				
بنما	٥٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠				
بورتوريكو	١ ٩٠٥	١٠٠٠	١٠٠٠				
بيرو	١ ٢٤٨	١٠٠٠	١٠٠٠				
تركيا	١٧ ٢٢٠	١٠٠٠	١٠٠٠				
ترينيداد وتوباغو	١ ٥٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠				
تونس	٣ ٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠				
الجزائر	٨ ١٥٢	١٠٠٠	١٠٠٠				
جزر البهاما	٣ ٤٥٧	١٠٠٠	١٠٠٠				
جمهورية أيرلندا	٥ ٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠				
الوسطى	٥ ٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠				
المجموع	١٨٨٠ ٧٥٨	١٨٨٠ ٧٥٨	١٨٨٠ ٧٥٨				
المجموع	١٨٨٠ ٧٥٨	١٨٨٠ ٧٥٨	١٨٨٠ ٧٥٨				

(يتبع)

المحكمة أو المنظمة	مجموع التعهدات	تحليل مجموع التبرعات				الاعانة الى الوطن في شبه الجزيرة	برنامجه المفوضية للمساعدة	المحكمة أو المنظمة
		المساعدون يقيمون الاستثنائية الخاصة	حساب التعليم	قصر	الهند الصينية			
جمهورية تنزانيا المتحدة	٣٧٩٧	١١٥١٢	٨٧١٣٦	١٧١٨١	١٧٦٠٠٣٠	(ج) (د) ٣٥٠٠٠٠	٣٧٩٧	جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الديمقراطية								
الالمانية	٣٥٠٠٠٠							
الجمهورية المربية								
السورية	٥٧٤٥						١٧٧	
الجمهورية العربية الليبية	٥٠٠٠						٥٠٠٠	
جمهورية فيتنام	١٠٠٠						١٠٠٠	
جمهورية الكاميرون								
الجمهورية	٨٣٣						٨٣٣	
جمهورية كوريا الشعبية								
الديمقراطية	٥٠٠٠							
الانسارك	٣٠٠٣٧٢٨	٤٨٧٥٥٨	٣١٦٣٦٨٤	٢١١٩٦٦	٢١١٩٦٦	(ج) (د) ٣٥٠٠٠٠	٣٠٠٣٧٢٨	
دا هورسي	٢٥٠	٢٥٠					٢٥٠	
رواندا	١٠٤٢	١٠٤٢					١٠٤٢	
زائير	٤٠٠٠	٤٠٠٠					٤٠٠٠	
زائير	٦١٢٣	٦١٢٣					٦١٢٣	
ساحل العاج	٣٥٣٢	٣٥٣٢					٣٥٣٢	
السودان	٨٦١٦	٨٦١٦					٨٦١٦	
السويد	٢١١٩٤٦	٢١١٩٤٦					٢١١٩٤٦	
سويسرا	٨٨٧٢٩	٨٨٧٢٩					٨٨٧٢٩	
سراييفو	١٥١٧	١٥١٧					١٥١٧	
شيلي	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠					١٠٠٠٠	
المراق	١١٨٦٤	١١٨٦٤					١١٨٦٤	
عمان	٤٠٠٠	٤٠٠٠					٤٠٠٠	
غابون	١٤٧٧	١٤٧٧					١٤٧٧	
غامبيا	٢٩١	٢٩١					٢٩١	
غانا	٥٧٥٠	٥٧٥٠					٥٧٥٠	
فرنسا	٩٤٢٣٠٣	٩٤٢٣٠٣					٩٤٢٣٠٣	
افانين	٨٧٥٠	٨٧٥٠					٨٧٥٠	
فيتو	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠					١٠٠٠٠	
فاندا	٢١٢٩٢٠	٢١٢٩٢٠					٢١٢٩٢٠	
فولتا العليا	٢٣٥٨	٢٣٥٨					٢٣٥٨	
قصر	٧١٠	٧١٠					٧١٠	
قطر	٥٠٠٠	٥٠٠٠					٥٠٠٠	

(تابع)

تحليل جميع التبرعات							المكسبة أو المنظمة
الاعانة الى الوطن في شبه القسارة	الهند الصينية	قبرص	حساب التمليم	صناديق استثنائية خاصة اخرى	برناميج المؤنسية للمساعدة	جميع التبرعات	
٢٥٠٠	٤١٥٦	٥١٧٠١٠	٥٠٦٨٧	٥٠٦٨٧	٢٥٠٠	٥١٧٠١٠	الكرس الرسولي
٥٦٧٠١٠	٤١٥٦	٤١٥٦	٤١٥٦	٤١٥٦	٤١٥٦	٤١٥٦	كندا
١١٦٧	١١٦٧	١١٦٧	١١٦٧	١١٦٧	١١٦٧	١١٦٧	كولومبيا
٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	الكونغو
١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٤١٦٥	الكويت
٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢١٦٥٩٢	كينيا
٥٢١٣	٥٢١٣	٢١٢١٨٣	٢١٢١٨٣	٢١٢١٨٣	٢١٢١٨٣	٢١٢١٨٣	لبنان
٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	لبنان
١١٦٠	١١٦٠	١١٦٠	١١٦٠	١١٦٠	١١٦٠	١١٦٠	لبنان
١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	لبنان
١١٧٩	١١٧٩	١١٧٩	١١٧٩	١١٧٩	١١٧٩	١١٧٩	لبنان
٧٦٦٧	٧٦٦٧	٧٦٦٧	٧٦٦٧	٧٦٦٧	٧٦٦٧	٧٦٦٧	لبنان
١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	لبنان
٢٥٣	٢٥٣	٢٥٣	٢٥٣	٢٥٣	٢٥٣	٢٥٣	لبنان
٨٠٠٠	٨٠٠٠	٨٠٠٠	٨٠٠٠	٨٠٠٠	٨٠٠٠	٨٠٠٠	لبنان
(ب) ٣٤٨٨٣٧ ٥٠٠٠٠٠٠	(ب) ٣٤٨٨٣٧ ٥٠٠٠٠٠٠	(ب) ٣٤٨٨٣٧ ٥٠٠٠٠٠٠	(ب) ٣٤٨٨٣٧ ٥٠٠٠٠٠٠	(ب) ٣٤٨٨٣٧ ٥٠٠٠٠٠٠	(ب) ٣٤٨٨٣٧ ٥٠٠٠٠٠٠	(ب) ٣٤٨٨٣٧ ٥٠٠٠٠٠٠	لبنان
٢٠٢٢٥٤٦	٢٠٢٢٥٤٦	٢٠٢٢٥٤٦	٢٠٢٢٥٤٦	٢٠٢٢٥٤٦	٢٠٢٢٥٤٦	٢٠٢٢٥٤٦	لبنان
٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	لبنان
١٨٥٦٨	١٨٥٦٨	١٨٥٦٨	١٨٥٦٨	١٨٥٦٨	١٨٥٦٨	١٨٥٦٨	لبنان
١٢٢٢	١٢٢٢	١٢٢٢	١٢٢٢	١٢٢٢	١٢٢٢	١٢٢٢	لبنان
٣٠٠٠٥٨٦٢	٣٠٠٠٥٨٦٢	٣٠٠٠٥٨٦٢	٣٠٠٠٥٨٦٢	٣٠٠٠٥٨٦٢	٣٠٠٠٥٨٦٢	٣٠٠٠٥٨٦٢	لبنان
٣٠١١٠٦	٣٠١١٠٦	٣٠١١٠٦	٣٠١١٠٦	٣٠١١٠٦	٣٠١١٠٦	٣٠١١٠٦	لبنان
٥١٩٥	٥١٩٥	٥١٩٥	٥١٩٥	٥١٩٥	٥١٩٥	٥١٩٥	لبنان
٦٩٠٢	٦٩٠٢	٦٩٠٢	٦٩٠٢	٦٩٠٢	٦٩٠٢	٦٩٠٢	لبنان
٧٤٩١٦٧	٧٤٩١٦٧	٧٤٩١٦٧	٧٤٩١٦٧	٧٤٩١٦٧	٧٤٩١٦٧	٧٤٩١٦٧	لبنان
١٢٧٥٥	١٢٧٥٥	١٢٧٥٥	١٢٧٥٥	١٢٧٥٥	١٢٧٥٥	١٢٧٥٥	لبنان
٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	لبنان
١٨٥٦٨	١٨٥٦٨	١٨٥٦٨	١٨٥٦٨	١٨٥٦٨	١٨٥٦٨	١٨٥٦٨	لبنان
١٢٢٢	١٢٢٢	١٢٢٢	١٢٢٢	١٢٢٢	١٢٢٢	١٢٢٢	لبنان
٣٠٠٠٥٨٦٢	٣٠٠٠٥٨٦٢	٣٠٠٠٥٨٦٢	٣٠٠٠٥٨٦٢	٣٠٠٠٥٨٦٢	٣٠٠٠٥٨٦٢	٣٠٠٠٥٨٦٢	لبنان
٣٠١١٠٦	٣٠١١٠٦	٣٠١١٠٦	٣٠١١٠٦	٣٠١١٠٦	٣٠١١٠٦	٣٠١١٠٦	لبنان
٥١٩٥	٥١٩٥	٥١٩٥	٥١٩٥	٥١٩٥	٥١٩٥	٥١٩٥	لبنان
٦٩٠٢	٦٩٠٢	٦٩٠٢	٦٩٠٢	٦٩٠٢	٦٩٠٢	٦٩٠٢	لبنان
٧٤٩١٦٧	٧٤٩١٦٧	٧٤٩١٦٧	٧٤٩١٦٧	٧٤٩١٦٧	٧٤٩١٦٧	٧٤٩١٦٧	لبنان
١٢٧٥٥	١٢٧٥٥	١٢٧٥٥	١٢٧٥٥	١٢٧٥٥	١٢٧٥٥	١٢٧٥٥	لبنان

(٥) تابع

تحليل مجموع التبرعات

الحكومة أو المنظمة	مجموع التبرعات	برئاسة الغرفية للمساعدة	الإعانة إلى الوطن في شبه القارة	الهند الصينية	فسبروس	حساب التعليم	المساهمات الاستثنائية الخاصة أخرى
هولندا (أ)	١٠٤٩١٨٤	(ب) ٦٢٨٢ ٥٧٦٩٢٣	١٩٢٣٠٨		١٨٥١٨٥		٨٨٤٨٦
الولايات المتحدة الأمريكية	١٣٥٥٠٠٠	(ب) ٢٥٠٠٠ ١١٠٠٠٠	(أ) ١٤٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	(ج) ٤٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
اليابان يوزلافيا اليونان فرسان مالطة	٥٠٠٠٠ ٦٠٤٨٨ ١٤٠٠٠ ١٠٠٠	٥٠٠٠٠ ١٠٠٠٠ ١٤٠٠٠		(ج) ٢٠٠٠٠	(هـ) ٢٠٤٨٨ ١٠٠٠		
المجموع الفرعي	٣٣٤٨٣٣٨٥	١٠٢٥١٨٠٢	٢٨٥٧١٨٣	٧٦٢٠٤٠٤	١٠٨٧١٠٥٣	٨٣٩١٢٢	١٠٤٣٨٢١

(ب) ١٢٠٠٨٠

١٢٠٠٨٠

التبرعات المتعددة
الاطراف

الاتحاد الاقتصادي

الأورويس

صندوق الأمم المتحدة

الاستثنائية لأفريقيا

الجنوبية

صندوق الأمم المتحدة

لناهبيا

مؤسسة الأمم المتحدة

لرعاية الطفولة

منظمة الصحة

المالية

تبرعات أخرى

مصادر غير

حكومية

(يتبع)

(٥) تابع

تحليل مجموع التبرعات

المحكمة أو المنظمة	مجموع التبرعات	برامج المفوضية للمساعدة	الاعادة الى الوطن في شبه القارة	الهند الصينية	فلسطين	حساب التعلّم	صناديق استثنائية	المصادر الا استثنائية الخاصة
ايران متروية	٦ ٤٣٤	٦ ٤٣٤						
المجموع الكلي	١ ٣٢٩ ٨٧٧	٣٥ ٩٣٦ ٢١٧	١٠ ٧٧٤ ٩٣٨	٢ ٨٥٧ ٢٤٥	٧ ٦٥٣ ٧٣٧	١ ٢ ٣٦٣ ٦٠١	٩٥٦ ٨٦٩	

١ (أ) يتضمن التحويلات الى اللجنة الدولية للصليب الاحمر (استراليا ٥٠٠٠٠ دولار ، والولايات المتحدة الامريكية ٣٥٠٠٠ دولار) .

(ب) تبرعات لمساعدة اللاجئين في شيلي أو اللاجئين منها .

(ج) تبرعات عينية .

(د) أرقام مقدرة لارالت محل تسوية مع الحكومات المستوية .

(هـ) تبرعت حكومة الولايات المتحدة الامريكية للمفوضية ببلغ ٥٠٠٠ دولار في عام ١٩٧٤ ، حول الى اللجنة الدولية للصليب الاحمر لسداد النفقات المدفوعة من أجل اللاجئين من شيلي .

(و) حول مبلغ اضافي قدره ١٠٠٠٠٠ دولار مقدور أصلاً لبرنامج عام ١٩٧٤ للمطيرة الاعانة الى الوطن في شبه القارة ، بالاتفاق مع حكومة النرويج .

(ز) يمثل تبرعات قدرها ٥٨٧ ٤٠١ دولار لبرنامج عام ١٩٧٤ و ٢٦ ٢٦٣ دولار لبرنامج الاعوام السابقة .

(٦)
التبرعات الحكومية لبرنامج المساعدة الخاص بفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
لعام ١٩٧٥ في (٣١ آذار/مارس ١٩٧٥)

(بدولارات الولايات المتحدة)

الحكومة	التبرعات المدفوعة	التبرعات المعقودة	التبرعات المعقودة بشروط	المجموع
الأرجنتين		٢٥ ٠٠٠		٢٥ ٠٠٠
استراليا		٤٣٣ ٦٠٤		٤٣٣ ٦٠٤
اسرائيل			١٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠
المانيا (جمهورية - الاتحادية)			٨٦٩ ٥٦٥	٨٦٩ ٥٦٥
الامارات العربية المتحدة			٥ ٠٠٠	٥ ٠٠٠
ايران		٨ ٠٠٠		٨ ٠٠٠
ايرلندا			٢٥ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠
ايسلندا			٦ ٤٢٧	٦ ٤٢٧
ايطاليا			٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠
باكستان		٢٥٠٥		٢٥٠٥
البرازيل		١٠ ٠٠٠		١٠ ٠٠٠
بلجيكا			٢٩٤ ١١٨	٢٩٤ ١١٨
بوتسوانا		١ ١٩٠		١ ١٩٠
بيرو	١ ٢٨٤			١ ٢٨٤
تركيا			٥ ٤١٥	٥ ٤١٥
ترينيداد وتوباغو	١ ٥٠٠			١ ٥٠٠
توغو		٤ ٧١٧		٤ ٧١٧
تونس		٣ ٠٠٠		٣ ٠٠٠
الجزائر		١٥ ٠٠٠		١٥ ٠٠٠
الجمهورية العربية السورية		١ ٠٠٠		١ ٠٠٠
الجمهورية العربية الليبية	٥ ٠٠٠			٥ ٠٠٠
الدانمرك			٥٩٠ ٤٠٦	٥٩٠ ٤٠٦
السودان		٨ ٦١٦		٨ ٦١٦
السويد	٨٠٠ ٠٠٠			٨٠٠ ٠٠٠
سويسرا		٥٣٧ ١٩٠		٥٣٧ ١٩٠
شيلي		١٠ ٠٠٠		١٠ ٠٠٠
عمان		٤ ٠٠٠		٤ ٠٠٠
غابون		١ ٦٥١		١ ٦٥١
غانا	٥ ٢٢٠			٥ ٢٢٠
فرنسا			٥٨٨ ٢٣٥	٥٨٨ ٢٣٥
الفلين		١ ٥٠٠		١ ٥٠٠
فنلندا			٢٧١ ٤٢٩	٢٧١ ٤٢٩
قطر	٧ ٠٠٠			٧ ٠٠٠
الكرسي الرسولي		٢ ٥٠٠		٢ ٥٠٠
كندا			٦٠٠ ٠٠٠	٦٠٠ ٠٠٠
الكويت	٦ ٠٠٠			٦ ٠٠٠
كينيا		١ ٠٠٠		١ ٠٠٠
لكسمبرغ			٧ ٣٥٣	٧ ٣٥٣
ليبيريا		٥ ٠٠٠		٥ ٠٠٠
مالطة		١ ١٦٠		١ ١٦٠

(يتبع)

(٦) تابع

الحكومة	التبرعات المدفوعة	التبرعات المعقودة	التبرعات المعقودة بشروط	المجموع
المكسيك	١٠ ٠٠٠			١٠ ٠٠٠
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى				
وايرلندا الشمالية				
موريشيوس	٩٧٤		٥٥٩ ٦١١	٥٥٩ ٦١١
موناكو	٢٣٣			٩٧٤
النرويج	٦٩٣ ٨٧٨			٢٣٣
النمسا	١٨ ٩٦٧		٢٨ ٤٥٠	٦٩٣ ٨٧٨
نيجيريا		٦ ٩٠٢		٤٧٤ ١٧
نيوزيلندا		٨١ ٣٠١		٦ ٩٠٢
الهند		١٢ ٧٥٥		٨١ ٣٠١
هولندا			٨٥١ ٠٦٤	١٢ ٧٥٥
يوغوسلافيا		١٥ ٠٠٠		٨٥١ ٠٦٤
اليونان			٢٠ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠
المجموع	١ ٥٥٠ ٠٥٦	١ ١٩٢ ٥٩١	٤ ٧٨٢ ٠٧٣	٧٥٢٤ ٧٢٠

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.
